جامعة سعد دحلب البليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة ماجستير

التخصص: لغوي

الإستقامة والإحالة في النَّحو العربي

من طرف:

حورية بوحموم

أمام اللجنة المشكلة من:

نصر الدين بوحساين	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
مخلوف بن لعلام	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
أحمد حساني	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
نصيرة بودينة	أستاذة مساعدة، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، مارس 2011

ملخص

لقد اعتبر النّحاة قضية الإئتلاف بين اللّفظ و المعنى مشكلتين أساسيتين تواجهان علم النّحو فمراعاة الوظيفة النّحوية (اللّفظ)، والوظيفة الدلالية (المعنى) شيء مهم يُخَولُ لنا أن ندرس العلاقات التي وضعها النّحاة العرب بين نحوية الجمل واستحسانها من جهة وإعطائها تأويلات دلالية من جهة ثانية.

ومن هنا جاء التمييز المطلق بين ثنائية اللّفظ والمعنى، فإذا فُسّر اللّفظ أو حُدّد باعتبارات تخص المعنى فالتحليل معنوي، وإذا حُدّد أو فُسّر باعتبارات تخص اللّفظ فالتحليل هو تحليل لفظي، ومن ثم فإن المعنى النّحوي هو الوظيفة النّحوية التي تشغلها كل وحدة من الوحدات في علاقاتها ببقية الوحدات الأخري في التركيب، أما معنى الخطاب فهو دلالة اللّفظ على المعنى المقصود في التركيب، فاعتماد النّحاة على ثنائية اللّفظ والمعنى والتمييز بينهما في مستويات التحليل هو ما سمح بممكنات عقلية تدخل فيها كل ضروب الاستقامة والإحالة مما هو ممكن في القياس غير سليم في الاستعمال لأنه أول العمليات العقلية التي تؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال باعتبار أن الكلام المستقيم الحسن هو الكلام السليم في القياس والإستعمال والكلام المستقيم الكذب سليم في القياس غير سليم في الإستعمال، أما القبيح فهو ضرب غير سليم في القياس، سليم في الإستعمال، والكلام المحال ضرب سليم في القياس غير سليم في الإستعمال والكلام المحال الكذب فهو الضرب السليم في القياس غير سليم في المعنى لمخالفته للحقيقة أو الواقع.

ونحن نبحث عن هذا المفهوم في النّحو العربي اصطدمنا بشيء يشبهه في اللسانيات التوليدية التحويلية وهو مفهوم النّحوية grammaticality والإستحسان acceptability وهو ما كان موضوع بحثنا.

فهرس الموضـوعات

ملخص

فهرس الموضوعات

مقدمـــة..... 4

الفصل الأول: مفهوم الاستقامة والإحالة عند النحاة العرب 9

1.1. تمهيد..... 9

2.1. مفهوم الكلام وتصنيفه عند النّحاة 12

1.2.1. الفرق بين الكلام والجملة 12

2.2.1. الأساس النظري الذي قامت عليه الاستقامة والإحالة في النَّحو العربي 16

3.2.1. ضروب الاستقامة والإحالة عند سيبويه (ت180 هـ) 20

4.2.1. ضروب الاستقامة عند سيبويه وعلاقتها بالقياس والاِستعمال 23

3.1. الإحالة والكذب في التراكيب عند النّحاة..... 51

1.3.1. مفهوم المحال وعلاقته بالقياس والاِستعمال..... 52

الفصل الثاني: مفهوم الاستقامة والإحالة بين النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي. 67

1.2. مفهوم الاستقامة والإحالة وما يقابلهما في النحو التوليدي التحويلي..... 67

1.1.2. حدا الملكة والتأدية وعلاقتهما بالاِستقامة والإحالة..... 68

2.1.2. حدًّا البنية العميقة، والبنية السطحية وعلاقتهما بالاِستقامة والإحالة..... 72

2.2. أوجه التشابه والاختلاف..... 89

1.2.2. أوجه الاختلاف..... 90

2.2.2. أوجه التشابه..... 100

الخاتـــمة..... 107

فهرس المصادر والمراجع..... 112

مقدمة

أول ما تبادر إلى ذهني وأنا أفكر في اختيار هذا الموضوع وهو تحت عنوان - الاستقامة والإحالة في النّحو العربي - أسئلة تزاحمت على خاطري حول مشروعيته فأخذت أسال نفسي.

ما الذي يدفعني إلى اختيار هذا الموضوع بالذات في مذكرة ماجستير؟ وهل يستحق ما سوف أتجشمه من عناء البحث والتنقيب وإعادة النظر؟ وما سوف أبذله من جهد وأستغرقه من وقت؟ وهل استطيع بهذا البحث أن أجيب أو أسهم في حل بعض المسائل العلمية العالقة؟ وهل يمكن أن أضيف شيئا جديدا إلى ما انتهى إليه نظر السابقين من النّحاة القدماء والمحدثين في هذا الموضوع؟

وبعد التأمل والتدبر واعادة النَّظر في هذا الموضوع وتفريعاته وفي الجزئيات والإشكاليات التي يطرحها اقتنعت بأهميته وجدوى البحث فيه، والآن بإمكاني أن أخوض في غمار هذا البحث وكّلي ثقة وعزم أنَّ كتاب سيبويه جدير بالدراسة والبحث باعتباره أقدم كتاب في النحو والصرف وصل إلينا في شكله الكامل، كما يمثل أعلى درجات الرقي التي بلغها النحو العربي، ويعتبر على حد قول احد الباحثين بأنه تراث ضخم تباهي به الأمة العربية، وهذا سبب آخر يدفعنا إلى دراسة الكتاب وإعادة قراءته قراءة معاصرة في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ولشد ما أذهلني الحجم الكبير الذي يشغله الكلام المستقيم والمحال في الكتاب، إذ لا يكاد باب من أبوابه يخلو من هذين المصطلحين النحويين، وهذا ما يكشف عن الذهنية الرياضية للخليل وسيبويه وغيرهما من النُّحاة الأوائل.

فقد صاغا الخليل وسيبويه مفهومي الاستقامة والإحالة صياغة محكمة فميزا بين السلامة الراجعة إلى اللّفظ، والسلامة الخاصة بالمعنى من جهة، والسلامة التي يقتضيها القياس والسلامة التي يفرضها الاستعمال من جهة أخرى، وهو ما يوحي ببذور نظرية نحوية ودلالية.

و انا ابحث عن مفهوم الاستقامة والإحالة في النحو العربي اصطدمنا بهذا المفهوم في اللسانيات الحديثة، وخاصة نظرية النحو التوليدي التحويلي لمؤسسها "نعوم تشو مسكي"، لذا كان علي أن اجري مقارنة بين هذين المفهومين، وأبيِّن الأوجه الممكنة وغير الممكنة في القياس من ضروب الاستقامة والإحالة مستأنسة في ذلك ببعض النّصوص والأقوال للنّحاة العرب على اختلاف نظرتهم إلى الاستقامة والإحالة، وما قاله التوليديون التحويليون أيضا عن الجملة الأصولية وغير الأصولية، وتحديد درجاتهما من حيث القوة والضعف،وذلك ما رأيت أن أخوض فيه فأقارن بين مفهومي

الاستقامة والإحالة، وبين الجملة الأصولية،والجملة غير الأصولية، وبين ضروب الاستقامة والإحالة،وبين درجات الأصولية وغير الأصولية، وبين المعايير والأسس التي يعتمدها النّحاة في تصنيفهم الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، ومستقيم كذب، ومحال كذب... وبين المعايير اللّفظية والمعنوية التي يعتمدها التوليديون التحويليون في تقسيم الجمل إلى أصولية، وغير أصولية، وكيف أنَّ هذين المعيارين هما اللّذان سمحا بتلك الممكنات العقلية الممكنة وغير الممكنة في القياس على أن يكون ذلك في سياق بحثي ودراستي لمفهومي الاستقامة والإحالة، وأثناء الإجابة عن الأسئلة التالية : ما مفهوما الاستقامة والإحالة في النحو العربي؟ وكيف حدهما النحاة العرب؟ وما هي أسباب اختيار سيبويه لمصطلحي الاستقامة والإحالة؟ وما هي الأسس والمعايير التي يعتمدها النّحويون العرب في تصنيفهم الكلام إلى مستقيم ومحال، وهل الحسن والقبح نحويان أم دلاليان؟ وما المقصود بالحسن والكذب والقبيح؟ وهل يختلف موضوع الدراسة اللّسانية الحديث عن الدراسة اللّغوية عند النّحاة العرب؟ وما هي أسس النّحو التوليدي التحويلي وما صلتهما بالاستقامة والإحالة؟ ما مفهوما الملكة والتأدية؟

وما هي علاقتهما بالاستقامة والإحالة ؟ وكيف حدهما تشو مسكي ؟ وما مفهوما البنية السطحية والبنية العميقة ؟ وما صلتهما بمفهوم الاستقامة والإحالة ؟ وكيف حدهما تشو مسكي ؟ وما المقصود بالنحوية والاستحسان ؟ وما علاقتهما بالتأويل الدلالي ؟

وهل يوجد تقارب بين استقامة الكلام وعدمه عند سيبويه وبين أصولية الجملة وعدمها عند تشو مسكي ؟ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين المفهومين في النّحو العربي والنّحو التوليدي التحويلي؟

فقد وجدت نفسي أمام أسئلة كثيرة لابد من الإجابة عنها، ونصوص وأراء غامضة لابد من شرحها وبسطها للدارسين، وكشف النّقاب عن أسرارها، وللإجابة على هذه التساؤلات قسمت بحثي إلى فصلين وخاتمة.

فالفصل الأول خصصته للحديث عن مفهوم الاستقامة والإحالة عند النّحاة العرب، وقد بدأته بتمهيد يحدد الفرق بين المعنى النحوي، ومعنى الخطاب، فالأول يعني الوظيفة النّحوية التي تشغلها كل وحدة من الوحدات في علاقاتها ببقية الوحدات الأخرى في التركيب، أمَّا الثاني فيقصد به دلالة اللّفظ على المعنى المقصود في الخطاب، ثم جعلت هذا الفصل من مبحثين

فخصصت المبحث الأول منه للحديث عن مفهوم الكلام وتصنيفه عند سيبويه بهدف توضيح البُعد التداولي للنظرية النحوية العربية التي تنطلق من الكلام على أنَّ الفرق بينه وبين الجملة هو أنَّ الكلام شرطه الإفادة مما يجعل الجملة أعم منه، والكلام أخص منها، فيكون كل كلام جملة ولا ينعكس الأمر، وهو ما قال به الرضي وابن هشام، وقد أوردنا هذا الفرق بين الكلام والجملة لنبيِّن أنَّ الفكر

النّحوي لم يقتصر في تحليله للغة على الجوانب اللّفظية فقط بل تجاوز ذلك إلى الجوانب الوظيفية وهذا دليل على أن النّحاة العرب اهتموا بالخطاب، ونظروا في السياق كما يحصُل الآن مع البراجماتيين، وكان ذلك نواة لنشأة علم المعاني.

كما تحدّث عن الأساس النّظري الذي انطلق منه النّحاة العرب الأوائل في دراستهم الاستقامة والإحالة، وهو ما يثبت أنَّ هذين المفهومين من نتائج الفكر الرياضي الذي يبحث في الممكن ولا يقف عند حدود الواقع اللـّغوي، وهذا ما يفسِّر تلك الممكنات العقلية المحتملة وغير الممكنة في القياس من ضروب الاستقامة والإحالة .

وقد رأيت أن أبحث عن مفهوم الاستقامة والإحالة في الكتب النحوية، فكان ذلك في كتاب سيبويه باعتباره أقدم كتاب وصل إلينا، ومما لاشك فيه أنَّ النّحاة الأوائل لم يعنوا بحدِّ المفاهيم لأنَّ غايتهم الأولى كانت تأسيس علم النّحو والمضي به قدما نحو النّضج والاكتمال عن طريق استنباط قواعد لغتهم ومعرفة ضوابطها، والكشف عن كيفية انتظامها، وتفسير غوامضها، فإنَّ حدَّ الاستقامة والإحالة بحدود لم يكن شغلهم الشاغل مع أنَّهما كانا ماثلين في أذهانهم، ولم يصرحوا بهما، ولذلك فإنَّ تحديد مفهومهما عند سيبويه يقتضي تحليل أقواله وتتبع كل السياقات التي يرد فيها مصطلح المستقيم، والمحال في الكتاب، ولا يتوقف هذا الكلام عند سيبويه فكذلك يشمل النّحاة الذين جاؤوا بعده.

ومن ثم فإنَّه ليس للباحث الذي يسعى إلى الكشف عن حدّي الاستقامة والإحالة في كتاب سيبويه إلا أن يتتبعهما في مختلف السياقات التي يردا فيها ضمنيا، وتلك هي غايتي الأولى من هذا البحث، وما شجعني على البحث أكثر عن هذين المفهومين تلك التقلبات التي تصيب المستقيم والمحال، فمرة يكون الكلام سليما في اللَّفظ والمعنى (مستقيم حسن)، ويكون الكلام مرة أخرى مخالفا للقياس سليما في المعنى (مستقيم قبيح)، ويكون الكلام جاريا على القياس غير سليم في المعنى (مستقيم كذب)، لأنَّه مخالف للواقع أو الحقيقة .

أمَّا المبحث الثاني فخصصته للحديث عن الإحالة والكذب في التراكيب عند النّحاة العرب، فقد بحثت في حدي المحال، والمحال الكذب، لأثبت أنَّ المحال يتجاوز حدود التعريف الذي رسمه سيبويه في الكتاب بأنَّه تناقض معنوي بين أول الكلام وآخره، وهو حدٌّ قال به معظم النّحويين كابن جني، وأبي سعيد السيرافي، والرماني، وعبد الرحمن الحاج صالح وغيرهم من النّحاة الأوائل والمتأخرين، أمَّا المحال الكذب فهو الكلام الجاري على القياس المتناقض في المعنى، والذي لا يمكننا قبوله لأنَّه كذب أي مخالف لمجريات الواقع، فهذا التعريف استقر عنده النحاة لأنَّه مصطلح ذُكر مرة واحدة في الكتاب، والحال نفسه مع المستقيم الكذب الذي ذكر هو الآخر مرة واحدة، لأنَّهما يصحان في الدرس البلاغي مجازا .

وقد بحثت أيضا في مفهوم المحال بتتبع بعض السياقات التي ورد فيها مصطلح المحال، ليتبيَّن لي أنَّ سيبويه في حدّه للمحال يحتكم إلى اللَّفظ مرة، وإلى المعنى مرة أخرى، وقد يزاوج بين المقياسين اللَّفظي والمعنوي مرة أخرى، وهو دليل يدحض ويبطل مزاعم من يعتقد أنَّ سيبويه في حديثه عن المحال يحتكم إلى اللَّفظ فقط، وهو ما حصل مع الدكتور "ميشال زكريا" الذي توهم أنَّ المحال يرجع إلى أسباب نحوية تركيبية بحتة، وهذا اعتقاد خاطئ لأنَّ ميشال زكريا اقتصر على بعض السياقات التي يرجع فيها المحال إلى اللَّفظ فعلا. ولو كان كلامه صحيحا فكيف نفسر تلك الممكنات الكثيرة التي ترتبط بالمحال عندما يكون مخالفا للقياس سليما في المعنى، أو يكون مخالفا للقياس غير سليم في المعنى. وهو ما دعا إليه بعض اللغويين المحدثين كمحمود فهمي حجازي، ونهاد الموسى، وعبده الراجحي ...الخ.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه مفهوم الاستقامة والإحالة بين النّحو العربي والنحو التوليدي التحويلي، وقسّمته إلى مبحثين.

تحدّثت في المبحث الأول عن مفهوم الاستقامة والإحالة وما يقابلهما في النّحو التوليدي التحويلي، وحاولت فيه تحديد بعض مفاهيم النحو التوليدي التحويلي مما له صلة بمفهوم الاستقامة والإحالة، فكانت أولى هذه المفاهيم الملكة والتأدية، فالملكة تعني معرفة المتكلم الضمنية للغته أما التأدية فهي التطبيق الفعلي للقواعد الموجودة في الملكة في واقع الخطاب، وان الجملة إذا وافقت قواعد النحو بحذافيرها الكامنة في ملكة الفرد كانت جملة نحوية، أمَّا إذا تجاوزت واخترقت قواعد النحو عُدَّت جملة غير أصولية، أو غير مقبولة، ولمَّا كان تطبيق القواعد أمرا مستحيلا سبب ذلك إنتاج جمل أصولية وأخرى غير أصولية، وبهذه الطريقة تكون فكرة إنتاج الجمل بصورة آلية فكرة خاطئة، لأنَّ التأدية لا تعكس بصورة دائمة الملكة اللغوية لأنَّها خاضعة لعوامل لغوية، وأخرى غير لغوية كالسهو والنسيان وعدم الانتباه، وقصور في الذاكرة، وعوامل اجتماعية وأخرى نفسية... فتكون دائما نسبية ولهذا السبب يراها تشومسكي درجات متفاوتة، وهذا التقسيم إلى مراتب راجع إلى حكم المتكلم على التأدية بصفة عامة باعتبار أنَّ النحوية "Grammaticalité" ترتبط بالملكة اللغوية، والمقبولية "Acceptabilité" تعود إلى مجال التأدية.

كما تحدثت عن مفهوم النّحوية والاستحسان وعلاقتهما بالتأويل الدلالي، فبيّنت أنَّ المفهوم عام وشامل في نظرية النحو التوليدي التحويلي في بداية الأمر أين تنكر تشومسكي للمعنى وجعله أضعف نقطة في التحليل اللـّساني، لكنّه بعد فترة أعاد الاعتبار للمعنى كعنصر مهم يحقق الصحة النحوية والقبولية الدلالية، حتى أصبح النحو والمعنى عنصرين أساسين يحدد من خلالهما الجمل الأصولية، والجمل غير الأصولية، على أن النحوية تعني ذلك النظام الذهني المجرد التابع للملكة، وتكون بدرجات متفاوتة تخول لنا الحكم على جملة ما بأنها نحوية إذا وافقت القواعد الانتقائية والفئية

معا. ويقال عن جملة ما بأنَّها غير نحوية إذا زاغت بكيفية من الكيفيات عن قواعد النّحو، أما المقبولية فهي مفهوم تابع للتأدية وتصدر عن جماعة المتكلمين، وتكون بدرجات متفاوتة أيضا.

أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه أوجه التشابه والاختلاف بين النظريتين العربية والغربية، وختمت البحث بخاتمة أودعتها ذكر النتائج العامة والخاصة التي توصلت إليها.

وقد تجشمت في هذا البحث عناءً شديدا، لأنَّ البحث في مفهوم الاستقامة والإحالة بين النّحو العربي واللّسانيات التوليدية التحويلية أمر كان في غاية الصعوبة احتاج إلى بذل طاقة ذهنية كبيرة، ذلك لأنَّني لم أجد دراسات تطرقت إلى هذا الموضوع بالذات كما تمثلته في ذهني، أمَّا فهم كتاب سيبويه وإدراك عمقه وتحليلاته يتطلب تأملا كبيرا، وعملا فكريا مُضنيا، والأمر نفسه تكرر ونحن نبحث عن مفهوم الاستقامة والإحالة وما يقابلها في نظرية النّحو التوليدي التحويلي ومع صعوبة هذا الموضوع فقد فضلت أن أخوض فيه حتى النهاية، بشرح وبسط المسائل والمفاهيم المتعلقة بمفهوم الاستقامة والإحالة، وتحديد ضروبهما الممكنة وغير الممكنة في القياس معتمدة في ذلك على بعض المصادر والمراجع العربية والأجنبية وكان أهمها : الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، وشرح الكتاب للسيرافي، والنّحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف، وكتاب البنى النّحوية لتشو مسكي، والمعرفة اللّغوية طبيعتها وأصولها لتشومسكي، وأوجه النظرية النّحوية لتشو مسكي وغيرها من المراجع .

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أسجل عظيم الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور مخلوف بن لعلام على رعايته الصادقة وتوجيهه السديد حتى استقرّ البحث على هذه الصورة، فله مني فائق الشكر والاحترام والتقدير،كما اشكر الاستاد الدكتور نصر الدين بوحساين على عونه و مساعدته لى

الفصل الأول
مفهوم الاستقامة والإحالة عند النّحاة الـــــــعرب

1.1. تمهيد

إنَّ فكرة الاِهتمام بالمعنى الذي يحمله التركيب أصيلة في التراث النَّحوي، وتتجلى في أبرز قسم من الكلام تناول فيه "سيبويه" ضروب التراكيب التي تخضع إلى القوانين النَّحوية، أولا يكون لها معنى مقصود في الخطاب كما يريده المتكلم المخاطب.

وفي حقيقة الأمر إنَّ النَّحو عبارة عن قواعد منتهية قادرة على توليد مجموعة من الجمل المستقيمة المطابقة لقياس وحدود اللّغة العربية، وليس صحيحا أنَّ النَّحو عند جمهور النّحاة اقتصر على ضبط أواخر الكلم الذي نجده عند بعض النّحاة المتأخرين في مؤلفاتهم التعليمية: كقضايا النَّحو المنقسمة بين حركات اللّفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وصور تأليف الكلام بالتقديم، والتأخير، والحذف، والإضمار، وتوخي الصواب في ذلك.

وكان عبد القاهر الجرجاني أول من عُني بمعاني النَّحو وعلاقتها بمعنى الخطاب أكثر من غيره، حتى غدا النظم عنده هو توخي معاني النَّحو من فاعلية، ومفعولية، وإضافة، ومبتدأ، وخبر...الخ. ومن ثم صار النَّحو يبحث في نظم الكلام والتأليف بين وحداته للتوصل إلى القوانين المبينة لنظام تركيب الكلمات في الجملة، حتى تؤدي المعنى المقصود وفق نظام اللغة العربية.

أمّا المعاني النَّحوية عند الخليل وسيبويه وغيرهما من القدماء فكانت ماثلة في أذهانهم، يمارسونها في الواقع اللّغوي، وفي تحليلاتهم اللّغوية، وغايتنا من ذكر المعاني النَّحوية هنا هي المساهمة في التأكيد على جوانب أصيلة تنبع من النصوص الأصول وتستقطب النّظر في طرق الإجراء للوظيفة النَّحوية وهي مجال العملية التركيبية في اللغة، وتوضيح جوانب الإفادة في معالجتها حسب استقراء واستنباط يؤول للعلمية في اختبار المادة اللّغوية، ولئن كانت النصوص التي تمثلها عديدة في التراث النَّحوي، وهي النصوص التي تناولت قضية الإِئتلاف بين اللّفظ والمعنى، اللذين اعتبرهما النّحاة مشكلتين أساسيتين تواجهان علم النَّحو، فمراعاة الوظيفة النَّحوية (اللّفظ)، والوظيفة الدلالية (المعنى) شيء مهم يخول لنا أن ندرس العلاقات التي وضعها النّحاة العرب بين نحوية

الجمل واستحسانها من جهة، وإعطائها تأويلات دلالية من جهة ثانية، ومن هنا جاء التمييز المطلق بين اللّفظ والمعنى لأنَّ <<اللّفظ إذا حدد أوفسر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي، أمّا إذا حصل التحديد والتفسير على اللّفظ دون اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي>>[65، ص379] .

لذا يجب على النَّحوي أن يدرك الفرق بين المعنى النَّحوي والمعنى المقصود في الخطاب، حتى لا يخلط بينهما، لأنَّ الخلط بينهما يعتبر خطأ فادحًا كما قال الحاج صالح[65، ص379] فقد <<بنى النّحاة على ذلك أنَّ اللّفظ هو الأول، لأنَّه هو المتبادر إلى الذهن أولا ثم يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أنَ الاِنطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللّفظ في أبسط أحواله وهو الأصل>>. [65، ص379]

ويعني كلامه أنَّ النّحاة لم يعتبروا المعنى مبدأ تمييز في النَّحو ومن أمثلة ذلك: (عَبدُ اللهِ يجلسُ)، (إنَّ عبدَ اللهِ يجلسُ) – (مررتُ بعبدِ اللهِ يجلسُ)، فالاِسم (عبد الله) في الجمل الثلاثة فاعل في معنى الخطاب لأنَّه هو من قام بفعل الجلوس، ويكون في معناه النَّحوي مبتدأ في الجملة الأولى، واِسم إنَّ في الجملة الثانية، واِسما مجرورا في الجملة الثالثة.

أمّا في قولنا: (جاء زيدٌ)، فإنَّ الاِسم (زيد) فاعل في المعنى النَّحوي ومعنى الخطاب معا. أمّا في جملة (زيدٌ جاء) فإنَّ الاِسم (زيد) فاعل في معنى الخطاب، ومبتدأ في المعنى النَّحوي، وهو ما ذهب إليه ابن جنِّي في قوله <<وكذلك قولنا: زيدُ قام، ربما ظن بعضهم أنَّ زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنَّه فاعل في المعنى...>>[2، ص 243].

يفرق ابن جنِّي هنا بين المعنى النَّحوي ومعنى الخطاب كما في جملة (زيدُ قام(، فإنَّ (زيد) الاِسم الظاهر (فاعل) في معنى الخطاب، ومبتدأ في المعنى النَّحوي، والظاهر أنَّ الفاعل عند ابن جنِّي يتحدد باللّفظ دون المعنى وفي ذلك يقول: <<فأمّا المعاني فأمر ضيِّق، ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سُئلت عن زيد من قولنا: (قام زيدُ) سميته فاعلا، وإن سُئلت عن زيد من قولنا: (زيدٌ قام) سميته مبتدأ لا فاعلا، وإن كان فاعلا في المعنى، وذلك أنَّك سلكت طريق صنعة اللّفظ فاختلفت السمة، فأمّا المعنى فواحد، فقد ترى إلى سعة طريق اللّفظ وضيق طريق المعنى>>[2، ص 243]

ومراده أنَّ المعاني النَّحوية يصعب حدها بالمعنى، وإنَّما تتحدد باللّفظ (فزيد) فاعل في المعنى النَّحوي ومعنى الخطاب معا في جملة (قام زيدٌ)، أمّا في جملة (زيدٌ قام)، فالاِسم الظاهر (زيد) مبتدأ في المعنى النَّحوي، وفاعل في معنى الخطاب، فالحدّ النَّحوي للأبواب اللّغوية يقوم على اللّفظ دون المعنى عند ابن جنِّي، وعند جمهور النّحاة.

ويُوضح ابن جنِّي أنَّ إدراك المعنى النَّحوي دون المعنى المقصود في الخطاب ليس أمرًا سهلا، فلابد من الأخذ والعلم بهما معا، بحيث إذا نظر النَّحوي في معنى الخطاب فإنَّه لا يخلط بينه وبين المعنى النَّحوي.

ويبيّن في موضع آخر الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب فيقول: <<فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى، نقلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب، حتّى لا يشذ بشيء منها عليك>>[2، ص 246]

ويُمثل ابن جنِّي بأمثلة لتوضيح هذا الفرق فيقول:<<ومن ذلك قول العرب: كل رجلٍ وصنعتُه، وأنتَ وشأنُكَ: معناه: أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يُوهمُ من أمَمٍ أنَّ الثاني خبر عن الأول... وليس الأمر كذلك، بل لعمري إنَّ المعنى عليه، غير أنَّ تقدير الإعراب على غيره، وإنَّما (شأنُك) معطوف على (أنت)، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنَّه قال: كلُّ رجلٍ وصنعتُه مقرونانِ، وأنتَ وشأنُكَ مصطحبانِ>>[2، ص 243]

ويعني أنَّ تقدير الإعراب لابد أن يراعى فيه الإعراب، فالمعنى واحدّ في إعراب المعمولات في لفظ التقدير على ما هو عليه في الكلام المقدر، أمّا تفسير المعنى فلا يشترط أن يراعى فيه الإعراب، فسيبويه لمَّا فسَّر جملة (أهلكَ واللّيلَ)[18، ص275] بـ (بادر أهلكَ قبل اللّيلِ) لم يراع الإعراب في المعمول الأول (اللّيل)، وهو النصب، فجاء مجرورا في تفسير المعنى، لأنَّ تقدير الإعراب هو بيان للمعنى النَّحوي، أمّا تفسير المعنى فهو بيان لمعنى الخطاب.

ومن ذلك تقدير جملة (مازِ رأسكَ والسيف)[18، ص275] بـ (اِتق رأسكَ والسّيفَ)، وتقدير (رأسكَ والحائطَ)[18، ص275] بـ (اِتقِ رأسكَ والحائطَ)

وهذا أيضًا بيان للفرق بين المعنى النَّحوي ومعنى الخطاب ففي تقدير الإعراب لابد أن نحدد العامل المضمر فيهما، وهذا العامل المقدر لا يحتاجه النّحاة في تفسيرهم للمعنى.

ومن الأمثلة التي يكون فيها الفاعل مفعولا به في معنى الخطاب قولنا: (اِنكسر الزّجاجُ)، و(مات الرجلُ)، كما يكون الاِسم المجرور فاعلا في معنى الخطاب كقولنا:(مررت بزيدٍ يكتبُ) وأمثلته في النَّحو العربي كثيرة.

وخلاصة القول أنَّ المعنى النَّحوي يرتبط بالمعنى المقصود في الخطاب، وعلى النَّحوي أن يحدد الفرق بينهما على أنَّ الأول هو <<الوظيفة النَّحوية التي تشغلها كل وحدة من الوحدات النَّحوية في علاقاتها ببقية الوحدات الأخرى في التركيب>>[61، ص117- 118]

أمّا الثاني فهو<<دلالة اللّفظ على المعنى المقصود في الخطاب>>[61، ص117]

واعتماد النّحاة على ثنائية اللّفظ والمعنى مع التمييز بينهما في مستويات التحليل هو ما سمح بممكنات عقلية تدخل فيها كل ضروب الاستقامة والإحالة مما هو ممكن وغير محتمل في القياس باعتباره أوّل العمليات العقلية التي تؤدي إلى ما لا يقبله الإِستعمال باعتبار أنَّ الكلام المستقيم الحسن ضرب سليم في المعنى النحوي ومعنى الخطاب أمّا المستقيم القبيح فهو ضرب سليم في معنى الخطاب غير سليم في المعنى النّحوي، والمستقيم الكذب كلام سليم في المعنى النحوي وغير سليم في معنى الخطاب أمّا المحال فهو ضرب سليم في المعنى النّحوي وغير مقبول في معنى الخطاب والأمر نفسه مع المحال الكذب كما هو ملاحظ في الجدول الآتي:

ضروب الاستقامة والإحالة	المعنى النحوي	معنى الخطاب
الكلام المستقيم الحسن	+	+
الكلام المستقيم الكذب	+	-
الكلام المستقيم القبيح	-	+
الكلام المحال	+	-
المحال الكذب	+	-

2.1. مفهوم الكلام وتصنيفه عند النّحاة

1.2.1. الفرق بين الكلام والجملة

لقد اتجه النّحاة الأوائل منذ ظهور الدراسات النَّحوية إلى تحليل التراكيب ودراسة معانيها، وعلاقة الألفاظ بعضها مع بعض، وإذا فرق النّحاة بين الكلام والقول[2، ص31]، فإنَّهم لم يجمعوا على رأي واحدّ في التفرقة بين الكلام والجملة.

لم يستخدم سيبويه مصطلح الجملة في كتابه إلا مرة واحدة وجاءت بصيغة الجمع ولم ترد بوصفها مصطلحا نحويا بل وردت بمعناها اللّغوي[38، ص18]. يقول سيبويه <<وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأنَّ هذا موضع جمل>>[18، ص32].

ولا يعني هذا الكلام أنَّ كتاب سيبويه الذي شهد له العلماء بالنّضج والاكتمال، والذي احتوى على أمهات المسائل اللّغوية خال من مفهوم الجملة <<فخلو الكتاب من المصطلح لا يعني بالضرورة خلوه من المفهوم، كما أنَّ خلو كتاب "سوسير " من كلمة بنية لا يعني أبدا إهماله لمفهوم البناء، فاستعماله لمصطلح نظام يتضمن مفهوم البنية>>[72، ص19]

والملاحظ أنَّ سيبويه لم يستعمل مصطلح جملة في كتابه، ومن ذلك ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح مؤكدا أن مصطلح الجملة يقابله مصطلح الكلام عند سيبويه وفصَّل القول تحت

مصطلح " الكلام المستغنى " ويقصد به <<قطعة الكلام المستقلة لفظا ومعنى، والتي يحسن بالمتكلم أن يسكت عند انتهائها لأنَّها تشكل وحدة تبليغية يستفيد بها المخاطب علما معينا، فمقياس الجملة المفيدة أوعلامتها عند سيبويه هو الفائدة (الإفادة)>>[64، ص8-9]. ومن ذلك قول سيبويه <<ألا ترى أنَّ كان تعمل عمل ضربَ، ولو قلت: كان عبدُ الله لم يكن كلاماً، ولو قلت: ضُربَ عبدُ الله كان كلاما >>[18، ص90]

ويقول أيضا <<ألا ترى أنَّك لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت وكان كلاما مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك، إلا أن عبد الله يرتفع مقدما كان أومؤخرا بالابتداء>>[18، ص88].

وما يريده سيبويه أنَّ (كان) هي العامل اللّفظي في رفع المبتدأ ونصب الخبر، كما يعمل الفعل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول، ولو قلت: (كان عبدُ الله) لم يكن كلاما لأنَّ الفائدة شرط في الكلام، ولا تحصل هنا إلا باكتمال الخبر الذي هو تمام الفائدة، في حين لو قيل: (ضُرب عبدُ الله) كان كلامًا، لأنَّ الفائدة حاصلة هنا يتحقق العلاقة الإسنادية بين الفعل (ضرب) والفاعل (عبد الله)، أمّا ما يريده سيبويه في النص الثاني فهو أنَّ الاِسم يرتفع بالابتداء – أخرت الظرف أو قدمته – كما في قولك (فيها عبد الله) أو(عبد الله فيها). أمّا ما يريده بالكلام المستغنى الذي يحسن السكوت عليه فهو أنَّ الكلام يستقل بلفظه ومعناه وبه تحصل الفائدة في تبليغ المخاطب، وهذا دليل على أنَّ مصطلح الكلام الذي استعمله سيبويه يقابل مصطلح (الجملة المفيدة) والأمر نفسه الذي لاحظه الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" في قوله:<<الكلام هو مجموع الجمل غير المنتهية القابلة للوضع بالاعتماد على أمثلة اللغة العربية، ويمكن أن يكون الكلام مرادفا للخطاب أوالاتصال الشفهي باعتباره لفظا شفهيا>>.[62، ص 43]

وخلاصة القول أنّ مصطلح الجملة يتصل بالجانب التركيبي الظاهر أكثر من اتصاله بالمعنى، أمّا الكلام فيتصل بالجانب الدلالي، فإذا قلنا هذا كلام فإنَّنا نريد به ما تحمله الكلمات وقد ضم بعضها إلى بعض من المعاني والأفكار والأغراض أمّا إذا قلنا هذه جملة فإنَّنا نشير إلى شكل الكلام ولفظه الظاهر قبل مضمونه، فالفائدة تتصل بالكلام أولا.، أمّا إذا قلنا هذه جملة فإنَّنا نشير إلى شكل الكلام ولفظه الظاهر قبل مضمونه، فالفائدة تتصل بالكلام أولا.

ولا نعثر على كلمة جملة بعد سيبويه إلا عند المبرد في كتابه " المقتضب " حسب شهادة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ودليله قول المبرد (ت 285 هـ) <<هذا باب الفاعل وهو رفع وذلك قولك: (قام عبدُ الله)، و(جلس زيدٌ)، وإنَّما كان الفاعل رفعا لأنَّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة>>[14، ص8].

أمّا ابن السراج (ت 316 هـ) فيظهر من أصوله أنَّه لم يفرق بين دلالة مصطلحي الكلام والجملة، واعتبرهما مترادفين، ولم يفته أنَّ الجمل اِسمية أوفعلية بأقل عناصرها الضرورية هي النواة الأساسية في الكلام ومع ذلك فلا يمكننا الجزم بأنَّ ابن السراج وكذا المبرد لم يكونا ملتفتين إلى شرط الإفادة في الكلام، حتى وإن جعلا الكلام مرادفا للجملة وهو ما برهن عليه ابن السراج عندما تحدث عن المبتدأ والخبر في قوله: <<وإنَّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره، فالكلام جائز وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم>>[4، ص31].

ومعناه أنَّ الجملة أوالكلام لابد أن يكون مفيدا، فإذا حصلت الفائدة في المبتدأ والخبر، أوالفعل والفاعل كان الكلام مقبولا وجائزا، وإذا اختفت هذه الفائدة فلا يكون الكلام جائزا.

وقد عرَّف ابن جني (ت 391 هـ) الكلام في قوله: <<كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهوالذي يسميه النَّحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمدٌ، وضرب سعيد وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء في الأصوات، وحسٍّ، ولبِّ، وأفٍّ، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام>>[2، ص31].

أمّا "عبد القاهر الجرجاني " (ت 471 هـ) و" الزمخشري " (ت 538 هـ) فقد صرحا بالتسوية بينهما، وقفا أثرهما في ذلك ابن يعيش (ت 643 هـ) في شرحه للمفصل وسوى هو الآخر بينهما.[36، ص9]

يقول الزمخشري: <<والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يأتي إلا في اِسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبُك، أوفي فعل واِسم نحو قولك: ضرب زيد، واِنطلق بكر، وتسمى الجملة>>.[13، ص6]

أمّا "ابن هشام "(ت 761 هـ) فقد حسم هذه المسألة وهو يتفق في رأيه مع الرضي الاستربادي[1]، فيقول: <<الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ (زيدٌ قائمٌ) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللِّصُّ، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً>>[7، ص374]

فابن هشام يرى أنَّ الفائدة تخص الكلام دون الجملة <<ولهذا تسمعهم يقولون جملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام>> [7، ص374]. وهو بهذا يرد على " الزمخشري " ومن ذهب مذهبه في القول بالترادف بين الكلام والجملة حيث يقول: <<وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا

---

[1]/- يفرق الرضي بين الجملة والكلام في قوله: <<الفرق بين الجملة والكلام أنَّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، واِسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس>> ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب – 19/1

بمترادفين كما بتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنَّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال ويسمى جملة، والصواب أنَّها اعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها>>[7، ص374]

ومعنى قول "ابن هشام " <<ليس مفيدًا، ليس مقصودًا بالإفادة لأنَّ القصد في قولك:

(جاء الذي قام)، الإخبار بالمجيء لا بالقيام، وإنَّما ذكرت قام لتعيين الموصول>>[38، ص23]

وخلاصة القول أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح الجملة، وإنَّما استعمل الكلام، وقيَّده بعنصر الإفادة، وعبَّر عن هذا في أكثر من موضع في الكتاب، في حين ذهب: بعض النّحاة إلى القول بالترادف بينهما، وفرَّق آخرون بينهما على أنَّ الكلام شرطه الإفادة مما يجعل الجملة أعم من الكلام، والكلام أخص منها، فيكون كلُّ كلامٍ جملة ولا ينعكس الأمر وهو ما قال به الرَّضي وابن هشام.

وقد أوردنا هذا الفرق بين الكلام والجملة لنبيِّنَ أنَّ الفكر النَّحوي لم يقتصر في تحليلاته للغة وتفسير ظواهرها على الجوانب اللفظية بل تجاوز ذلك إلى الجوانب الوظيفية والإبلاغية لأنَّ الكلام عند سيبويه <<لا يطلق إلا على النّسق الشكلي، الذي يؤول إلى دلالة تتفق مع النّظام الذي له وجود في عقول أفراد المجتمع اللّغوي، وهذا النّظام يعرف عند أهل العربية بالجملة>>[53، ص42].

كما تحدث النّحاة عن الكلام الذي تحصل به الفائدة دون الجملة ليتبَّين لنا أنَّ الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة الذين اقتفوا أثرهما في ذلك انطلقوا من الخطاب ونظروا في السياق كما يحصل الآن مع البراجمارتيين الذين ينظرون إلى السياق وعناصره الأساسية ليحدّدوا المعاني بدقة، لأنَّ اللغة يبرز وجودها من خلال الاستعمال، أي التداول الفعلي لها، ويتضح من خلال العبارات التي يستخدمها سيبويه في كتابه فيقول: <<المعارف الغالبة أكثر من الكلام وهم أكثر استعمالا>>[18، ص256]. وقوله:<<إن لم يستعملوا هذا في كلامهم>>[18، ص374]. وقوله: <<ولا يستعمل في الكلام>>[18، ص76].

هذا بالنسبة للفرق بين الكلام والجملة، والعلة التي جعلت سيبويه ينطلق من الكلام دون الجملة.

وقبل أن نتحدث عن مفهوم الاستقامة والإحالة وضروبهما عند النّحاة العرب لابد أن نحدد الأساس الابستيمولوجي الذي قامت عليه الاستقامة والإحالة عند النّحاة العرب.

2.2.1. الأساس النظري الذي قامت عليه الاستقامة والإحالة في النَّحو العربي:

لقد بحث النَّحويون العرب في مسائل عديدة، وكانت بحوثهم تحوي فرضيات مضمرة وأخرى مظهرة توجه عملهم النَّحوي، واعتبرت في كثير من الأحيان الأساس الذي يبنى عليه علم النَّحو، وكان القياس أول العمليات العقلية وما ترتب عليه من القول بالعلة والتعليل، والعامل والمعمول، والحدّ والمثال ومفهوم الأصل والفرع، ومفهوم الاستقامة مترتب عن اعتقاد النّحاة الأوائل بحكمة

واضع اللغة فلجأوا إلى القياس لاستنباط قوانين هذا النّظام، ثم بحثوا في العلل التي تفسره لإثبات تلك الحكمة ورد ما يبدو على غير نظام في ظاهر لفظه.

وكلامنا عن الأساس العقلي للنّحاة ما هوإلا إثبات للفكر الرياضي الذي ينطلق منه الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة الأوائل الذين تناولوا قضية الاستقامة والإحالة التي توحي بفكر عميق لهم <<وكان سيبويه على اثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللّفظ، والسلامة الخاصة بالمعنى، والسلامة التي يقتضيها القياس والسلامة التي يفرضها الاِستعمال>>[65، ص378-379].

ويبيّن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنَّ مفهوم الاستقامة عند الخليل وسيبويه من نتائج الفكر الرياضي الذي يبحث في الممكن ولا يقف عند حدود الواقع اللّغوي، فالنَّحو عندهما هو الذي سمح بممكنات عقلية كثيرة تدخل فيها كل ضروب الاستقامة والإحالة مما هو مهمل ومستعمل في القياس.

وقد وضّح الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الحدّ الفاصل بين الوضع والقياس والاِستعمال قائلا: <<أمّا الاِستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام، فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاِستعمال، لأنَّ هناك مقتضيات أخرى غير ما يحكمه الوضع والحدّ اللّغوي، فالاِستعمال أيضًا له قوانينه وهي القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس، وهي التي تُبنى عليها أحوال التبليغ، وقد قلنا بأنَّ مستوى التبليغ والإفادة غير مستوى الوضع المصطلح عليه، لأنَّ هذا الأخير، وإن كان الرابط الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب إلا أنَّه قد تصيبه عوارض الاِستعمال، وهي عوامل جد طبيعية ولها قوانينها الخاصة بها وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطردت (وهو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع)، ونذكر على سبيل المثال القلب، والإبدال، والإعلال، والإدغام وغيرها في مستوى الأصوات والصيغ ومنها ما هو خاص يقوم كلغات العرب بالنسبة للعربية، ومنها ما هو راجع إلى إحدى مراتب الأداء التي ذكرناها وبصفة عامة إلى مقتضى الحال حسب التعبير القديم ولهذا يكثر في الاِستعمال العفوي الحذف والإضمار والبدل والتقديم والتأخير حتى يشذ الكلام شذوذا كبيرا عن القياس وهو مع ذلك مقبول بل قد يكون عكسه غير مقبول وأساس القوانين التي يبنى عليها الاِستعمال اللّغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه[67، ص38-39].

وما يريده الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح هو أنَّ الوضع يمثّل منطق النّحاة أوما كان متوقعا في القسمة والقياس سواء أخرج للاستعمال أم لم يخرج، ومعناه أنَّ – الكلام إذا كان يجري على وتيرة واحدة فلابد أن يكون هناك قانون واحدّ يحكمه وذلك نحو: نَقَلَ يَنْقُلُ، خَطَفَ يَخْطِفُ، خَرَجَ يَخْرُجُ. أمّا الاِستعمال فهو التطبيق الفعلي لما يجري لأصل الوضع في واقع الخطاب، ولكل من الوضع والاِستعمال قوانينه الخاصة به فليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاِستعمال،

وليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام <<فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى مالا يقبله الاِستعمال>>[67، ص38-39].

لأنَّ القياس بمثابة القالب الذي تجري فيه الألفاظ وتخرج منه ممكنات كثيرة بعضها مستعمل وبعضها الآخر مهمل[67، ص39]. ويحصل هذا في المستوى الصرفي كما في الإعلال، والإبدال، والإدغام، والقلب المكاني، والأمثلة كثيرة في ذلك، وغيرها من العمليات التحويلية الأخرى التي تحصل أيضا في المستوى التركيبي وهي الحذف والتقديم والتأخير، والزيادة...الخ التي تجري على اللّفظ فتجعله يخرج للاستعمال مغيرا، أي على غير ما يقتضيه أصله الذي افترضه النّحاة له – مثل: كلمة (مَخِيط) التي ترد مغيرة في الاِستعمال، وأصلها (مخيوط) على صيغة (مفعُول)، وكذلك كلمة (نائِم) والتي أصلها (نَاوِم) على وزن (فَاعِل)، وغيرها كثيرٌ مما هو موجود ضمنيا في النّظام اللّغوي المختزن في ذهن العربي الفصيح، إلا أنَّه يخرج للاستعمال مغيّرا، فالأصول المهملة كثيرة و<<يقول بها النّحاة ويقدرونها ولا تتكلم بها العرب، ولم يرد بها السماع>>[63، ص123] ومن ذلك ما ذهب إليه ابن جني في قوله: <<لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظٍ بها إلا أنَّها مع ذلك مقدرة، وهذا واسع في كلامهم كثير>>[3، ص348]

ومن الأمثلة في المستوى الصرفي أيضا أنَّ الأصل في (قامَ وباعَ، ونامَ، وقالَ) من الأفعال الثلاثية المعتلة هو(قَوَمَ، وبَيَعَ، ونَوَمَ، وقَوَلَ(، وهو ما ذهب إليه لابن جني من أنَّ<<الأصل في قَامَ قَوَمَ، وفي بَاعَ بَيَعَ، وفي طَالَ طَوُلَ، وفي خافَ ونامَ، وهابَ، خَوَفَ نَوَمَ، وهيبَ، وفي شَدَّ شَدَدَ، وفي استَقَامَ اِسْتَقْوَمَ، وفي يستَعِينُ يستعوِنُ، وفي يستعِدُ يستعدِدُ>>[2، ص225].

وعرف النّحاة أصل هذه الكلمات بحملها على نظائرها من الأفعال الصحيحة التي لم يصبها أي تغيير يخرجها عن أصلها ومن ذلك أنّ (اِسْتَقْوَمَ) أصلٌ "محمول" على استجمع وأمثاله من الصحيح كثير، (وبَيَعَ) أصلٌ محمول على ضَرَبَ وخَرَجَ ونَجَحَ وغيرها.

ومن الأصول التي تجوز في القياس وتهمل في الاِستعمال (مقوول) التي ترد على وزن (مفعُول) قياسًا على مطلوب، ومسموح، ومكتوب، ولمخالفة (مقوول) لقانون من قوانين الاِستعمال وهو التخفيف والميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، تحذف الواو الثانية لتصبح (مقول) لأنَّ العرب أمة تجنح إلى التخفيف والاقتصاد في المجهود العضلي جاء في شرح الشافية <<اِعلم أنَّ أصل " مقول " مقوول، نقلت حركة العين إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان.

فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى، وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان، والأولى مدة، وإنَّما حكم بذلك لأنَّه رأى الباء في اِسم المفعول ثابتا بعد الإعلال نحو: مبيع، فحدس أنَّ الواو هي الساقطة عنه ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي وإنَّما خُولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا

بحذف الثاني لأنَّ الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، وأيضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي ولو حذف الأول لالتبسا>>[19، ص147].

فالتغيير الحاصل عند الاستربادي في (مقول ومبيع) هو نقل حركة العين إلى الحرف الصحيح قبلها ثم حذف واو مفعول، وقد عدلت العرب عن استعمال هذين الأصلين المقدرين بـ (مقوول ومبيوع) لثقلهما، وهذا دليل على صحة تقديراتهم لهذه الأصول المهملة، ولو لم تكن ماثلة ومتصورة في الملكة لما خرجت للاستعمال، وقد يخرج شيء من الأصول المهملة إلى الإِستعمال في النَّحو العربي، يقول سيبويه <<واعلم أنَّ من العرب من يقول: (عسى يفعل)، يشبهها بـ (كاد يفعل)، فيفعل، حينئذ في موضع الإِسم المنصوب في قوله. (عسى الّغويرُ أبؤسًا)، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان>>[18، ص158]

ومراده أنَّ خبر (عسى) في المثال المذكور (أبؤسا) قد رُدّ إلى أصله فجاء إِسما مفردا معربا حملا على خبر (كان) في قولنا: (كان محمدٌ مسافرًا)، ذلك أنَّ الأصل في (الخبر) أن يكون إِسما مفردًا معربًا لا جملة، فالأصول المقدرة غير المستعملة هي ما يفترض <<أن تكون عليه هيئة اللّفظ أوالكلام المعدول عن أصله لو جاء على ما يقتضيه الأصل والقياس عند حملها على نظائرها، وهي ممكنة قياسا لا استعمالا>>[63، ص123]

والأصول المقدرة غير المستعملة على ثلاثة أضرب[60، ص66]

1- أصل استغني عنه بما هو في معناه أي – أنَّ هناك أصولا ممكنة في القياس لكن العرب رفضت استعمالها، واستغنت عنها بما هو في معناها، ومن ذلك استغناؤهم عن الأصلين

(وذرَ وودعَ) بما هو في معناهما وهو الفعل (ترِك)، وكذلك استغناؤهم بالأصلين (اشتد وافتقر) عن (شد وفَقُر) وهو ما برهن عليه ابن جني في قوله:<<واعلم أنَّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة.

فمن ذلِك استغناؤهم يترك عن (ودَعَ)، و(وَذَرَ)...وبليلة عن ليلاة،...وبقسيٍّ عن قووس... وبِاشْتَدَّ وافْتَقرَ عن (فَقُرَ وشَدَّ)>>[2، ص134-136]

ومثل ذلك في النَّحو العربي استغناؤهم عن <<ما أجوبه بـ ما أجود جوابه، وعن كاد زيدٌ قائمًا بـ كاد زيدٌ يقوم، واستغناؤهم عن إِسم الفاعل بالفعل في خبر ما في التعجب نحو قولهم: ما أحسن زيدًا>>[2، ص333]

2- أصل مهمل لم يستغن عنه بشيء، وإنَّما ترك لثقله كبعض الأصول التي تجيزها قسمة التركيب ولم تخرج للاستعمال لثقلها، يقول ابن جني <<إنَّ سبب إهمال ما أهمل إنَّما هو لضرب من ضروب الاستخفاف من محتمل القسمة لوجوه التراكيب>>[2، ص72]

3- وأصل متروك التلفظ به كما هو وذلك نحو: اِسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو: مبيع، ومخيط، ومهيب، وهذا كله مغير وأصله، مبيُوع، ومخيُوط، ومهيُوب على صيغة (مفعول).

ومن الأصول المهملة في النَّحو العربي (يا أنادي عبد الله) فهذه الجملة ترد في الاِستعمال محذوفة الفعل ويعوض عنها بحرف النداء (يا) والأصل المقدر فيها " يا أنادي عبد الله " بدلاً من يا عبد الله، فالفعل المحذوف (أنادي أوأدعوا) له وجودٌ ضمني في ذهن العربي لكنه لم يخرج للاستعمال على أصله تجنبا للثقل وطلبا للخفة والاقتصاد في المجهود العضلي.

ومن الأصول المستعملة المغيرة قولهم (جَزَائِرِيٌّ أَنَا(، فهذه الجملة تستقيم في القياس والاِستعمال عن طريق التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، فالأصل أن يتصدر المبتدأ الكلام لا الخبر لتصبح (أنا جزائري) ومن الأصول المهملة التي تخرج في الضرورة الشعرية قول الشاعر تأبط شرا:

فَـَٔإِبْتُ إلى فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آَيِبًا *** وَكَم ْمِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ[2، ص333]

جاء خبر (كاد) في هذا البيت على الأصل وهو في الاِستعمال الشائع غير ذلك، والأصل أن تقول(وَمَا كِدْتُ أَؤُوْبُ) لأنَّ خبر (كاد) يأتي في الاِستعمال جملة فعلها مضارع ونظيره <<في العربية كثير، وستراه إن شاء الله تعالى، ألا ترى أنَّك تقول: بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا جَاءَ، فَأَنَّ زَيْدًا جاء كله اِسم، ونقول: لَو أَنَّ زَيْدًا جَاءَ لَكَانَ كَذَا وَكَذا، فمعناه: لَو مَجِيْءُ زَيْدٍ، ولا يقال: لَو مَجِيْءُ زَيْد، وتقول في التعجب: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، ولا يكون الاِسم في موضع ذا فتقول: مَا مُحْسِنٌ زَيْدًا>>[18، ص11-12]

فهذه المواضع التي ذكرها سيبويه هي مواضع الفعل في التقدير، ولكنها في الاِستعمال غير ذلك.

ومحصلة القول أنَّ الأصول المستعملة والمهملة كثيرة في النَّحو العربي وتشمل المستويين الصرفي والتركيبي، وهذا ما يوحي بمنهج الخليل ومنطقه في النَّحو الذي يعمد إلى دراسة الحالات الممكنة قياسا <<وهي تأليفات حرة تتقيد كل التقييد بالواقع ثم يأتي الاِستعمال – أي ما يستعمل في الكلام فيحسم بينها فيؤخذ بالعلاقات المطابقة ويترك ما عداها ويفسرها – فقد كان عقل الخليل رياضيا ينزع إلى تنظيم الواقع اللّغوي والتنظير له بجعله مجرد حال من أحوال الممكن أي ما يمكن قياسا وعقلا بغض النظر عن الاِستعمال>>[60، ص164].

إنَّ هذه الأشباه والنظائر في النَّحو العربي المترتبة عن القياس والقسمة سمحت بممكنات عقلية كثيرة منها المهمل والمستعمل، وهذا هو الأساس العقلي الذي قامت عليه الاستقامة والإحالة، وضروبهما، لأنَّ النّحاة الأوائل كانوا منشغلين بالقياس المتعلق بالاستقامة، ثم أداهم ذلك إلى النظر في الإحالة، ولكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه ما علاقة الاستقامة والإحالة بالقياس والاِستعمال ؟

3.2.1. ضروب الاستقامة والإحالة عند سيبويه (ت180 هـ)

إنَّ ميزة النَّحوية والاستحسان الذي يمكن أن يقدمه نموذج من الكلام أوالفعل الذي ننتجه هي من المفاهيم التي استطاع النَّحويون تمييزها بعناية في مدرسة " الخليل بن أحمد الفراهيدي " (ت 175 هـ) عن الصفات الناتجة عن تفسيرها الدلالي، ويتجلى في أبرز قسم من الكلام تناول فيه سيبويه ضروب التراكيب الممكنة والمستحيلة في القياس، حيث يقول: <<فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أَتَيْتُكَ أمسِ وسَآتِيكَ غَدًا

وأمّا المحال فأن تَنْقُضَ أول كلامك بآخره فتقول أَتَيْتُكَ غَدًا، وسَآتِيكَ أَمْسِ

وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبلَ، وشَرِبْتُ مَاءَ البَحرِ ونحوه

وأمّا المستقيم القبيح: فأن تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ>>[18، ص25-26]

ويعني هذا الكلام أنَّ سيبويه قسم الكلام قسمين أساسيين وهما الكلام المستقيم، والكلام المحال، وجعل الاستقامة ضروبا ثلاثة وهي: الكلام المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، وجعل الإحالة أيضا ضربين اثنين وهما: المحال، والمحال الكذب.

وسوف نشير إلى ضروب الاستقامة والإحالة كما ذكرها سيبويه في الجدول التالي:

ضروب الاستقامة	ضروب الإحالة
مستقيم حسن	محال
مستقيم كذب	محال كذب
مستقيم قبيح	.....

والملاحظ من خلال هذا الجدول أنَّ سيبويه لم يأت على ذكر الكلام المحال الحسن، والمحال القبيح لأنَّ <<الكلام الذي يستحال تركيبه في اللغة ليس بمقدورنا أن نصفه بصفة الحسن أوالقبيح، في حين أنَّ بإمكان الكلام أن يكون محالا وكذبا في الوقت نفسه>>[45، ص13]، ومن ذلك أيضًا ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في قوله: <<امتنع سيبويه في هذا الجزء من الخطاب من ربط المحال بفكرة الحسن.لأنَّ الجملة الخالية من المعنى لا يمكن أن تكون مقبولة على أي حال من الأحوال>>[62، ص457]

وبناءً على ما ذكره سيبويه من ضروب الاستقامة والإحالة فإنَّه يترتب علينا معرفة حدَّي الاستقامة والإحالة وما يعتريهما من تقلبات تخص معياري اللّفظ والمعنى مما هو مهمل ومستعمل في القياس.

أ- **الاستقامة لغة:** جاء في لسان العرب لابن منظور أنَّ <<الاستقامة هي الاعتدال: يقال استقام له الأمر وقوله تعالى:<<فاستقيموا له>> أي - في التوجه إليه دون الآلهة الأخرى - وقام الشيء واستقام: اعتدل واستوى وقوله تعالى: <<إنَّ الذين قالوا ربُنا الله ثم استقاموا..>> أي – عملوا بطاعته ولزموا سنة نبيه-صلى الله عليه وسلم->>[1]

ب- **أمّا عن معناها في الاصطلاح:** فإنَّ النّحاة الأوائل لم يعنوا بحدّ المفاهيم النَّحوية لأنَّ غايتهم الأولى كانت تأسيس علم النَّحو والمضي به قدما نحو النضج والاكتمال عن طريق استنباط قواعد لغتهم ومعرفة ضوابطها والكشف عن كيفية انتظامها وتفسير غوامضها، فإنَّ حدها بحدود لم يكن شغلهم الشاغل مع أنَّها كانت ماثلة في أذهانهم ولم يصرحوا بها – أي موجودة على مستوى ملكاتهم – وهذا شأن أكثر العلوم في مراحل نشوئها وارتقائها وهو ما يفسر قلّة اعتناء النّحاة بحدّ الاستقامة مع أنَّ خطابهم العلمي يكاد ينطق بها، فهي مضمرة في كثير من أقوالهم ونصوصهم وعليه فإنَّ تحديد مفهومها عند سيبويه يقتضي تحليل أقواله، وتتبع كل السياقات التي ورد فيها مصطلح المستقيم في الكتاب، وبالتالي لم نعثر على مفهوم الاستقامة في تراثنا النَّحوي إلا ما اِكتفى فيه سيبويه بالتمثيل له.

أ- **الإحالة لغة:** يقول ابن منظور:<<والمحال من الكلام ما عُدل به عن وجهه وحوله وجعله محالا، وأَحَالَ أَتَى بمحالٍ، ورجل محوال كثير محال الكلام، وكلام مستحيل، محال، ويقال: أحلتُ الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته>>[2]

ب- **أمّا عن الإحالة في الاصطلاح:** فإنَّ النّحاة أيضا لم يعنوا بحدّ الإحالة لاعتنائهم بقوانين اللغة ومعرفة هيئاتها مفردة ومركبة، ولذلك فإنَّ محاولة تحديد مفهومها عند سيبويه يقتضي تحليل أقواله الخاصة بالإحالة وتتبع كل السياقات التي ورد فيها الكلام المحال، ولا يتوقف هذا الكلام عند سيبويه فقط فكذلك يشمل النّحاة الذين جاؤوا بعده.

فالاستقامة عند ابن منظور تعني الاعتدال والاستواء والالتزام بطاعة الله وسنة نبيه، في حين تعني الإحالة الانحراف والعدول عن الصواب، فمن خلال هذين التعريفين للاستقامة والإحالة ندرك أنَّ وراء هذا الاختيار عوامل وأسباب جعلت سيبويه ينتقي هذين المصطلحين (المستقيم والمحال) دون غيرهما.

1- **العامل الديني:**[45، ص15]لو تتبعنا نشأة النَّحو العربي لكان العامل الديني السبب المباشر في وضع قواعد اللغة العربية، خوفا من تفشي ظاهرة اللحن، ولهذا نهى النبي –صلى الله عليه وسلم – عنه واعتبره ضربا من الضلال، فقد قال لرجل لحن في حضوره <<أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ>>،

---

[1]/- ابن منظور – لسان العرب المحيط – مادة (قَوَمَ) – ص192

[2]/- ابن منظور – لسان العرب المحيط – مادة (حول) – ص759

ولهذا السبب نشأ النَّحو العربي في أجواء تحذر من مخاطر الانحراف عن قواعد القراءة الدينية الصحيحة، وتدع النّحاة إلى سبل التكلم الصحيح ومن هنا ربط الكلام الصحيح بمفهوم النَّهج المستقيم الحسن علما أنَّ لفظة مستقيم ترد في صلاة العرب المسلمين الذين يرددون باستمرار فاتحة الكتاب – (إهدنا الصراط المستقيم)

ويعني هذا الكلام أنَّ العامل الديني كان السبب المباشر وراء اختيار سيبويه لمصطلحي الكلام المستقيم والكلام المحال.

2- **العامل المنهجي:**[45، ص17] إنَّ استعمال مصطلح الكلام المستقيم للدلالة على الكلام الأصولي، واستعمال مصطلح محال للدلالة على الكلام غير الأصولي دليل على دقة المنهجية التي سلكها النّحاة الأوائل، وخاصة سيبويه وأستاذه الخليل حين سئل عن مصدر العلل التي يعتل بها فقال: <<إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه علة لما اعتللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها. بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنمَّا فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك>>[8، ص66].

ومراد الخليل أنَّ اللغة بناء تحكمه وحدة من النّظام والانسجام ودليله تشبيهها بالدار المحكمة البناء العجيبة النظم والأقسام مؤمنا بحكمة واضع اللغة وبرهن على ذلك بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة.

كما وضح أنَّ العلل موجودة ضمنيا في عقل العربي وإن لم يصرح بها، فنظام لغتهم محكوم بهذه العلل التي تدل على حكمتهم وتثبت الانسجام والدقة في كلامهم.

أمّا عمل النَّحوي فيكمن في استقراء القواعد التي تحدد الجمل المستقيمة، ومعنى المستقيم في هندسة البناء هو ضد المعوج، والبناء الثابت لا يقوم إلا وفق خطوط مستقيمة غير معوجة، وكذلك الأمر بالنسبة للكلام الأصولي الذي أطلق عليه سيبويه الكلام المستقيم، والكلام غير الأصولي في مقابل الكلام المحال عند سيبويه، ومن منطلق العامل الديني والمنهجي ندرك السبب الذي جعل سيبويه يختار الكلام المستقيم كنقيض للكلام المحال، ولماذا لم ينتق سيبويه مصطلحين آخرين غير الاستقامة والإحالة ؟

4.2.1. ضروب الاستقامة عند سيبويه وعلاقتها بالقياس والإستعمال:

لقد جعل سيبويه الاستقامة ضروبا ثلاثة وهي: الكلام المستقيم الحسن، والكلام المستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، واكتفى بالتمثيل للكلام المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب. لأنَّ النّحاة ومن بينهم سيبويه كانت غايتهم الأولى منصبة على استنباط قوانين النَّحو التي تنتظم بها العربية وتجري عليها هيآتها مفردة ومركبة.

أولا: الكلام المستقيم الحسن: يُعد هذا الضرب من الكلام أرقى مستويات الكلام في الاستقامة ومثاله: " أتيتك أمس وسآتيك غدًا ".

فالبناء النَّحوي لهذين المثالين سليم من جهة اللـفظ والدلالة، لأنَّ العلاقة بين الوحدات النَّحوية فيه ممكنة وتشكل علاقة إسنادية يقبلها الوضع النَّحوي <<الذي تقرره البنية الأساسية، بحيث وضع كل مكون وما يمثله من الأصوات المنطوقة في موضعه الصحيح، وهو وضع يسمح به نظام اللغة، ولذلك جاء هذان المثالان من الكلام المستقيم الحسن الذي لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النَّحوية والمفردات بدلالتها الأولية>>[37، ص68]

والملاحظ أنَّ جملة (أتيتك أمسٍ وسآتيك غدًا) وضعت وحداتها الموضع الذي يقتضيه علم النَّحو ووفق قوانينه وأصوله لذا جاء الكلام مستقيما حسنا، وهذا ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني بالنظم أو الائتلاف بين الوحدات النَّحوية وما يمثلها من معاني كما في قوله:<<ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها>>[21، ص70]

ومعناه أنَّ عبد القاهر الجرجاني يعطي قضية الائتلاف بين المعاني النَّحوية وما يمثلها من المفردات بدلالتها أهمية كبرى تجعل الكلام مستقيما حسنا ومن ذلك قوله: <<أفلا ترى أنَّه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شك إذا هو نظر إلى قوله تعالى: <<يَحسِبُونَ كُلَ صَيْحَةٍ عَلَيهِم هُمُ العَدُوُ فَاحْذرْهُمْ>> وإلى إكبار النَّاس شأن هذه الآية في الفصاحة أن يضع يده على كلمة منها فيقول إنَّها فصيحة ؟ كيف وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل في أنَّها معنوية

- أولها: إن كانت (على) فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول الثاني
- والثاني: إن كانت الجملة التي هي (هم العدو) بعدها عارية من حرف عطف
- والثالث: التعريف في العدو وإن لم يقل: (هم عدو). ولو أنَّك علَّقت (على) بظاهر، وأدخلت على الجملة التي هي (هم العدو) حرف عطف، وأسقطت الألف واللام من العدو، فقلت: يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم العدو، لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها، ولو أنَّك أخطرت ببالك أن يكون (عليهم) متعلقًا بنفس الصيحة ويكون حاله معها كحاله إذا قلت: صّحت عليه لأخرجته عن أن يكون كلاما فضلاً عن أن يكون فصيحًا وهذا هو الفيصل لمن عَقل>>[21، ص26]

والملاحظ أنَّ الآية الكريمة التي قدمها عبد القاهر الجرجاني، فقد وضعت كل كلمة الموضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وإنسجمت الكلمات المختارة فيما بينها مع المعاني النَّحوية، فالفعل المضارع (يحسب) أسند إلى واو الجماعة التي يصح وقوعها فاعلا، واستقامت (كلّ) لوقوع المفعولية عليها، كما جازت أن تكون مضافا أضيفت إليه (صيحة) والقياس يجيز أن يكون المفعول به الثاني جارًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف فجاءت (عليهم) كذلك، فلما وضعت الكلمات الموضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وجاءت موافقة للقياس كان الكلام مستقيما حسنا كما هو الحال في الآية الكريمة التي قدمها عبد القاهر الجرجاني.

ويرى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أنَّ <<لفظة (الكلام) في قول عبد القاهر الجرجاني (لأخرجته عن أن يكون كلامًا) تساوي في دلالتها المقصودة هنا عند عبد القاهر ما يؤدي إليه وصف سيبويه (المستقيم(، ووصف الفصاحة في قوله (فضلاً عن أن يكون فصيحًا) يساوي ما يؤدي إليه وصف سيبويه الكلام المستقيم بكونه (حسنا(، وإذا فالكلام الفصيح عند عبد القاهر الجرجاني يساوي المستقيم الحسن عند سيبويه>>[37، ص100]

ومراده أنَّ الكلام الفصيح عند عبد القاهر الجرجاني يماثل الكلام المستقيم الحسن عند سيبويه. لأنَّ فصاحة الكلام تعني خلوه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد.

فالعلاقات النَّحوية عند عبد القاهر الجرجاني لا تعمل في فراغ ولا مزية لها حتى يعلق بعضها مع بعض لأنَّه <<لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها مع بعض ويبنى بعضها على بعض وتُجعل هذه بسبب من تلك>>[21، ص57]

فالائتلاف بين المعاني النَّحوية والمفردات المختارة هو الذي يمثل النظم عند عبد القاهر الجرجاني كما في قوله:<<فلستُ بواجد شيئا يرجعُ صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاِسم إلا وهو معنى من معاني النَّحو قد أصيبَ به موضعه ووُضّعَ في حقه، أوعُومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وُصِفَ بصحّة النظم أوفساده، أووصف بمزية، وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النَّحو وأحكامه.>>[21، ص70-71]

ومن خلال هذا النص يمكن أن نستنتج أنَّ النظم عند عبد القاهر الجرجاني هو الائتلاف بين المعاني النَّحوية والمفردات اللّغوية المختارة التي وضعت الموضع الذي يقتضيه علم النَّحو، كما هو الحال مع سيبويه الذي أعطى الاختيار بين الوحدات اللّغوية أهمية كبرى تجعل من الكلام مستقيمًا حسنًا مثل أتيتك أمسِ وسآتيك غدًا، إلا أنَّ النّظم يقتضي عند الجرجاني مطابقة الكلام لمقتضى الحال والاستقامة يُكتفى فيها بأن لا يناقض آخر الكلام أوّله وتجري على ما تقتضيه أصول هذه اللّغة.

وعليه فإنَّ الكلام المستقيم الحسن عند سيبويه هو الكلام الخالي من التناقض النَّحوي والدلالي، الممكن في القياس والاِستعمال نحو: لقيتُ زيدًا ومررت بعمر، ورأيتُ سعيدًا، وأتيتك أمسِ، وسآتيك غدًا...الخ.

وقد عرَّفه الدكتور حماسة عبد اللطيف في قوله: <<إنَّ المقصود من الكلام المستقيم الحسن بناءً على تمثيل سيبويه وتعريفه للمستقيم القبيح، وهو الكلام المستقيم استقامة نحوية ودلالية>>[37، ص66].

ومن ذلك ما ذهب إليه الدكتور ميشال زكريا في قوله:<<فالكلام المستقيم الحسن هو الذي لا ينقُضُ أوله آخره، والذي يُراعي أصولَ اللغة العربية>>[45، ص13].

ويتفق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف والدكتور ميشال زكريا في تعريفهما الكلام المستقيم الحسن استنادا إلى معيار اللّفظ والمعنى وهو الكلام السليم في اللّفظ والمعنى. الجاري على القياس الصحيح للغة العربية ومن خلال هذين التعريفين للكلام المستقيم الحسن نستنتج أنَّ سيبويه يحدد الكلام المستقيم الحسن في علاقته باللّفظ والمعنى من جهة والقياس والاِستعمال من جهة أخرى، وهذا هو الذي دعا إليه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح حيث أعاد صياغة هذا المفهوم صياغة دقيقة أكثر وضوحا كما في قوله: <<والكلام المستقيم الحسن هو السليم في القياس والاِستعمال>>[65، ص379].

ومما يوصف به الكلام المستقيم، الصحيح والصواب، يقول أبو هلال العسكري: <<كل مستقيم صحيح وصواب، وليس كل صواب وصحيح مستقيمًا، والمستقيم من الصواب، والصحيح والصواب يجوز أن يكونا مؤلفين وغير مؤلفين، ولهذا قال المتكلمون هذا جواب مستقيم إذا كان مؤلفا على سنن. يعني من غيره وكان مقتضيًا لسؤال السائل. ولا يقولون للجواب إذا كان كلمة نحو، لا، ونعم مستقيم وتقول العرب هذه كلمة صحيحة وصواب، ولا يقولون كلمة مستقيمة، ولكن كلام مستقيم لأنَّ الكلمة لا تكون مؤلفة والكلام مؤلفا>>[10، ص40].

ومراده أنَّ الكلام المستقيم يجوز أن نصفه بالصحيح والصواب لأنَّه مؤلف وفق نمط نحوي سليم يقرِّه الوضع النَّحوي وتستحسنه الجماعة، في حين لا يستقيم أنَّ نصف الصحيح والصواب بالاستقامة لأنَّهما قد يخلوان من الإفادة، ويحسن فيهما القول كلمة صحيحة، وكلمة صواب مثل: لا ونعم وعليه فكل استقامة صواب وليس كل صواب استقامة، لأنَّ الصواب يشمل الكلام والكلمة غير المؤلفة، فالصواب أعم من الاستقامة وهي أخص منه لأنَّها تشمل الكلام فقط.

أمّا في الفرق بين المستقيم والصواب فإنَّ <<الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق، والمستقيم هو الجاري على سنن فتقول للكلام إذا كان جاريا على سنن لا تفاوت

فيه أنَّه مستقيم وإن كان قبيحا ولا يقال له صواب إلا إذا كان حسنا>>[10، ص40]

فالحكم على الاستقامة بالحسن والصدق عند أبي هلال العسكري يتعلق بالمعنى الذي تحمله عناصر الجملة عندما ينسجم نحويا، أمّا المستقيم فهو خاص بسلامة الجانب اللّفظي لأنَّ <<كل جملة صحيحة

نحويا تعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا>>[37، ص66]، ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه الدكتور منذر العياشي في قوله:<<... أمّا كلمة مستقيم فيقصد بها أنَّ الجملة قاعدية. وأمّا المصطلحات التي تخص المعاني فهي حسن وقبيح، وكذب، ويقصد بكلمة حسن أنَّ الجملة مؤولة، ويقصد بكلمة قبيح أنَّ الجملة ممكنة الفهم، وأمّا كلمة (كذب) فيقصد بها أنَّ الجملة غير مؤولة>>[45]

فالكلام المستقيم الحسن كما ترى هو الكلام الجاري على سنن اللغة العربية الصحيحة الموافق للقياس والإِستعمال. على أنَ صفتي الحسن والكذب يختصان بالمعنى بخلاف القبيح الذي <<يطلق على الجانب الشكلي للجملة، وليس جانبها الدلالي، وفي هذا الإطار يظهر التعارض بين حسن وقبيح>>[62، ص 457].

وجملة القول أنَّ الكلام المستقيم الحسن يعني الكلام الخالي من التناقض النَّحوي والدلالي، الموافق للقياس والإِستعمال وأمثلته كثيرة في كتاب سيبويه الذي يصف في أحيان كثيرة الكلام المستقيم الحسن بالجائز يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: <<فكلما نوقش موضوع الجائز نوقش القياس الشكلي>>[62، ص 458].

ومعناه أنَّ الكلام المستقيم الحسن هو الكلام الجائز الذي يرتبط بالقياس العقلي أوالأصلي، وعلى هذا النَّحو فهمه أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ). فيقول بخصوص الكلام المستقيم الحسن:<<كل كلام تكلم به متكلم فأمكن أن يكون على ما قال، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنَّحو فهو كلام مستقيم في الظاهر>>.[09، ص89]

ومراده أنَّ المستقيم الحسن هو الكلام الخالي من الفساد اللّفظي والمعنوي كما في جملة "أتيتك أمسِ وسآتيك غدًا ".

فبنية المثال الأول والثاني سليمة من جهة اللّفظ والمعنى، لأنَّها تشكل علاقة إسنادية ممكنة بين فعل وفاعل، كما أنَّ قضية الائتلاف بين اللّفظ والمعنى هي التي سمحت بسلامة هذين التركيبين من جهة المعنى، فالفعل أتى تعدى لظرف زماني من نفس الحقل الزمني، والفعل (سآتي) تعدى أيضًا لظرف زماني (غدًا) من نفس الحقل الزمني الحامل لدلالة الاستقبال فهذا الائتلاف والانسجام دعت إليه النظرية البراجمارتية التي تبحث في مفهوم السياق وعناصره الأساسية وتحدد المعاني التي تتآلف فيما بينها حتى تشكل مفهوما جديدا يتجاوز مفهوم التركيب وهو مفهوم النص الذي تحكمه وحدة من التماسك والانسجام.

وقد عرَّفه الرُّماني في شرحه للكتاب بقوله: <<والمستقيم الحسن هو الجاري على أصل هو أولى>> [12، ص226]

ويقصد الرُّماني بالمستقيم الحسن، الكلام الموافق للقياس الذي هو وجه أولى ومرجَّح بخلاف الكلام المستقيم القبيح <<الجاري على أصلٍ ليس بأولى وذلك نحو: زيدٌ ضربتُه. فهذا مستقيم حسن فأما: زيدًا ضربتَه فهو مستقيم ضعيف>>[12، ص226].

ويوضح الرُّماني فكرة الأولوية من خلال مثالين اثنين وهما: (زيدٌ ضربتُه)، (وزيدًا ضربتَه)، فالأول وجه حسن مرجَّح عنده لأنَّه موافق لقياس النّحاة بخلاف المثال الثاني (زيدًا ضربتَه)، فهو وجه ضعيف غير مرجَّح عند الرُّماني وليس مخالفا للقياس، وإنِّما يقع في الدرجة الثانية من الترجيح أو الاستحسان، ومن ذلك أيضًا: (رأيتُ زيدًا الكريمَ)، و(رأيتُ زيدًا الكريمُ)، فالجملة الأولى هي الجارية على القياس الصحيح لأنَّ (الكريمَ) بالنَّصب صفة حسُنت واستقامت في هذا الموضع أكثر من جملة (رأيتُ زيدًا الكريمُ) بالرفع، فالنصب هو وجه أولى ومرجح على الرفع الذي هو وجه ضعيف غير مرجح فقط وليس مخالفا للقياس

وجملة القول أنَّ الكلام المستقيم الحسن هو مفهوم يقوم على النظر إلى السلامة النَّحوية من جهة اللّفظ والمعنى كما في لقيت زيدًا، ومررت بعمرو قد مثل سيبويه للكلام المستقيم الحسن بأمثلة كثيرة موزعة في الكتاب بين الجيّد، والعربي، الجائز، والكثير، والحسن، والجميل، والأقوى...الخ.

ومن المواضع التي يحسن فيها الكلام قول سيبويه:<<مررت برجل حزٍّ صفتُه، ومررتُ بصحيفةِ طينٌ خاتَمُها، ومررتُ برجلِ فضةٌ حليةُ سيفه، وإنَّما كان الرفعُ في هذا أحسن من قبل أنَّه ليس بصفة>>[18، ص23].

ومراده أنَّ هذه الجمل الثلاثة (مررت برجل حزٍّ صفتُه، ومررتُ بصحيفةِ طينٌ خاتَمُها، ومررتُ برجلِ فضةٌ حليةُ سيفه) كلها مستقيمة في القياس والاِستعمال، وترد مرفوعة، وقد ترد مجرورة كما في قولنا: مررت برجلٍ قائمٌ أبوه، ومررت برجلٍ قائمٍ أبوه، يقول سيبويه: <<أمّا قولك: مررت بسرج خزٍّ صفتُه إلى آخر ما مُثِّل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع، ويصير بمنزلة مررت بداية أسدٌ أبوه، وأنت تريد بالأسد السبُع، لأنَّ هذه جواهر لا يجوز النعت بها، وإن أردتُ المماثلة والحمل على المعنى أُختير فيها ما حكى عن العرب.فقد سمع منهم هذه خاتمُ طين...>>[18، ص23]

ويقول سيبويه في باب ما يُنْتَصَبُ فيه الخبر:<<ألا ترى أنَّك لو قلت: فيها عبدُ الله حسُنَ السكوت، وكان كلاما مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله، وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك.إلا أنَّ عبد الله يرتفع مقدَّمًا أومؤخرًا بالابتداء>>[18، ص88]

ومعناه أن الاِسم عند سيبويه يرتفع بعامل الابتداء سواء أتقدم الظرف أوتأخر كما في قولك: عبد الله فيها، وفيها عبد الله.إلا إذا دخلت (إنَّ) على المبتدأ فتنصبه سواء تقدم الظرف أوتأخر كما في قولنا: إنّ في الدار زيدًا.

ومن المواضع التي يحسن فيها الكلام جملة (ضُرِبَ عبدُ الله)[18، ص90]. لأنَّها ممكنة في القياس والاِستعمال، فالبناء النَّحوي لهذه الجملة سليم ويُشكل علاقة إسنادية ممكنة بين الفعل (ضرب) والفاعل (عبد الله)، وأدت معنى يحسن السكوت عليه في حين لو قلنا: (كانَ عبد الله)، فهذه الجملة يستحيل أن تشكل علاقة إسنادية يقبلها العقل والقياس وتجب بها الفائدة ويحسن السكوت عليها لأنَّها ليست كلاما بإسقاط الخبر الذي هو تمام الفائدة.

ومن المواضع التي يكون فيها الكلام مستقيمًا حسنًا قول سيبويه:<<وتقول: كم مِثْلَهُ لك، وكم خيرًا منه لك، وكم غيرَه لك، كل هذا جائز حسن، لأنّهُ يجوز بعد العشرين فيما زعم يونس وتقول، كم غيره مثلَه لك، اِنتصب غير بكم واِنتصب المثل لأنه صفة له>>[18، ص159].

ويقصد سيبويه أنَّ (كم) عملت النَّصب في (خير، وغير، ومثل) لأنَّها تصرفت تصرُفَ العشرين وعملت عملها، ويقول أيضا: <<أمّا كم في الإستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اِسم يتصرف في الكلام منوَّن، قد عمل فيما بعده لأنَّه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حمل عليه، وذلك الاِسم (عشرون) وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين>>[18، ص159]

ويقول سيبويه في موضع آخر من الكتاب <<هذا باب مجرى أيّ مضافًا على القياس، وذلك قولك: اِضرب أيُّهم هو أفضلُ، واِضرب أيهم كان أفضلُ، واِضرب أيهم أبوه زيدٌ، جرى ذا على القياس لأنَّ <<الذي>> يحسن هاهنا>>[18، ص70]

ومعناه أنّ ورود (أيّ) مضافة في جمل من مثل: اِضرب أيُّهم هوأفضل، واِضرب أيُّهم كان أفضلُ، واِضرب أيُّهم أبوه زيدًا، دليل على موافقتها لقياس النَّحويين وحملت على معنى (الذي(، في حين لو قلنا: (اِضرب أيُّهم عاقلٌ) بالرفع كان الكلام مستقيمًا قبيحًا، أي – مخالفًا للقياس بسبب حذف الضمير المنفصل (هو) من هذه الجملة -، وقطع (أيُّ) عن الإضافة، حتى جاء الاِسم (عاقل) مرفوعًا يقول سيبويه <<فإذا أدخلت (هو) نصبت لأنَّ الذي هو عاقلٌ حسن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا الذي هو عاقلٌ، كان حسنًا>>[18، ص70].

ومن المواضع التي تأتي فيها أيُّ مضافة ويكون الكلام مستقيمًا حسنًا قولهم (أيُّ منْ إنْ يأتِنا نعطه نكرمُه)[18، ص405]. فإنَّ هذه الجملة تستقيم في القياس لأنَّ (أيُّ) جاءت مضافة إلى صلة أكملت معنى الجملة وهي (إن يأتنا نعطه(، وعلى الرُّغم من سلامة هذه الجملة في القياس إلا أن العرب لم تستعملها لصعوبتها وثقل النطق بها، لأنَّها أمّة تجنح إلى الاقتصاد في الكلام.

وجاء في الكتاب <<ألا ترى أنَّك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرمٌ محمودٌ، كان حسنًا>>[18، ص139]

ومراده أنَّ الخبر إذا اِقترن بالفاء كان الكلام جائزًا لأنَّه يتضمن معنى الجزاء كما في جملتي: (الذي يأتيني فله درهم(، و(الذي يأتيني فمكرمٌ محمودٌ) يقول سيبويه:<<وإنَّما جاز لك لأنَّ قوله: الذي

يأتيني فله درهم. في معنى الجزاء، فدخلت الفاء خبره كما تدخل في خبر الجزاء>>[18، ص139].
ومن ذلك أيضا قوله تعالى:<<الذين يُنفقون أموالهم باللّيل والنّهار سرًّا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون>>. ومن ذلك أيضا قولهم: كل رجل يأتك فهو صالح[18، ص140]. وكل رجل جاء فله درهمان[18، ص140]. في حين لو قلت: زيدٌ فله درهم لم يجز الكلام لأنَّ <<دخول الفاء لا معنى له هنا، لأنَّ الكلام إنجاز محض ولا مذهب للمجازاة فيه>>[18، ص139]

ومعناه أنَّ الجملتين الأولى والثانية ممكنتان في القياس والاِستعمال لاِقتران جواب الجزاء بالفاء بخلاف جملة:(زيدٌ فله درهم). لا تستقيم في القياس لأنّ دخول الفاء في هذا الموضع لا معنى له، لحذف فعل الشرط من هذه الجملة.

وخلاصة القول أنّ الاستقامة عند سيبويه هي ما صحَّ في القياس والاِستعمال وتوفر على السلامة اللّفظية والمعنوية وأمثلتها كثيرة في الكتاب.

ثانيا: الكلام المستقيم الكذب وعلاقته بالقياس والاِستعمال

لم يأت سيبويه على ذكره إلا مرة واحدة في الكتاب، واِكتفى بالتمثيل له دون حدِّه، وهذا راجع إلى اِعتناء النّحاة باِستنباط القواعد والقوانين التي تحكم لغتهم دون الاِهتمام بالحدود التي كانت مضمرة في نصوصهم، وهذا لا يعني غياب مفهوم الكلام المستقيم الكذب عند الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة الأوائل والمتأخرين.

1- تعريفه: يُعرِّفه الرُّماني في قوله:<<إنَّما هو مستقيم في اللّفظ فقط، فكالخبر الجاري على أصل صحيح في اللّفظ مما مُخبره على خلاف ما هو به>>[12، ص226]

ومعناه أنَّ الكلام المستقيم الكذب هو الكلام السليم في اللّفظ الفاسد في المعنى، الجاري على القياس الصحيح للغة العربية، وعلَّة فساده هي مخالفته للحقيقة أو الواقع الذي نعيش فيه مثل قولنا: صعدتُ السماء، وشربت ماء البحر، وحملتُ الجبل...إلخ.وخلافه المستقيم الصدق، الجاري على القياس الصحيح من جهة اللّفظ والمعنى وهو ما قصد به الرُّماني في قوله:<<خير مُخبره على ما هوبه، جارٍ على أصلٍ صحيح في اللّفظ>>[12، ص226]

ومثاله: (طار العصفور) فهذه الجملة من الكلام المستقيم الحسن أوالصدق لأنَّها سليمة في اللّفظ والمعنى، وتشكل علاقة إسنادية ممكنة بين الفعل(طار) والفاعل (العصفور)، كما أنَّها جارية على القياس والاِستعمال الصحيحين للغة العربية، فهذا وجه جارٍ على الحقيقة بخلاف قولنا: (طار القلبُ) فهذه الجملة من الكلام المستقيم الكذب، لأنَّ (طار) هي إحدى خصائص (العصفور) وتنتمي إلى حقل المفردات التي تستجيب اِستجابة وضعية مع مجموعة المفردات التي جاءت منها كلمة (الطائر)، ومن

هنا ندرك أنَّ (طار) ليست من خصائص (القلب)، ولا (القلب) من خصائص طار، ومن <<هنا في الواقع يأتي التفسير المجازي لاِستعمال المفردات>>[39، ص36]

حيث يُجرِي المتكلم موازنة بين (القلب) و(الطائر) من حيث إِمكانية أن يطير كل منهما، الطائر على جهة الحقيقة، والقلب على جهة المجاز، لأنَ هناك موانع عقلية وعضوية تمنع القلب من الطيران، وهذه الموانع أسباب جعلت المتكلم ينظر إلى التركيب على أنَّه مجازي لا حقيقي.

ويُعرِّفه الدكتور ميشال زكريا في قوله:<<هو الكلام الذي لا ينقُض آخره أوّله، والذي ليس بإمكاننا قبوله لأنَّه كذب أي – مغاير لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا>>[45، ص14]

ومعناه أنَّ الكلام المستقيم الكذب هو الكلام السليم في اللّفظ الفاسد في المعنى، ودليله: حملت الجبل، وشربتُ ماء البحر[18، ص25]

فالبناء النَّحوي لهذين المثالين سليم ولا تناقض بين وحداته النَّحوية التي تشكل علاقة إسنادية ممكنة بين فعل وفاعل، إلا أنّ معناهما المقصود في الخطاب غير سليم لمخالفته للحقيقة التي تقول بعدم إمكانية حمل الجبل، وشرب ماء البحر أيضا، ولهذا وصفه سيبويه بالكذب، ويريد <<الكذب الدلالي الذي يتمثل في التفاعل بين الوظائف النَّحوية بعلاقتها وما يمثلهما من المفردات بدلالتها>>[37، ص73]. ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه الدكتور عادل العبيدي في قوله:<<وسيبويه إذ يصف بعض أقسام الكلام بالكذب، فهولا يريد به الكذب الخلقي المذموم، وإنّما يشير إلى نمط من الأنماط المجازية والتي تكون قسيمًا للحقيقة>>[30، ص124]

كما شرح أبوسعيد السيرافي مراد سيبويه من جملة (حملتُ الجبل)، و(شربتُ ماء البحر) في قوله:<<... وإنَّما خُصَّ حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر بالكذب، لأنَّ ظاهرهما يدل على كذب قائلهما قبل التصفح والبحث، وإلا فكلُّ كلام تكلّم به وكان مُخبره على خلاف ما يُوجبه الظاهر فهو كذّب عُلِّم أولم يُعلم كقول القائل (لقيت زيدًا اليومَ) و(اِشتريت ثوبًا) إذا لم يكن الأمر على ما قال فهو مستقيم كذب>>[09، ص91]

ومعناه أنَّ كل كلام أمكننا أن نعرف خلافه وإن بدا في ظاهره صادقًا مثل: (لقيت زيدًا اليوم) و(اِشتريتُ ثوبًا(، يجوز لنا أن نصفه بالمستقيم الكذب، وهذا أمر يحتاج إلى معرفة بالموضوع المُخبر عنه بالاِستدلال وهو أمر محال، ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه أبو هلال العسكري في قوله: <<والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو عليه، ويَصِّحُ اِعتقاد ذلك ويعلم بطلانه اِستدلالا>>[10، ص31]

ويتفق أبو سعيد السيرافي وأبو هلال العسكري حين علقا على صفة الكذب في الإستقامة جاعلين الكذب متعلقًا بناقل الخبر ولا يتم اِكتشافه إلا عن طريق الاِستدلال كما في: (لقيت زيدًا)، و(اشتريت

ثوبًا)، وقد أثبت كلّ منهما أنّ الكذب يرجع إلى المعنى دون اللـّفظ، وهذا ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري أيضًا[11، ص204] وهما متفقان على أن الكذب المراد ها هنا هو غير الكذب الأخلاقي.

وجملة القول أنّ الكلام المستقيم الكذب هو الكلام الخالي من التناقض المعنوي الممكن في القياس غير السليم في المعنى لأنه مغاير لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا ومع ذلك فقد يصِّح في الدرس البلاغي مجازًا لأن البلاغة هي الإِستعمال الجيّد لقواعد النَّحو، وهو ما جرى الحديث عنه عند عبد القاهر الجرجاني في مؤلفيه (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز)

وقد يمثل الكلام المستقيم الكذب اِنتقالاً في مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز كما في صعدتُ السماء، وشربت ماء البحر، وركبتُ البحر، وحملت الجبل...إلخ بخلاف الكلام المستقيم الحسن.يقول الدكتور ممدوح عبد الرحمن:<<ويمكن أن نعلل المقابلة بين المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب من خلال الإِنتقال من مستوى إلى آخر ' بحيث يقع تجاوز في إيقاع العلاقات بطريقة مسموح بها. ولا يُسوَّغ كسر قانون الإختيار بين المفردات إلا فهم المخاطب>>[44، ص205-206]، ومن ذلك أيضا قول الدكتور محمد حماسة عبد اللّطيف:<<يختلف مستوى الكلام بِاختلاف الاِختيار وإيقاع العلاقات النَّحوية بين المفردات المختارة ' فإذا كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن أن يكون بينها علاقات نحوية في سياقها بأن تستعمل الكلمة في حقيقتها اللـّغوية، أي – تستعمل فيما وُضعت له في اِصطلاح أبناء البيئة اللـّغوية المعينة، كان ذلك المستوى، وهو ما يعرف بمستوى الحقيقة اللـّغوية، أمّا إذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تآلف بينها في الحقيقة الوضعية، وبمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة بينها وبين بعضها فلا تصح للإسناد أوالإتباع أوالإضافة أوغير ذلك>>[37، ص97]

والمراد من النصّين أنّ الاستجابة المتحققة من وقوع المفردات في علاقات نحوية تكون على سبيل الحقيقة اللـّغوية في مستوى أول، وهو الكلام المستقيم الحسن، وعلى سبيل المجاز في مستوى ثانٍ وهو الكلام المستقيم الكذب، كما أنَّ مسألة الاِختيار النَّحوي تختلف عند أبناء اللُّغة لأنَّ جانب الاختيار هو جانب إبداعي غير محدود، وهو متجدد بالاِستعمال، ولكي يكون الكلام مطابقا للوضع النَّحوي لابد أن تكون مسألة الاِختيار من حقل دلالي يمكن أن تتآلف فيه الوحدات النَّحوية وتقبل عمليات الإسناد، والإضافة، والعطف...إلخ

وبالعودة إلى المثالين الذين قدّمهما سيبويه تمثيلا عن الكلام المستقيم الكذب وهما " حملت الجبل " و" شربت ماء البحر "، فيمثلان إنتقالا في الكلام من مستوى الحقيقة إلى المجاز عند سيبويه إذا كان للكلام قصد، وانتقالا في الكلام من مستوى أول وهو الحقيقة، ويمثله الكلام المستقيم الحسن نحو: دخلت الجامعة، وكتبت المحاضرة، هي نفسها بنية (حملت الجبل)، (وفهمت قصد الأستاذ) تماثل بنية (شربت ماء البحر) والتي تمثل المستوى الثاني وهو المجاز، إذا كان هذا الكلام مفيدا بالقصد.

ولو اِستبدلنا الفعل (حملتُ) بأفعال أخرى من نفس الحقل الدلالي وهي (زحزحت، ورفعت، وجررت، ونقلت، وأزلت) ونبقي على كلمة (الجبل). لبقي الكلام مستقيما كذبا ولم يتحول إلى كلام مستقيم حسن، لأنَّ هذه الأفعال لا تنسجم أوتأتلف مع كلمة (الجبل(، والأمر نفسه مع الفعل (شربت) الذي لا يمكن أن ينسجم مع أفعال أخرى من نفس الحقل الدلالي للفعل وهي (تجرعتُ، وسقيت، وابتلعت) في حين لو اِستبدلنا كلمة (الجبل) بكلمات أخرى يمكن حملها من متكلم فاعل لا ينتقل الكلام من كونه مستقيما كذبا إلى كلام مستقيم حسن. كما هو مبين في الأمثلة التالية:

1- حملت الكتاب: فهنا وضع لفظ " الكتاب " موضع "الجبل " وكلاهما مفعول به من حيث الوظيفة النَّحوية، ولكن جملة " حملت الكتاب " من الكلام المستقيم الحسن لأنَّها جملة سليمة نحويا ودلاليا، فكلما وضعنا مكان الجبل كلمات أخرى باستطاعة المتكلم الفاعل حملها، كالكرسي، والحقيقة، والمصباح...الخ وغيرها أصبح الكلام مستقيما حسنا.

2- حملت السرير: ففي هذه الجملة وضع "السرير" موضع "الجبل" وهما يشغلان نفس الوظيفة النَّحوية وهي وظيفة المفعولية، حيث انتقل الكلام من المستقيم الكذب إلى المستقيم الحسن لأنّ العلاقة النَّحوية والدلالية أصبحت ممكنة " فالسرير" شيء باستطاعة المتكلم الفاعل حمله أيضا. كما أنّه يأتلف مع الفعل (حملت).

3- حملتُ البرميل: تعدُ هذه الجملة من الكلام المستقيم الحسن لأنَّها تحقق علاقة نحوية ودلالية ممكنة من متكلم فاعل، بخلاف جملة (حملتُ الجبل)، و(شربت ماء البحر) و(صعدت السماء) التي تحقق علاقة نحوية ممكنة في القياس.

وخلاصة القول أنّ اِستبدال كلمة بكلمة أخرى في تركيب ممكن نحويا وغير سليم دلاليا يساعد الكلام في الانتقال من المجاز إلى الحقيقة، ومن ثم ينتقل الكلام من المستقيم الكذب إلى المستقيم الحسن، وهذا بالنسبة لاِستبدال المفعول به " الجبل ". بكلمات أخرى انسجمت معه. وحققت الائتلاف بين الكلمات المفردة ومن ثم الائتلاف في التركيب.

ولو اِستبدلنا الفعل " حملت " بأفعال أخرى ليست من نفس الحقل الدلالي وهي (رأيت، تسلقت، صعدت، وشاهدت...الخ) لحققت ائتلافا و انسجامّا مع المفعول به " الجبل"، كما هو مبيَّن في الأمثلة التالية:

1- رأيت الجبل: إن اِستبدال الفعل (حملت) بالفعل (رأيت) سمح بانتقال الكلام من المجاز إلى الحقيقة ومن المستقيم الكذب إلى المستقيم الحسن فهذا الاستبدال في الموضع جعل الكلام سليما في القياس والاِستعمال ويشكل علاقة إسنادية ممكنة عقلا بين (فعل وفاعل ومفعول به) كما حققت هذه الوحدات النَّحوية الانسجام والتآلف فيما بينها حتى صارت الرؤية ممكنة من متكلم فاعل، وممكنة الوقوع على (الجبل) وهو المفعول به.

2- تسلقت الجبل: فقد تم هنا وضع الفعل (تسلقت) موضع الفعل (حملت) فحافظت الجملة على نفس البناء النَّحوي، وصارت علاقة الفاعلية بالمفعولية ممكنة على الصعيد النَّحوي والدلالي، وهذا الاِستبدال في الموضع سمح بممكنات عقلية جعلت الكلام ينتقل من المجاز إلى الحقيقة ومن الكلام المستقيم الكذب إلى الكلام المستقيم الحسن.

3- صعدت الجبل: إنّ اِستبدال الفعل (حملت) بالفعل (صعدت) سمح بانتقال الكلام من المجاز إلى الحقيقة، وأصبح الفعل (صعدت) في علاقته بالفاعلية والمفعولية ممكنا لأنّ الفعل (صعدت) ينسجم والمفعول به الجبل، والاِستبدال في الموضع هو الذي سمح بممكنات عقلية جعلت الكلام ينتقل من مستوى مجازي غير مقبول في الاِستعمال إلى مستوى مقبول من جهة النَّحو والدلالة.

وبالإضافة إلى الاِستبدال في الموضع، هناك عنصر آخر وهو " السياق" الذي يلعب دورا مهما في تحديد المعنى المراد من الجملة فلو قلت: "حملتُ الكتاب " فيمكن أن يكون مدلولها (حفظت القرآن) إذا كان السياق والمقام يتناول " حفظة كتاب الله تعالى "، ويمكن أن يكون مدلولها " حملت كتاب سيبويه" إذا كان السياق يتناول سيبويه بين المهتمين بقضايا النَّحو، وكلمة (الكتاب) نفسها لها حقلها الدّلالي المناسب الذي يصِّح أن تقع في اختيار معه في سياق معين مثل: "قرأت الكتاب " و" حفظت الكتاب، نقدت الكتاب " بخلاف كلمة (الجبل) فلا يمكن أن تقع مفعولاً به بدلا من الكتاب، فلا يقال: (قرأت الجبل)، أو (حفظت الجبل)، أو(نقدت الجبل)، لكن لو قيلت في وسط المثقفين ممن يهتمون بالرواية الحديثة لفهم أنّ الناطق بها يريد أنّه قرأ أو حفظ أو نقد " رواية الجبل لفتحي غانم "، أمّا إذا أريد بالجبل معناه الحقيقي أي الأول، فإنَّ هذه الجملة تصبح من الكلام المستقيم الكذب[37، ص78]

وجملة القول أن السياق هو الآخر يساعد في تحديد استقامة الكلام بضبط دلالة (الجمل) وتحديد معناها الحقيقي. كما هو الشأن في " قرأت الجبل" و"حملت الكتاب "، و" حفظت كتاب الله ".

أمّا جملة " شربت ماء البحر " فإنَّ بنيتها النَّحوية ممكنة في القياس وغير سليمة في الاِستعمال إن لم يقصد بها المجاز، لاِستحالة معناها ومخالفتها للعالم الذي نعيش فيه.

ولكن لو اِستبدلنا المفعول به (الماء(بمفاعيل أخرى تنتمي إلى حقل السوائل لصار الكلام مستقيما حسنا مثل قولنا: شربتُ حليبًا، أو عصيرًا، أو لبنًا، أمّا إذا اِستبدلنا الفعل (شربت) بأفعال أخرى ليست من نفس الحقل الدلالي مثل " رأيت، شاهدت، لمستُ، عبرت "، لصار الكلام أيضًا مستقيما حسنا سليما في القياس والاِستعمال، لأنّ هذه الأفعال حققت اِنسجامًا مع المفعول به (الماء).

وتتضح مسألة انتقال الكلام من مستوى الحقيقة إلى مستوى المجاز عند سيبويه حين تناول ظاهرة " اتساع الكلام"[*]، وهو مصطلح يتردد كثيرا في الكتاب وبه تكتمل <<نظريته أو أصول نظريته عن

---

[*] إنَّ التوسع هو<<ضرب من ضروب المجاز، ولون من ألوان التصرف في التعبير وجنس من أجناس الشجاعة، وفي ركوب هذا الأسلوب من أساليب التعبير تتجلى شجاعة العربي وجرأته وإقدامه

المعنى النَّحوي والدلالي>>[37، ص86]

وقد ذكر سيبويه أمثلة كثيرة عن الاختصار والتوسع في الكلام: فيقول:<<هذا باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز والاختصار، فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والايجاز فتقول: صيد عليه يومان، وإنَّما صيد عليه الوحش في يومين..>>[18، ص211]

ويريد سيبويه من جملة (صيد عليه يومان) أنه جرى على الاختصار والايجاز، والتقدير: صيد عليه الوحش في يومين، لأنَّ الإيجاز والاختصار من مسوغات الاتساع عند سيبويه، ومن ذلك أيضًا أن تقول: <<كم ولد له ؟ فيقول (ستون عامًا(، فالمعنى المراد إذا اتّسع وأوجز أن يقول:<<ولد له الولد ستين عامًا>>[18، ص212]

ومما جاء في اتساع الكلام أيضا قوله تعالى:<<واسأل القرية التي كنا فيها>> فيقدر قوله تعالى فيقول: <<وإنَّما يريد أهل القرية، فاِختصروا وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل>>[18، ص212]

فالمسؤول هو أهل القرية، وليست القرية نفسها ولذلك قدَّر سيبويه الكلام بما يقتضيه معناه، وهو مظهر من مظاهر انتقال الكلام من الحقيقة إلى المجاز.

ومن ذلك ما ذهب إليه " الدكتور بن لعلام مخلوف " في قوله:<<والضرورة التي أحوجت سيبويه إلى التقدير ها هنا، هي ضرورة معنوية اِقتضاها قصد المتكلم وليس اللّفظ في ذاته ذلك لأنَّ القرية لا تسأل وإنَّما يسأل أهلها، فهذا هو المعنى المراد فقدَّر سيبويه هذا المعنى غير الظاهر في اللّفظ فقال: إنَّما يريد أهل القرية لأنَّه لا يمكن حمله على ظاهره وإلا اِستحال عقلاً>>[60، ص124]

وقد أشار أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت210 هـ) في كتابه (مجاز القرآن) إلى أنَّ في الآية مجازا بالحذف، قال: ومن مجاز ما حُذِفَ فيه مضمر:<<واسأل القرية التي كنا فيها>>[15،ص8]

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنَّ الحذف لا يؤدي إلى المجاز إلا إذا حصل معه تغيير في الحكم الإعرابي، أمّا <<إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازًا>>[20، ص383]

ويعني أنَّ الكلمة عندما تُوصف بالمجاز دليل على أنَّها انتقلت من حكم إعرابي إلى حكم إعرابي آخر، وذلك كأن يأخذ المضاف حكم المضاف إليه كما في قوله تعالى:<<واسأل القرية>>، إنَّ الأصل فيها

على اِقتحام أبواب القول وتشقيقه، ومن ثم التلاعب بالألفاظ تقديما، وتأخيرا، وحذفا، وتقديرا، وإيجازا، واختصارا، ومثلها الزيادة، والحمل على المعنى، والتحريف، وتلك هي أجناس الشجاعة المجازية التي ذكرها ابن جني على أنَّها (من أبواب الشجاعة في اللغة)>>. ينظرعادل العبيدي – التوسع في كتاب سيبويه- ص9

(واسأل أهل القرية)، لأنَّ الحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر وليس النَّصب فيها مجازًا والمستنتج أنَّ في الآية الكريمة مجاز مرسل.

وذلك عن طريق اِطلاق اِسم المحل على الحال لأنَّه أراد أهل القرية وعبر عن ذلك بالمكان الذي يقطنون فيه وهو القرية.

ومن مظاهر اتساع الكلام أيضا قوله:<<بل مكرُ اللَّيل والنَّهار>> فهنا أضيف المكر إلى اللَّيل والنَّهار، وما الليل والنهار إلا زمنان يقع فيهما المكر وإنَّما المعنى << بل مكركم بالليل والنهار>>[18، ص212]

ويرى الفراء (ت 207هـ) أنَّ العرب تتسع بمثل هذه الأساليب، حيث جعل المكر في قوله تعالى:<<بل مكر اللَّيل والنَّهار>>، ليس الليل ولا للنهار، وإنَّما المعنى بل مكركم بالليل والنهار، وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى اللَّيل والنَّهار، ويكونا كالفاعلين، لأنَّ العرب تقول (نهاركم صائمٌ) و(ليلكم قائمٌ(، ثم نضيف الفعل إلى الليل والنهار وهو في المعنى للآدميين كما تقول نائمٌ ليلكَ، وعزم الأمر عزمه القوم، فهذا مما يعرف معناه وتتسع به العرب[16، ص363]

ومراده أنَّ الاتساع في هذه الآية الكريمة قائم على الإسناد، حيث أُسند المكر إلى الليل والنهار، وهما لا يمكران في الحقيقة، ولكن المكر يقع فيهما.

ومما جعله سيبويه اتساعا في الكلام قوله تعالى:<<ولكنَّ البرّ من آمن بالله>>، وتقدير قوله تعالى: <<ولكن البر برُ من آمن بالله واليوم الآخر>>[18، ص212]

فسيبويه يرى أنَّ في الآية مجازا عقليا قائما على الإسناد بدعوى أنَّ المؤمن هو الشخص البار، وهذا وجه آخر من وجوه التقدير وهو <<أن يجعل البرَّ في معنى البار فكأنه قال تعالى:<<ولكن البار من آمن بالله واليوم الآخر>>[18، ص212]

ويرى " فاضل السمرائي " أنَّ ذلك من الإخبار بالذات عن المصدر، والمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة، فذكر بعد قوله<<ولكن البرّ من آمن بالله>> أنَّ <<البرَّ إذا تجسد كان شخصا مؤمنا بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البرَّ شخصا يمشي على رجلين له سماته وصفاته ومن ذلك أيضا قوله:<<الهلال اللّيلة[18، ص216]، وإنَّما الهلال في بعض اللَّيلة، وإنَّما أراد الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوجز وقد أشار ابن السراج إلى ضم اللّيلة واليوم فقال:<<... فالذي يكون مئة ظرفًا واِسما ضم (اليوم والليلة).>>[4، ص304]

وقال السيوطي (ت 911هـ) أنَّه <<ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ويعني الليلة الهلال>>[17، ص63]فقول سيبويه (اللَّيلة الهلال)، إنَّما هي أسماء وقعت موقع الظروف، كاليوم والليلة والدهر والأبد...الخ، ومن ذلك قوله:<<ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا في الظروف كله، قولك:سِيْرَ عليه الليل والنهار والدهر والأبد>>[18، ص216]

ويريد أنَّ الفعل إذا وقع فيهما فإنَّه يشتمل عليها جميعها، ولا يقعان على بعضه فقط.

ومما جاء اتساعا وإيجازا قوله:<<بنو فلان يطؤهم الطريق>>[18، ص213] ومعناه بنو فلان يطؤهم أهل الطريق، فقد حذف الفاعل (أهل) طلبًا للتوسع والاختصار، ومن ذلك أيضا قولهم: (صدنا قنوين)[18، ص213]، والمراد: صدنا بقنوين أو صدنا وحشا، ومثله قول الشاعر:

كأنَّ عذيــرهم بحنوب سلَّى *** نعام قاقَ في بلدٍ قفـــــــار[18، ص214]

فقد حذف الشاعر في الشطر الثاني من هذا البيت المضاف وتقدير الكلام (عذير نعام)

وقال عامر بن الطفيل:

فلا أبغينكم قنًا وعوارضًا*** ولأقبلنَّ الخيل لابة ضرغدِ[18، ص214]

فالشاعر حذف حرف الجر وهو (الباء) وتقدير الكلام (فلأبغينكم بقنا وعوارضًا)، ومن اتساع الكلام أيضا قولهم:<<أكلتُ أرضَ كذا وكذا، وأكلت بلدة كذا وكذا>>[18، ص214]

وما يريده سيبويه أنَّه أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب، وهذا مظهر من مظاهر انتقال الكلام من مستوى إلى مستوى آخر، فلم تعد جملة (أكلت أرض كذا وكذا) هي المقصودة في ذاتها، وإنَّما أراد شيئا آخر قريبًا من الدلالة الأولية حيث استعمل تفاعل العلاقات النَّحوية مع معاني الكلمات المختارة في إفادة هذا المعنى الجديد، فالأكل لا يقع من متكلم على الأرض أو البلدة، وإنَّما قصد (أصاب من خيرها وأكل وشرب من ذلك) وهذا هو المعنى النَّحوي والدلالي الذي لمَّح إليه سيبويه.

ويمكن تفسير جملة (شربت ماء البحر) قياسا على الجملة السابقة بأنَّ تقديرها (شربت من ماء البحر). وهو مجاز مرسل. تنتقل وفقه من العلاقة الكلية إلى الجزئية، وذلك بإطلاق لفظ العموم (الكل) وإرادة الجزء، ومثله في القرآن الكريم قوله تعالى: <<يضعون أصابعهم في أذانهم من الصواعق حذر الموت>>

والمقصود << يضعون طرف الأصابع>>، ففي الآية مجاز مرسل ننتقل وفقه من العلاقة الكلية إلى الجزئية، وذلك بإطلاق لفظ العموم وهو (الأصابع) وإرادة الجزء وهو (طرف الأصابع).

وخلاصة القول أنَّ الكلام المستقيم الكذب هو نوع من الانحراف اللّغوي لا تستعمله العرب إلا توسعا ومجازا مع أنَّه موافق لأقيسة النّحاة، ويُعد ضربا من أضرب الاستقامة لا يُسوِّغه إلا الاتفاق بين المتكلم والمخاطب، وبالتالي فإنَّ الكلام المستقيم الكذب ضرب ممكن في القياس غير سليم في الإستعمال إن لم يقصد به المجاز، سليم في اللّفظ غير سليم في المعنى لمخالفته لمجاري الواقع الذي نعيش فيه.

ثالثا: الكلام المستقيم القبيح وعلاقته بالقياس والإستعمال

تُجمع معاجم اللُّغة العربية على أنَّ <<القُبحَ هو ضد الحُسن>>[1]، دون أن تضعنا أمام تفسير واضح وملموس له في معزل عن هذه العلاقة الضدية الترابطية مع الحسن.

ولعل أول من لمَّح إلى المقصود بالقبيح في الاِستعمالات اللـّغوية سيبويه، حيث قسَّم الكلام إلى عدة أضرب ومن بينها المستقيم القبيح وهو: <<أن تضع اللـّفظ في غير موضعه>>[18، ص26]

ومراده أنَّ المستقيم القبيح هو الكلام المخالف للقياس السليم في المعنى و<<لعل اِستخدام سيبويه اللـّفظ في هذا الموضع إشارة منه إلى أنَّ الخلل فيه أو القبح خلل لفظي وليس خللا معنويا، ولهذا بقي الكلام على وصفه بأنَّه كلام مستقيم وإن كان قبيحًا>>[37، ص70]

ومثاله: (قد زيدًا رأيتُ وكي زيدٌ يأتيكَ)[18، ص26]

فالبناء النَّحوي لهذين المثالين غير جارٍ على القياس لأنَّ من خصائص (قد وكي) أن يليهما الفعل ولا يفارقهما، وهما بمنزلة " سوف والسِّين " اللتين لا تأتلفان إلا مع الفعل، لذا قبُحَ أن يفصل بين (قد) والفعل بالاِسم الذي من خصائصه أن يقبل الألف واللام، وكذلك بالنسبة للأداة (كي) التي لا تقبل الدخول إلا على الفعل، فالقُبح إذا راجع إلى الجانب اللـّفظي ولا يمس جانب المعنى ، ويشرح أبو سعيد السيرافي مراد سيبويه من جملتي " قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك " فيقول:<<وإنَّما قبُحَ هذا لأنَّ من حكم (قد) أن يليها الفعل ولا يفارقها، لأنَّها جُعلت مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاِسم، وكذلك (سوف) مع الفعل، فقُبح أن يفصل بين (قد) وبين الفعل بالاِسم، كما ذكرنا من شبه الألف واللام، و(كي) قد جعلت بمعنى (أن) أو بمعنى اللام، إذا قلت: (جئتك كي يأتيك زيدٌ)، فهو بمعنى: ليأتيك زيدٌ، فحكم الفعل أن يليها دون الاِسم، وإذا كانت بمعنى (أن)، فإيلاؤهم إيّاها الاِسم وضع الكلام في غير موضعه>>[9، ص91-92].

ويؤكد أبو سعيد السيرافي أنَّ الخلل في الكلام المستقيم القبيح لا يمس جانب المعنى وإنَّما يرجع إلى جانب اللـّفظ، حتى وإن كانت الوحدات النَّحوية تشكل علاقة إسنادية ممكنة فإنَّ الكلام يبقى قبيحا، لأنَّ القياس يتجاوز العلاقة الإسنادية إلى مفهوم النظم أوالائتلاف بين الوحدات النَّحوية يقول حماسة عبد اللطيف:<<إنَّ مصدر القبح في هذين المثالين يكمن في توافق عناصر الاختيار في الجملة، ولم يحدث أيّ تصادم بين الوظائف النَّحوية في علاقتها مع دلالة المفردات التي تمثلها، فالرؤية ممكنة للمتكلم، وممكنة الوقوع على زيد، والإتيان يمكن من (زيد)، وهو ممكن الوقوع على المخاطب، ولذلك لا تصادم في الإخبار بجملة (يأتيك) عن المبتدأ (زيد)، غير أن بعض العناصر قد فصلت عن بعضها الآخر فلم توضع الموضع الصحيح الذي يحدده لها نظام اللّغة، فجاءت الصورة المنطوقة وقد اختل بها شرط الورود النَّحوي، فقد وضعت (قد وكي) في غير موضعهما السليم، وهو تركيب غير

---

[1]/- اِبن منظور – لسان العرب المحيط – مادة (قَبُحَ) -552/1

مسموح به في العربية إلا أنه لا يؤدي إلى خلل في المعنى ولهذا السبب وُصف الكلام بالقبح مع كونه مستقيما...>>[37، ص226]

وقد عرَّفه الرماني في قوله: <<والمستقيم القبيح هو الجاري على أصل ليس بأولى وذلك نحو: زيدٌ ضربته، فهذا مستقيم حسن، فأمّا زيدًا ضربته، فهو مستقيم ضعيف، ويقال في الضعيف قبيح>>[12، ص226]

ومراده أنَّ الكلام المستقيم القبيح هو ضرب جارٍ على القياس غير أنه وجه ضعيف غير مرجح، فالأولوية إذا للكلام المستقيم الحسن كما في جملة: زيدٌ ضربتُه، وزيدًا ضربتَه، فالجملتان سليمتان في القياس عند الرُّماني، إلا أنَّ الوجه المرجح والأولى هو الوجه الأول، بالرفع، بخلاف الجملة الثانية بالنّصب، فهي من الكلام الضعيف أو القبيح لأنَّها تقع في الدرجة الثانية من الاستحسان أو الترجيح على الرّغم من أنَّه ضربٌ جارٍ على القياس،. ومن ذلك أيضا قولنا، يا أيها الكريمُ، ويا أيّها الكريمَ، (فالكريم) بدلٌ مرفوع فهو من الكلام المستحسن والمرجح عن الرماني بخلاف (يا أيها الكريمَ) بالنصب فهو كلام ضعيف على الرغم من أنه جرى على ضرب من القياس.

والملاحظ أن مذهب الرّماني وفهمه للكلام القبيح والمستقيم الحسن، يختلف عن فهم سيبويه والنّحاة الآخرين، فالقبيح عند الرّماني قد يكون كلاما سليما في اللّفظ والمعنى لأنه مرتبط بمبدأ الترجيح بين الأوجه الإعرابية، وهذا مختلف عن مفهوم القبيح عند سيبويه والنّحاة الآخرين.

ويعرِّفه الدكتور "ميشال زكريا" في قوله <<هو الكلام الذي لا ينقضُ أوله آخره، والذي لا يراعي تمأمّا الأصول العربية>>[45، ص14].

ومعناه أن الخلل في الكلام المستقيم القبيح يرجع إلى الجانب اللّفظي دون الجانب المعنوي، يقول "الدكتور الحاج صالح ":<<يُطلق لفظ القبيح على الجانب الشكلي للجملة، وليس جانبها الدلالي، وفي هذا الإطار يظهر التناقض بين حسن وقبيح>>[62، ص457]

وإذا كان القبحُ ضد الحسن فإنّ الكلام المستقيم الحسن هو الكلام المتقبل لدى عامة الناس، أمّا القبيح فهو الكلام غير المقبول من عامة الناس، فهم ينفرون منه لشذوذه وندرته، وقد فسّر الدكتور " نصر حامد أبو زيد" الاستقباح والاستحسان بمعيار الشيوع والكثرة في قوله:<<... وأغلب الظن أنَّ الاستحسان والاستقباح عند سيبويه، كانا يعتمدان على معيار الشيوع والكثرة في الظاهرة اللّغوية، فالشائع الكثير هو الحسن، والنادر، والقليل هو القبيح أو الشاذ الذي لا يقاس عليه...وهذا معيار طبيعي في ثقافة تعتمد على نصٍّ ثم توحيد الخلافات في قراءته إلى حدّ كبير في حركة التدوين الثانية في عصر الخليفة عثمان بن عفان اعتمادا على لهجة قريش>>[48، ص211-212]

يوضح " نصر حامد أبو زيد " أنَّ معيار الشيوع والكثرة هو الذي يحدّد الكلام المستقيم الحسن، ومعيار القلة والشذوذ هو الذي يحدد الكلام المستقيم القبيح مثلما حددت القراءات الشاذة من القراءات الشائعة التي جاءت بلسان القبائل العربية.

وكذلك نجد سيبويه يختار الكلام الصادر عن العرب الموثوق بهم فيقبله ويستقريء منه قواعد اللّغة العربية، فكان يقول:<<وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به>>ويقول:<<فهذا سمعناه من العرب من يقول ممن يوثق به>>، ويقول أيضا <<فهذا سمعناه من العرب>>[18، ص291]. فكلام العرب الثقة هو الكلام المستقيم الحسن الذي يمكن ملاحظته من خلال مساءلتهم باستمرار إذا تأملنا كتابه، ومما تبَّين لنا أنَّ معيار الشيوع والقلة هو واحدّ من بين معايير كثيرة لم يأت " نصر حامد أبو زيد " على ذكرها كمعيار اللـّفظ والمعنى أو السياق مثلا. واِكتفى بالنظر إلى الاِستعمال فقط وهذا معيار غير كافٍ، لأننا لا يمكن أن نتصور كلاما واردًا في الاِستعمال وهو غير مقبول عقلاً، لأنّ النَّحو هو الذي سمح بممكنات عقلية تدخل فيها ضروب الاستقامة. فهذه هي الفكرة التي دعا إليها سيبويه وحاول إثباتها على مدى أربعة أجزاء كاملة من كتابه.

وجملة القول أن الكلام المستقيم القبيح هو الكلام المخالف للقياس السليم في الاِستعمال، لمخالفته القواعد النَّحوية.

وإذا كان الخلل خللا لفظيا لا معنويا، فلماذا وصفه سيبويه بالاستقامة؟ مع كونه مخالفا للقياس، يقول الأعلم الشنتمري موضحا ما يبدو في ظاهر المصطلح من تناقض <<إن قال قائل كيف جاز أن يسميه مستقيما قبيحا؟ وهل هذا إلا بمنزلة قولكَ حسن قبيح، لأنّ المستقيم هو الحسن ؟ فإنَّ الجواب في ذلك أنّ الكلام ينقسم إلى قسمين: كلام ملحون، وكلام غير ملحون. فالملحون هو الذي لحن به عن القصد، وكذلك معنى اللّحن، وإنما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره، وما لم يكن ملحونا فهو على القصد وعلى النَّحو، ومن ذلك سمي النَّحو نحوا، والمستقيم من طريق النَّحو هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قال: (قد زيدًا رأيتُ) فهو سالم من اللحن، فكان مستقيمًا من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحا من هذه الجهة>>[11، ص204]

فمن خلال هذا النص يوضح الأعلم الشنتمري السبب الذي جعل سيبويه يصف الكلام القبيح بالاستقامة، ودليله أنّ الكلام ينقسم قسمين وهما كلام ملحون وهو الكلام الفاسد من جهة المعنى ، أمّا الكلام غير الملحون فهو الخالي من اللّحن السليم من جهة المعنى مثل: (قد زيدًا رأيت)، فهذه الجملة سليمة من جهة المعنى، ومختلة من جهة اللـّفظ ، وعلة فسادها هي وضع (قد) في غير موضعها، لأنَّها حرف مختص ويدخل على الأفعال دون الأسماء.

ومن المواضع التي جعلها سيبويه خاصة بالأفعال، الموضع الذي يلي حروف الجزم. وقد، والسين، وسوف، فهذه الحروف كلّها لا يليها الفعل إلا مظهرا، ولذلك جعلها سيبويه مخصصات وعلامات يعرف بها الفعل.

ومن المواضع الخاصة بالفعل وقد يضمر فيها الموضع الذي يلي حروف الشرط، والاستفهام، والتحضيض يقول سيبويه:<<وذلك أنَّ من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهرًا أو مضمرًا، فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا: قد وسوف والسين، ولمَّا ونحوهن، فإن اضطر الشاعر فقدّم الاِسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدّ الإعراب إلا النَّصب وذلك نحو: لم زيدًا أضربه، إذا (اضطر شاعر) فقدَّم لم يكن إلا النصب في زيدٍ ليس غير...لأنّه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاِسم>>[18، ص98]

ويعني بذلك أنَّ من الحروف حروفا لا يليها الفعل إلا مظهرا وهي (سوف، والسين، ولم)، وبعضها يليها الفعل إلا مظهرا أو مضمرا، وأمّا التي يليها مظهرا فللشاعر في الضرورة أن يقدِّم الاِسم ظاهرا فيقول (لم زيدًا أضربه)، ويضمر فعلاً يلي حروف الجزم (لم)، لأنَّ الموضع الذي يلي حروف الجزم وهو موضع الفعل وليس الاِسم، فيقول سيبويه:<<هذا باب ُ الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل، فمن تلك الحروف، الحروفُ العوامل في الأفعال الناصبة، ألا ترى أنَّك لا تقول: جئتُك كي زيدٌ يقول ذاك، ولا خفتُ أن زيدًا يقول ذاك، فلا يجوز أن نفصل بين الفعل والعامل فيه بالاِسم، كما لا يجوز أن نفصل بين الاِسم وبين إنَّ وأخواتها بفعل، ومما لا تقدَّم فيه الأسماء الفعل، الحروف، العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: لم ولما، ولا التي تجزم الفعل في النهي، واللام التي تجزم في الأمر، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: لم زيدًا يأتِك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء>>[18، ص110-111]

يحدِّد سيبويه مواضع الفعل عن طريق بعض الحروف العاملة فيه، والتي لا يجوز أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه، كما لا يجوزا لفصل بين عوامل الأسماء وما عملت فيه إنَّ وأخواتها فلا يجوز أن تقول: (جئتُكَ كي زيدٌ يقول ذاك)، و(لم زيدٌ يأتِكَ). لأنَّ (كي ولم) قرينتان تدخلان على الفعل ويعرف بهما.

ومن الحروف التي تختص بالدخول على الأفعال حروف التحضيض يقول سيبويه <<وأمّا ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا، مقدما ومؤخرا، ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء، فهلا، ولولا، ولوما، وألا، لو قلت / ألا زيدًا ضربت، ولولا زيدًا قتلت جاز، ولو قلت، ألا زيدًا، وهلا زيدًا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك، ولو قلت: سوف زيدًا أضرب، لم يحسن، أو قد زيدًا لقيت، لم يحسن، لأنَّها إنَّما وُضعت للأفعال، إلا أنه جاز في تلك الأحرف التأخير والإضمار>>[18، ص98]

ويعني أنَّ حروف التحضيض (هلا، ولولا، ولو ما، وألا) هي حروف خاصة بالأفعال دون الأسماء، ولكن لو حصل تقديم أو تأخير جاز الكلام كما في (هلاَ زيدًا ضربت)، و(لولا زيدًا ضربت)، و(ألا زيدًا قتلت)، لأنَّ هذه الحروف تحمل معنى التحضيض، والأمر، أمّا (سوف، وقد، والسين) فهي حروف خاصة بالأفعال دون الأسماء، ولمَّا دخلت على الأسماء قبُح الكلام وصار على غير مجراه في القياس لا الاِستعمال كما في (سوف زيدًا أضرب) و(قد زيدًا لقيت).

ومن الحروف التي تقترن بالأفعال دون الأسماء حروف الاستفهام يقول سيبويه:<<وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون:هل زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدَّار... فإن قلت: هل زيدًا رأيتَ، وهل زيدٌ ذهبَ قبُح ولم يجز إلا في الشعر>>[18، ص98-99]

ويقصد أنَّ الأصل في الاستفهام أن يكون بالهمزة، وهي أمُ باب الاستفهام وتختلف عن (هل) التي لا يليها إلا الفعل إذا كان في الجملة التي تليه فعل واسم، ولمَّا وضعت في غير موضعها كان الكلام قبيحًا ولم يجز إلا في الشعر نحو: (هل زيدًا رأيتَ)، و(هل زيدٌ ذهبَ) فالفعل عند سيبويه يتحدد بوقوعه بعد حروف الاستفهام، ولا يجوز أن يقع بعدها الاِسم، وعندما حَصَل ذلك كان الكلام قبيحًا فاسدًا في القياس سليمًا في الاِستعمال، لأنَّ (هل) وليها اِسم والأصل أن يليها الفعل، وهذا الحكم يخص جميع أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة يقول سيبويه <<وأمّا الألف فتقديم الاِسم فيها قبل الفعل جائز، كما جاز ذلك في هلاَ، لأنَّها حرف استفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس في الاستفهام في الأصل غيره، ألا ترى أنَّك تدخلها على (من) إذا تمت بصلتها، كقول الله عز وجل <<أفمن يلقى في النَّار خيرٌ أمن يأتي آمنًا يوم القيامة>>.

وتقول أم هل، فإنما هي بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف استغناء، إذا كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام...فهي ها هنا بمنزلة إن في باب الجزاء، فجاز تقديم الاِسم فيها، كما جاز في قولك: إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا، ويختار فيها إضمار النَّصب، لأنَّك تضمر الفعل فيها، لأنَّ الفعل أولى إذا اجتمع هو والاِسم، وكذلك كنت فاعلا في إنَّ، لأنَّها إنَّما هي للفعل>>[18، ص99-100]

يفرِّق سيبويه بين الهمزة وحروف الاستفهام الأخرى، ليثبت أنَّ لها من التصرف ما لغيرها، فيجوز فيها تقديم الاِسم وتأخيره، وهي بمنزلة (إن) في باب الجزاء التي يجوز فيها إضمار الفعل وتقديم الاِسم على الفعل كما في قولك: (إنْ الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا)، يقول اِبن يعيش:<<فعنده إذا قلت: أزيدًا قام؟ جاز أن يرتفع الاِسم بالابتداء جوازًا حسنًا، وإذا قلت: هل زيدٌ قام ؟ يقع إضمار الفعل لزامًا، ولم يرتفع بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل، وقُبح رفعه بالابتداء>>[6، ص81]

ولو تتبعنا السياقات التي ورد فيها الكلام المستقيم القبيح لوجدنا معظمها يتعلق بالضرورة الشعرية، لأنَّ الشاعر يجوز له مالا يجوز لغيره من التصرف في وجوه الكلام بالتقديم والتأخير، والحذف، والذكر، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وقصر الممدود، ومد المقصور...الخ

يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: <<الشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنَّى شاءوا، ويجوز لهم ما لايجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللّفظ وتعقيده، ومد المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتعريف بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرُبون البعيد، ويُبعدُون القريب، ويُحتج بهم ولا يُحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل>>[1، ص 143-144].

ويعني كلامه أنَّ الشعراء يملكون رخصا تجيز لهم التصرف في وجوه الكلام أنَّى شاءوا، كقصرهم الممدود في قول الشاعر:

أَجَلْ إِنْ لَيْلَى فَوْقَ شَاطِئِ نِيطَةٍ لأَقْصُرَ مِنْ لَيْلَى بِأَنَّهُ فَالبَطْحَا[29، ص28]

فكلمة (البطحا) أصلها (فالبطحاء) ولكنها قصرت لضرورة الحذف وهي الهمزة حتى يستقيم الوزن والقافية.

ومدَّ المقصور كما في قول الشاعر:

لَهَا كبدٌ ملساءٌ ذاتُ أُسرةٍ *** وَكشحان لم ينقض طواءها الجَبَلْ [29، ص29]

والظاهر أنَّ كلمة (طواء) أصلها (الطوى) لكنها مُدَتْ لضرورة الزيادة وهي الهمزة حتى لا ينكسر الوزن، ولما جاز للشاعر قصر الممدود، ومدِّ المقصور جاز له أيضا وصل ألف القطع كما في قوله:

يا بَالمُغِيرَةِ ربَّ أَمْرٍ مُعَضَّلِ *** فرجتهُ بالمكْرِ منِّى وَالِدِهَا [29، ص31]

فكلمة (يا با) الأصل فيها أن تأتي بهمزة القطع، ولكنَّ الشاعر أوردها بهمزة الوصل حتى يستقيم الوزن والقافية.

فهذه بعضُ الرخص التي مُنحت للشاعر دون غيره، وعليه، فإنَّ الكلام المستقيم القبيح قد يجوز في الضرورة الشعرية فقط حتى وان خالف المشهور من أقيسه النّحاة، ويُشير سيبويه إلى ذلك صراحة في قوله:<<اِعلم أنَّه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف من الأسماء لأنَّها أسماء...وحذف ما لا يُحذف يشبهونه بما قد حُذِفَ واستُعمل محذوفا... ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنَّه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قول الشاعر:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلَّمَا *** وصالٌ على طول الصدود يدوم>>[18، ص26-27]

فقد قدَّم الشاعر هنا (وصالٌ) وأخر الفعل (يدوم)، لأنَّ (قلَّ) مكفوفة لاقترانها ب (ما)، ومن ثمَّ فلا تعمل في الذي بعدها وتقدير الكلام: (وقلَّ ما يدوم وصالٌ)

ومن المواضع التي يجوز فيها للشاعر مالا يجوز لغيره لعلة الضرورة عطف المظهر على ضمير الرفع المتصل:<<واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبد الله، وذهبتُ وعبد الله، وذهبت وأنا، لأنَّ (أنا) بمنزلة المظهر، لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر: قال الراعي:

فلِما لحقنا والجيادُ عشيَّة *** دعوا بالكلب واعتزينا لعامرِ>>[18، ص64]

إنَّ الأصل المقدر الذي يتفق وقواعد النّحاة هو أنَّ يقول الشاعر: (لحقنا نحنُ والجيادُ)، إذ أنه يجوز أن يعطف على الضمير المنفصل (نحنُ)، ولكن عطف (الجياد) على الضمير المتصل (نا) في الفعل (لحقنا) جائز للشاعر في الضرورة، في حين لا يجوز عطف المظهر على ضمير الرفع المتصل كما في: (ذهبتَ وعبد الله)، و(ذهبتُ وعبد الله)، و(ذهبتُ وأناَ)، فهذه الجمل الثلاثة غير جارية على القياس وسليمة في الاِستعمال، ويرجع فسادها في القياس لعطف الاِسم (عبد الله) في الجملة الأولى والثانية على ضمير الرفع المتصل، وعطف (أنا) على ضمير الرفع المتصل في الجملة الثالثة، ولكي تستقيم الجمل الثلاثة لابد من ذكر المحذوف (أَنتَ) توكيدًا.

ويرى الخليل بن أحمد الفراهيدي أنَّ من الضرورات النَّحوية التي تُجيزُ للشاعر إسقاط الفاء المتصلة بجواب الشرط إذا كان جملة اِسمية يقول:<<إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أنَّ: أنا كريم، يكون كلاما مبتدأ، و(الفاء وإذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يشبه الفاء>>[18، ص64]

يحث الخليل على أنَّ الجواب يرتبط بالجزاء ارتباطا نحويا ودلاليا، ويأتي الارتباط النَّحوي من الأداتين الرابطتين بين (إذا والفاء)، وأمّا الارتباط الدلالي فيحصل من أنَّ تحقق الشرط مرهون بتحقق الجواب، ولو كان الجواب غير مرتبط بالجزاء من جهة النَّحو والدلالة لاِختل التركيب الشرطي، وإذا لم يكن هناك رابط يدمج الجزاء بالجواب، فلشاعر في الضرورة أن يحذف الفاء من الجواب كما في قول حسان بن ثابت:

من يفعلِ الحسناتِ الله يشكرها *** والشَّر بِالشَّر عند الله مثلان[18، ص64]

ففي هذا البيت حذف الشاعر (الفاء) من جواب الشرط لعلة الضرورة (فالله يشكره)، ومن ذلك أيضًا قول الاسدى:

بني ثعلٍ لا ينكعوا العنز شربها ****بني ثعلٍ من ينكع العنزَ ظالم[18، ص65]

لقد حذف الشاعر (الفاء) من جواب الشرط لعلة الضرورة، وجاز الحذف هنا لأنَّه شبَّه (مَنْ) الشرطية بـ (مَنْ) الموصولة، ومن ذلك قول سيبويه: <<وزعم أنَّه لا يحسن في الكلام إن تأتني (لأفعلنَّ)، من قبل أنَّ (لأفعلنَّ) تجيء مبتدأة، ألا ترى أنَّ الرجل يقول: لأفعلنَّ كذا وكذا، فلو قلت: (إن أتيتني لأكرمنَّك)، و(لأن لم تأتني لأغمنَّ ًك)...ولابد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنَّها لليمين، كأنَّك قلت: (والله لئن أتيتني لأكرمنَّك)، فإن قلت (لئن تفعل لأفعلنَّ) قبُح، لأنَّ (لأفعلنَّ) على أول الكلام،

وقبُح في الكلام أن تعمل (إنَّ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللّفظ، ثمَّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، ألا ترى أنَّك تقول، آتك إن أتيتني، إلا في شعر لأنَّك أخرت (إنْ) وما عملت فيه، ولم تجعل (إنْ) جوابا ينجزم بما قبله>>[18، ص65-66]

يدل هذا الكلام أنَّ الجواب يأتي دائما متأخرًا ولابد له من رابط يعلقه بالجزاء، وعندما يكون الجواب متأخرًا يقبح الكلام في مثل: (إن تأتني لأفعلنَّ)، لأن الأصل في (لأفعلنَّ) أن تأتي مبتدأة في الكلام بخلاف قولنا: (إنْ أَتَيْتَنِي لأُكْرِمَنَكَ)، (وإنْ لَم تَأْتِنِي لأَغُمَنَّكَ)، فهاتان الجملتان سليمتان في القياس والاِستعمال، لأنَّ جواب القسم يغني عن جواب الشرط ويبطل جزمه فالكلام العربي الصحيح المتولد عن القواعد هو الذي يتطلب تعليقا متأخرًا بمتقدمه

ويستعمل سيبويه مصطلح القبيح فيما يتعلق بالظرف فيقول:<<ومما يُختار فيه الكلام أن يكون ظرفا ويقبُح أن يكون غير ظرف، صِفَةُ (الأحيان) تقول: سيرَ عليه طويلاً، وسير عليه حديثًا، وسِيرَ عليه كثيرًا، وسِيرَ عليه قليلاً، وسِيرَ عليه قديمًا، وإنَّما نصبَ صفة (الأحيان) على الظرف، ولم يجز الرَّفع لأنَّ الصفة لا تقع مواقع الاِسم>>[18، ص227]

ومراده أنَّ صفة الأحيان إذا وقعت ظرفا وَجَبَ نصبُها كما في قوله: سِيرَ عليه طويلاً، وسِيرَ عليه حديثًا... فهذه الجمل مستقيمة في اللّفظ والمعنى، أمّا إذا قلنا: (سِيرَ عليه طويلٌ، أوسِيرَ عليه حديثٌ) بالرَّفع كان الكلام قبيحًا في القياس، لأنَّ كلمتي (طويل وحديث) هما صفتان لا تقعان موقع الاِسم يقول سيبويه: <<وقبُح أن تقول فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاِسم>>[18، ص122]

كما أنَّ لفظة (بارد) إذا وقعت حالا وجب نصبها كما في قوله: <<ألاَ ماءً ولو باردًا>>[18، ص227]

فهذه الجملة سليمة في القياس والاِستعمال، في حين لو قلت: (لو أَتَانِي بَارِدٌ) كان الكلام مستقيما قبيحًا من جهة اللّفظ لأنَّ كلمة (بارد) لا تقع إلا منصوبة.

ويقول سيبويه في موضع آخر<<هذا بابُ ما ينتَصَبُ لأنَّه قبيح أن يُوصف بما بعده، ويُبنى على ما قبله، وذلِك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لمَّا لم يجز أن تُوصف الصِّفة بالاِسم وقبُحَ أن تقول: فيها قائمٌ، جعلت القائمَ حالاً، فتضع الصفة موضع الاسم كما قبُحَ مررتُ بقائِمٍ، وأتاني قائمٌ وكان المبني على الكلام الأول ما بعده>>[18، ص122]

ومعناه أنَّ الصفة لا يصِّح أن تُوصف بالاِسم كما في قولنا: (هذا قائمًا رجلٌ)، و(فيها قائمًا رجلٌ)، نصبنا(قائمًا) على أنه حال، والصواب أنَّ يُقال (هذا رجل قائمٌ)، (وفيها رجلٌ قائمٌ)، لأنَّ الصفة تتبع الموصوف أي – أنَّ الأصل في الكلام أن يتقدم الموصوف الصفة وليس العكس فللاِسم موضعه وللصفة موضعها في التركيب، وإذا حصل هذا كان الكلام مستقيمًا قبيحًا مخالفًا للقياس سليمًا في الاِستعمال.

ومن السياقات التي يقبُحُ فيها الكلام، وضع الاِسم موضع الصفة، يقول سيبويه: <<وتقول: مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً، إنَّما تريد مثل الأسد، وهذا ضعيف قبيح، لأنَّه اِسم لم يجعل صفة، وإنَّما قاله النَّحويون تشبيها بقولهم: مَرَرْتُ بزيدٍ أسدًا شدةً>>[18، ص434]

وموضع القبح في جملة (مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأة) هو ورود الصفة اِسما، والصفة تقع عن اِسم مشتق نحو كريم، وحسن وقائم... ومن المواضع التي يكون فيها الكلام مستقيمًا قبيحًا قول سيبويه: <<وأمّا ربَّ رجل وأخيه منطلقين، ففيها قبح، حتى تقول: وأخٍ له، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أنَّ قوله وأخيه في موضع نكرة، لأنَّ المعنى إنَّما هو وأخٍ له>>[18، ص54]

وموضع القبح في جملة (ربَّ رجلٍ وأخيه منطلقين) هو وصف النكرة (رجل) والمعرفة (أخيه) بصفة واحدة (منطلقين)، حتى تقول و(أخٍ له)، فيصير الوصف واقعًا على كلمتين نكرتين، لأنَّ <<ربَّ تنفرد بوجوب تصديرها وتنكير مجرورها>>[7، ص136]

ومن المواضع التي يقبُح أن يليها الاِسم حروف الاستفهام يقول سيبويه: <<أيُهم زيدًا ضربَ، قبُحَ، كما يقبُحُ في متى ونحوها، وصار أن يليها الفعل وهو الأصل، لأنَّها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كأين>>[18، ص126-127]

لقد جعل سيبويه الموضع الذي يلي حروف الاستفهام موضع الفعل وليس الاِسم، ولمَّا أعقب الاِسم (زيد) اِسم الاستفهام أيّ كان الكلام مخالفا للقياس جائزا في الاستعمال كما في جملة (أيُهم زيدًا ضرب) فسيبويه يرى أنَّه لا يجوز أن يتقدم المفعول على الفعل إذا تلى أسماء الاِستفهام، فلا نقول: (أيُهم زيدًا ضرب) كما لا تقول: (متى زيدٌ رَحَلَ)، وإنَّما الأصل أن يلي الفعل اِسم الاستفهام مباشرة نحو: أيُهم ضرب زيدًا، ومتى رَحَلَ زيدٌ؟

ومن المواضع التي تختص بالفعل الموضع الذي يلي (إذا وحيث) يقول سيبويه:<<ومما يقبحَ بعده اِبتداء الأسماء، ويكون الاِسم بعده، إذا أوقعت الفعلَ على شيء من سببه نصبًا في القياس، إذا وحيث، تقول: (إذا عبد الله تلقاه فأكرمه)، و(حيث زيدًا تجده فأكرمه)، لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إذا اِبتدأت الاِسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اِجلس حيث زيدٌ جلسَ، وإذا زيدٌ يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس وإذا يجلس، وحيث جلس، والرّفع بعدهما جائز، لأنَّك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اِجلس حيث عبد الله جالسٌ، واجلس إذا عبد الله جلسَ>>[18، ص106-107]

ومراده أنَّه من خصائص (حيث وإذا) أن يليهما الفعل لأنَّهما بمنزلة حروف الجزاء في مثل قولنا (إذا عبد الله تلقاه فأكرمه)، و(حيث زيدًا تجده فأكرمه)، فهاتان الجملتان سليمتان في القياس والاِستعمال لأنَّ (حيث وإذا) يليهما فعلان، الأول بمنزلة فعل الشرط، والثاني بمنزلة جواب الشرط، أمّا إذا وليهما الاِسم كان الكلام قبيحًا جائزًا في الاِستعمال ومخالفا للقياس، لأنَّ الاِسم موضوع في غير موضعه

ومثل ذلك: (اجلس حيث زيدٌ جلس)، و(إذا زيدٌ يجلس)، وقد يجوز الرَّفع بعدهما نحو (اجلس حيث عبد الله جالس)، و(اجلس إذا عبد الله جلس)، لأنَّ ما بعدها مبتدأ وخبر، وهذا شبيه بالقول السابق.

ويقول سيبويه في الكتاب:<<واعلم أنَّه يقبح (زيدًا عليكَ)، و(زيدًا حذرك) لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، قبُح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها.

إلا أن تقول: زيدًا فتنصبَ بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل لأنَّه ليس بفعل، ولا ينصرف تصرف الفعل الذي في معنى يفعل>>[18، ص252-253]

والواضح من كلامه أنَّ المفعولات التي تقع بعد فعلٍ مضمرٍ دال على التحذير والإغراء، لابد أن تكون منصوبة بفعل مضمرٍ يفسِّره الذي بعده كما في قولِك (زيدًا عليكَ)، و(زيدًا حذركَ)، ومن ذلك قول سيبويه:<<وإذا أعملت العربُ شيئًا مضمرًا لم يخرج عن عمله مظهرًا في الجرِّ والنَّصب والرفع تقول: وبلدٍ تريد، وربَّ بلدٍ، وتقول: زيدًا، تريد: عليكَ زيدًا، وتقول: الهلالَ، تريد هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهرًا>>[18، ص106]

ويقصد سيبويه أنَّ العرب هي التي تُضمر العامل، وليس النَّحوي ودليله في ذلك أنَّ بعض العرب عندما سئلوا ما يعنون بكلامهم وقد أضمروا فيه شيئًا، وذكروا ما حذفوا في كلامهم ومن ذلك قول سيبويه:<<وهذه حجج سمعت من العرب ممن يوثق به، يزعم انَّه سمعها من العرب، ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: (اللَّهم ضبُعًا وذئبًا)، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجلٍ، وإذا سألتهم ما يعنون، قالوا: اللَّهم اِجعل فيها ضبعًا وذئبًا، وكلّهم يفسّر ما ينوي، وإنَّما سهل تفسيره، عندهم لأنَّ المضمر قد أُستعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار>>[18، ص255]

ويريد أنَّ الفعل المضمر هو الذي عمل النّصب في المفعول به، وإن لم يكن في اللّفظ فهو مضمر في عقل العربي أي – أنَّه موجود على مستوى الملكة إلا أنَّه لم يصرح بهذا المضمر، ودليله – إذا سألته عن مقصوده أظهر لكَ هذا المحذوف وقدَّره في كلامه.

ومن مواضع القبح وأمثلته قول سيبويه:<<وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول: إنَّ لا صالحٍ فطالحٍ، على أن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف، لأنَّك تضمر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إن لا في قولك:إن لا يكن صالحًا فطالحٌ، ولا يجوز أن يضمر الجار، ولكنَّهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبَّ ونحوها في قولهم: وبلدة ليس بها أنيس>>[18، ص262-263]

ومعناه أنَّ سيبويه يستحسن إضمار الناصب، لأنَّ إضمار الجار يحتاج فيه إلى إضمار أشياء وليس شيئًا واحدًا، كما يحتاج فيه إلى إضمار حرف الجر، وهذا الأخير يقبح إضماره إلا في بعض المواضع، كما في حذف (ربَّ) بعد الواو، لأنَّها قرينة دالة على حذفه كما في: (وبلدة ليس بها أنيسُ(

فهذه الجملة أضمرت فيها رُبَّ بعد الواو، وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه.

ومن المواضع التي يحسن فيها الكلام مرّة ويقبحُ مرة أخرى يقول سيبويه:<<وزعم الخليل رحمه الله أنَّه يجوز أن يقول الرجلُ: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردت أن تشبِّه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصير الطويلُ، تريد مثل الطويل، فلم يجز هذا كما قبُح أن تكون المعرفة حالا للنكرة إلا في الشعر>>[18، ص361]

ومرادُه أنَّ قولهم: (هذا رجلٌ أخوزيد) كلام مستقيم قبيح لأنَّه جعل المعرفة صفة ونعتًا للنكرة وهو شبيه بجعل المعرفة حالاً للنكرة.

ويصفها سيبويه مرة أخرى بأنَّها من الكلام المستقيم الحسن السليم في القياس والاِستعمال تشبيها له (بأخوزيدٍ)

ومن المواضع التي يقبح فيها الكلام قول سيبويه:<<إنَّ من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق.

فكيف إذا رأيت ديارَ قومٍ*** وجيران كانوا لنا كرامِ

وقال إنَ من أفضلهم كان رجلاً يقبح، لأنَّك لوقلت: إنّ من خيارهم رجلاً، ثم سكت كان قبيحًا حتى تعرفه بشيء.أوتقول: رجلاً من أمره كذا وكذا>>[18، ص153]

ومراده أنَّ الخليل يستحسن جملة (إنّ من أفضلهم كان زيدًا) على اعتبار أنّ كان ملغاة قياسًا على قول الشاعر (وجيران كانوا لنا كرام).

فقد أُعتبرت (كان زائدة أي – أنَّها لم تعمل الرفع في المعمول الأول، والنَّصب في المعمول الثاني، كما هو الحال في قولنا إنَّ من أفضلهم رجلاً، وإنَّ من خيارهم. فالجملتان سليمتان في القياس، فلا فرق بين قولنا: (إنَّ من أفضلهم كان زيدًا)، وبين (إنَّ من أفضلهم كان رجلاً)من حيث الجانب النَّحوي واللـّفظي، وإنَّما الفرق واقع من جهة المعنى، لأنَّ (زيد) معرَّف فالمعنى تام، وأمّا (رجل) فنكرة مبهمة، لذا اِحتاجت إلى زيادة تتمم المعنى، (رجلاً من شأنه كذا وكذا) ليصير الكلام مستقيمًا حسنًا حاملاً فائدة تامة.

ومن الجمل السليمة في القياس غير السليمة في الاِستعمال قولهم: (مررت برجل لا فارسٍ)[18، ص305]، و(هذا زيدٌ لا فارسًا)[18، ص305]، فهاتان الجملتان ممكنتان في القياس لأنَّ وحداتهما النَّحوية سليمة وتشكل علاقة إسنادية سليمة توافقت فيها قواعد الاِختيار، إلا أنَّهما لا يخرجان للاستعمال لأنَ معناهما ليس تامّا ولابد من اللام الثانية والاِسم الذي بعدها لأنَّه بمثابة جواب لسؤال كقولنا: (أبرجلٍ شجاع مررت أم بفارسٍ ؟) وجوابه: (مررت برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاع).

ومن خلال هذين النَّصين نستنتج أنَّ مصطلح القبيح يتجاوز حدود التعريف الذي رسمه سيبويه وهو<<أن تضع اللفظ في غير موضعه>> لأنَّ التركيب في هذا المثال سليم من الجانب النَّحوي ففيه الفعل والفاعل والجار والمجرور والمعطوف، وكلّها مجتمعة تشكل تركيبا نحويًّا يقبله القياس، لكن المعنى غير تام كما في (مررت برجل لا فارس)، وهذا ما يجعل القبيح يتحدد عند سيبويه وفق معايير معنوية أيضًا إلى جانب المعايير النَّحوية اللفظية.

ومن المواضع التي يقبح فيها الكلام الجمع بين (إنَّ وأنَّ)، يقول سيبويه:<<واعلم أنَّه ليس يحسن أن تلى إنَّ وأنَّ، ولا أنّ، أنّ، ألا ترى أنك لا تقول: إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول قد عرفت أن إنَّك منطلقٌ في الكتاب، وإنَّما قبح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء، ألا ترى أنَّه يقبح أن تقول: أنَك منطلقٌ بلغني أوعرفت، لأنَّ الكلام بعد أنَّ وإنَّ غير مستغن، كما أنَّ المبتدأ غير مستغنٍ...>>[18، ص124]

يُميز سيبويه بين (إنَّ وأنَّ) بِاعتبارهما حرفين مختصين، (فإنَّ) عندهم مشبهة بالفعل ولذلك اختصت في العمل بما اختص به الفعل، وتعمل النَّصب في المعمول الأول، والرفع في المعمول الثاني، أمّا (أنَّ) فهي وما عملت فيه بمنزلة اِسم يعمل فيها ما يعمل في الاِسم، وليس كذلك (إنَّ)، كما لا يحسن الجمع بينهما في مثل (أنَّ إنَّك منطلق في الكتاب) و(عرفت أنَّ أنَّك منطلق في الكتاب)، لأنَّ الغرض منهما التوكيد، لذا كرهت العرب الجمع بينهما في آن واحدٍ، كما كرهت الجمع بين اللام وإنَّ المزحلقة، فإن عطفت أوفصلت حسُنَ الكلام وكان سليمًا في القياس والاِستعمال نحو: (إنَّ لك أنك تحيا وتكرم)، والعطف مثل: (إنَّ كرامتك عندي وأنَّك تعاني)[18، ص124]، ومن ذلِك قول سيبويه:<<أمّا إنَّ فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيما يعمل في إنَّ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون إلا مبتدأة، وذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وإنَّك ذاهب>>[18، ص120]

ومن الحروف التي إذا دخلت على الأسماء كان الكلام قبيحًا وغير جائز في القياس قول سيبويه:<<وتقول: إذن عبدُ الله يقولُ ذاك، لا يكون إلا هذا، من قبل أنَّ إذن الآن بمنزلة إنَّما وهلْ، كأنَّك قلت: إنَّما عبدُ الله يقول ذاك، ولو جعلتَ إذن ههنا بمنزلة كي وأنْ لم يحسن، من قبل أنَّه لا يجوز لك أن تقول: كي زيدٌ يقول ذاك، فلمَّا قبُح ذلِك جُعلت بمنزلة هل وكأنَّما وأشباههما>>[18، ص15-16]

فالقبح في هذه الجملة يتحدد من خلال المعنى الذي تحمله (إذن)، فإذا كانت بمنزلة (هل وإنَّما)، فإنَّها غير ناصبة، وعليه فالكلام مستقيم حسن، و(إذن) لم تكن بمعنى (إنَّما وهل)، فإنَّها تصير بمنزلة (كي وأنَّ) الناصبتين، وهذا قبيح من جهة اللفظ والمعنى، لأنَّ شرط عمل (إذن) أن تكون للجزاء نحو(ستحضر غدًا إذن سأكرمَك) ومعنى الجزاء غير وارد في الجملة التي قدَّمها سيبويه.

ومن ذلك أيضًا قول سيبويه:<<ولو قلت: سوفَ زيدًا أضرب، لم يحسن، أوقد زيدًا لقيت. لم يحسن لأنَّها إنَّما وضعت للأفعال>>[18، ص98]

فهاتان الجملتان من الكلام القبيح الذي وضعتا فيه (سوف وقد) في غير موضعهما، لأنَّ هناك مواضع في مدرج الكلام خاصة بالفعل وبعضها خاص بالأسماء، وبعضها خاص بالحروف، فمن المواضع الخاصة بالفعل الموضع الذي يلي حروف الجزم، وقد، والسين، وسوفَ، إلا أنَّها لا تضمر هاهنا ومن ذلك: (سوف زيدًا أضرب)، و(قد زيدًا لقيت)، فهما جملتان سليمتان من جهة المعنى، لكنَّهما مخالفتان للقياس من جهة اللـّفظ، لِوَضْعِ (قد وسوف) في غير موضعهما الصحيح من التركيب، أي أنَّهما قرينتان يُعرف بهما الفعل ويختصان بالدخول عليه، ولمَّا وليهما الاِسم (زيد) كان الكلام قبيحًا مع أنَّه سليم من جهة المعنى ومثله كثير ويخرج للاستعمال.

ومن المواضع التي يقبح فيها الكلام، إجراء العرب الاِسم مجرى الفعل في قولهم: <<مررتُ بسرجٍ خزٍّ صفتُه، مررتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتمها، ومررت برجلٍ فضةٌ حليةُ سيفيهِ، وإنَّما كان الرَّفع في هذا أحسن من قبل أنَّه ليس بصفة، ولو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أوهذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحًا، وإنَّما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصُفَةُ خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ، وصفةٌ من خزٍّ>>[18، ص23]

ويعني كلامه أنَّ العرب تُجري الاِسم مجرى الفعل، ويُعملونه فيما بعده بحمله على الصفة العاملة عمل الفعل، كعمل خزَّ، وطين، وفضة) في الجمل التالية: (مررت بسرج خزٌّ صُفَتُه، ومررتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتمُهَا، ومررت برجلٍ فضةٌ حليةُ سيفهِ)، فهذه الجمل كلها سليمة في القياس والاِستعمال، وهي من الكلام المستقيم الحسن، ولمَّا كانت الصفة غير دالة على جوهر بل تدل على موصوف، قبح أن يقع اِسم الذَّات (الحديد والطين) صفة لموصوف، ويستقيم الكلام إذا جُعل اِسما مضافًا نحو خاتمُ حديدٍ، أوخاتمٌ من حديدٍ، وعلى هذا الأساس يعلِّل سيبويه نصب التمييز في مثل قولهم:<<هذا راقودٌ خلاًّ>>، وعدم جواز جر كلمة (طين) في مثل: (مررت بصحيفة طينٌ خاتمُها) هو أنَّ <<الطين اِسم وليس مما يوصف به ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه>>[18، ص117].

و من ثمَّ فإنَّ قولهم: (خاتَمٌ حديدٌ)، (وهذا خاتمُ طين) كلام غير جار على القياس لأنَّه أُجرِيَ على غير وجهٍ. و الأصل أن تكون مجرورة كما في قولنا: (خاتمٌ من حديدٍ)، - وهذا خاتمُ طين).

وخلاصة القول أنَّ المستقيم القبيح عند سيبويه هو وضع اللفظ في غير موضعه على اِعتبار أنَّ القبح يرجع إلى الجانب اللـّفظي أو الشكلي ولا يمس جانب المعنى، لأنَّ العديد من السياقات التي ورد فيها مصطلح الكلام المستقيم القبيح توحي بأنَّ سيبويه كان يحتكم غالبا إلى اللـّفظ دون أن يغفل دور المعنى، وعليه فإنَّ الكلام المستقيم القبيح هو ذلك الضرب السليم في المعنى المخالف للقياس، أو هو الكلام المخالف للقياس غير السليم في المعنى.

3.1. الإحالة والكذب في التراكيب عند النّحاة

لقد رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل أنَّ الاستقامة عند الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة هي الكلام الخالي من التناقض المعنوي، الجاري على القياس الصحيح الموافق لقواعد اللُّغة العربية.

وقد اتضح أنُّ هذا المفهوم من نتائج الفكر الرياضي الذي يفسر تعدد الممكنات العقلية من ضروب الاستقامة والإحالة ممَّا هو مستعمل أو غير مستعمل في القياس كالمستقيم، والحسن، والقبيح، والكذب، والجيِّد، والعربي، والأقوى، والكثير، والجميل، والمستكره، والضعيف،. والمحال، والمحال الكذب،...الخ

ليتبَّين في الأخير أنَّ تصنيف سيبويه هو تصنيف قائم على اللّفظ والمعنى، لأن هذين المعيارين هما اللَّذان سمحا بتلك الممكنات العقلية الكثيرة التي تدخل فيها كلُ ضروب الاستقامة والإحالة مما هو محتمل في القياس، وعلى هذا الأساس فما هو مفهوم المحال، والمحال الكذب عند النّحاة العرب؟وما علاقتهما بالقياس والاِستعمال؟

1.3.1. مفهوم المحال وعلاقته بالقياس والاِستعمال

يعرِّف سيبويه المحال في قوله:<<أن تنقُض أوَّل كلامك بآخره>>[18، ص25]

والبيِّن من هذا الحدّ المنقول عن سيبوبه أنَّ المحال هو الكلام السليم في القياس المتناقض في المعنى ومثاله:" أتيتك غداً، وسآتيك أمسِ"[18، ص25] فهاتان الجملتان سليمتان في القياس متناقضتان في المعنى لأنَّ البنية النحوية لهما تشكل علاقة إسنا دية ممكنة ومقبولة عقلاً وقياساً بين (فعل وفاعل) وظرف زمان (مفعول فيه) في الجملتين معاً، أمّا في المعنى فهما متناقضتان، وهذا التناقض بين أوَّل الكلام وآخره راجع إلى الجانب الانتقائي بين الوحدات النحويَّة، فالفعل(أتى) لا يأتلف مع الظرف (غداً)، لأنَّ الفعل يحمل دلالة الماضي ولا ينسجم إلا مع ظرف دالٍ على الماضي وهو الظرف (أمسِ)

والأمر نفسه في "سآتيك أمسِ" فالفعل "سآتي" لا يأتلف إلا مع ظرف دال على الاستقبال، ومن ثمَّ فإنُّ الإحالة والتناقض يرجع إلى عدم الائتلاف بين المفردات المختارة وما يُمثّلها من المعاني بدلالتها حتَّى وإن كان المحال سليماً في القياس.

لأنَّ هذا الأخير يتجاوز العلاقة الإسنادية إلى مفهوم النَّظم أوالائتلاف لأنَّ<<الألفاظ لا يتجانس بعضها مع بعض إلا إذا كانت في موضعها الصحيح من التأليف، وكانت مؤدية للمعنى المكمل معنى ما قبلها، لذا كان قولنا (أتيتك أمسِ)مستقيما حسناً لما ذكرناه من تجانس بين الألفاظ، ولكن التغيير في هذه الألفاظ ووضع الكلمة في غير موقعها يدل على اِستحالة الكلام في مثال سيبويه (أتيتك غداً) ذلك لأنُّ دلالة الفعل على المضي لا تتجانس مع دلالة الظرف على الاستقبال فهو تركيب مؤلف من أجزاء متغايرة ومتنافرة ومتناقضة، وكذلك قوله (سآتيك أمسِ) إذ تدلُ السين على الاستقبال كما أنَّ

الفعل يمحض للاستقبال بدخول السين عليه. غير أنَّ دلالة الظرف لا تنسجم مع سياق الجملة لأنَّ السامع قد تهيأ َبالسين وفعل الاستقبال لمعرفة زمن حصول الحدث في المستقبل أيضا.لذا تأتي (أمس)في غير موقعها من الكلام فلا يصِّح ائتلافها مع السين وفعل المستقبل، ومن هنا يتَّضح أنَّ النّحاة حين أفردوا باباً لدلالة السين أوسوق لم يقصدوا بذلك معرفة دلالة أيّ منهما مجردة عن غيرها بل قصدوا دلالتها التي تؤهلها للائتلاف مع غيرها>>[34، ص319-320].

ومعناه أنَّ التناقض والإحالة في جملتي (أتيتك غداً وسآتيك أمسِ)عند سيبويه <<لم ينكسر فيها النّظام النَّحوي، بل جاءت من كسر قانون الاختيار في المستوى المنطوق، حيث اختير ظرف زمان وهو(غداً).ودلالته الأولية المستقبل مع الفعل الماضي(أتى) وهو يدُّل بهذه الصيغة على حدوث الإتيان، ولذلك صار تقييد زمن الإتيان - الذي حدث فعلاً - بالظرف الدَّال على المستقبل نقضاً أدى إلى أن صار الكلام محالاً، لأن صيغة الماضي(أتى)في هذا التمثيل تفيد أنّه وقع، وتقييده بظرف المستقبل (غداً)تفيد أنَّه لم يقع بعد>>[37، ص84].

وخلاصة هذين النَّصين أنَّ الإحالة عند سيبويه ترجع إلى الجانب الدَّلالي ولا تمس الجانب اللّفظي، لأنَّ الوحدات النَّحوية سليمة وتشكل علاقة إسنا دية ممكنة بين (فعل وفاعل)، أمّا التناقض فحاصلٌ من كسر الاختيار بين فعل دالٍ على الماضي وظرف دالٍ على المستقبل وفعل دال على المستقبل وظرف دال على الماضي، وهذا تجاوز يتناقض ومفهوم الائتلاف أوالنُّظم الذي دعا إليه النّحاة، ومن ذلك أيضاً قول سيبويه:<<واعلم أنَّ ما بعد حتَّى لا يشرك الفعل الذي قبل حتَّى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت. لم أجيء فأقل ولو كان ذلك لِاستحال كان سيرى أمس شديدًا حتى أدخل، ولكنَّها تجيء كما تجيء ما بعد إذا وبعد حروف الابتداء>>[18، ص23] ويقول أيضًا: <<وتقول: والله ما أعدو أن جالستكَ، أي أن كنتُ فعلتُ ذلِك، أي مَا أُجاوِزُ مجالستك فيما مضى.و لو أراد ما أعدو أن جالستُكَ غدا كان محالاً ونقضًا، كما أنَّه لو قال:ما أعدوا أن جالستُكَ غدا كان محالاً >>[18، ص55]ومن ذلك قولنا: (ضربتني زيدٌ)، و(ضربني هندٌ)

فهاتان الجملتان سليمتان في اللّفظ ومتناقضتان في المعنى لأن البنّاء النّحوي لهما سليم ويُشكل علاقة إسنا دية ممكنة وسليمة في القياس بين(فعل وفاعل ومفعول به)، أمّا جانبهما المعنوي فينكسر فيه قانون الاختيار بين الفعل(ضربتني)والفاعل (زيدٌ)، والفعل (ضربني)والفاعل (هندٌ) في الجملة الثانية، لأنَّ الفعل (ضرب)لا يأتلف إلا مع فاعل عاقل مذكر، والفعل (ضربتني) لا يأتلف إلا مع فاعل مؤنث عاقل، والمعول عليه هنا هو قرينة المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث، فهاتان الجملتان من الكلام المحال الذي لا يخرج إلى الاِستعمال، لأنَّ منهج سيبويه كان منهجًا رياضيًا يبحث في الممكن ولا يقف عند حدود الواقع اللّغوي، والمحال عنده ما هو إلا حالٌ من أحوال الممكن أي -أنَّه ضرب من الكلام سليم في القياس وغير سليم في الاِستعمال - وقد أثبت

الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح"هذه الفكرة بإعادة صياغتها صياغة رياضية جاعلاً <<الكلام المستقيم الحسن سليمًا في القياس والاِستعمال، والمستقيم القبيح سليمًا في القياس وغير سليم في الاِستعمال، وأمّا المستقيم المحال فهو السليم في القياس والاِستعمال غير سليم من حيث المعنى>>[65، ص279]

ومعناه أن سيبويه عندما جعل الكلام مستقيمًا ومحالاً كان تقسيمه هذا قائمًا على فكرة الممكن وإلا كيف نفسِّر تلك الممكنات العقلية الكثيرة المهملة والمستعملة في القياس من ضروب الاستقامة والإحالة، حيث اعتبر الدكتور" عبد الرحمن الحاج صالح" الكلام المستقيم الحسن ضربًا سليمًا في القياس والاِستعمال مثل:أتيتك أمسِ وسآتيك غداً".لأنَّ هذا ضرب من الكلام تستقيم بنيته النٌّحوية والدلالية، أمّا المستقيم القبيح فهو الكلام المخالف للقياس، السليم في الاِستعمال مثل:"قد زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك."لأنٌّ (كي وقد)من الحروف التي تختص بالدُّخول على الفعل دون الاِسم، ولمٌّا وضعتا في غير موضعهما كان الكلام قبيحًا، والظاهر أنٌّ الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" لما صاغَ الكلام القبيح صياغة رياضية جعله ضربًا سليمًا في القياس غير ممكن في الاِستعمال لأنٌّه قد يكون جائزاً في اللٌّغة جوازاً تتحكم فيه الضرورة الشعرية، ويشير سيبويه إلى ذلك صراحة في قوله:<<اعلم أنٌّه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف، يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء لأنَّها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف....ويحتملون قبح الكلام حتٌّى يضعوه في غير موضعه لأنٌّه مستقيم ليس فيه نقض...>>[18، ص112]

ومن ذلك ما ذهب إليه أبوسعيد السيرافي في قوله:<<واعلم أنٌّ الشاعر قد يضطر حتٌّى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يُوضع فيه، فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في كلام غيره، ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه>>[09، ص،112]

وقد اعتبره الدكتور ميشال زكريا نوعًا جائزا في اللٌّغة الشعرية، ويحتل مرتبة مقبولة نسبيًّا بين الكلام المستقيم الحسن والكلام المحال فيقول:<<فهو الكلام الذي ينحرف نحويًّا بعض الشيء عن قواعد اللٌّغة>>[45، ص30]

لكنَّ الحقيقة التي لا اختلاف فيها أنٌّ المستقيم القبيح هو كلام غير جارٍ على القياس حتى وإن جازَ في الضرورة الشعرية، لأنٌّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نفسه يعترف بأنٌّ القبح في الاستقامة يطلق على الجانب الشكلي أوالصوري للجملة ولا يمس جانبها المعنوي.

كما جعل الأستاذ الحاج صالح المحال ضربًا سليمًا في القياس والاِستعمال لكنه غير سليم في المعنى مثل:(أتيتك غداً، وسآتيك أمسٍ)، فالبناء النٌّحوي لهاتين الجملتين سليم في القياس لأنٌّه يشكل علاقة إسنا دية ممكنة عقلاً وقياساً بغض النظر عن الاِستعمال، لأنَّ هذا النَّوع من الكلام قد يخرج للاستعمال خطأ في حدود ضيٌّقة جداً، وهذا هو التبرير الوحيد والمحتمل لاعتبار المحال جائزا في

الاِستعمال، لأن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح لم يقيِّد إطار الكلام المحال الذي يعتبره سليمًا في القياس والاِستعمال لأنَّه قد يخرج للاستعمال خطأ، وهذا ما يُوهمُ بعض الدارسين بأنَّ الدكتور قد حدَّدَ المحال (السليم في القياس والاِستعمال)تحديداً خاطئـًا بسبب التعميم الناتج عن عدم تقييد المحال المستعمل وتركه مطلقـًا.

ومما سبق نستنتج أنَّ المحال عند سيبويه هو الكلام السليم في القياس المتناقض في المعنى، وأنَّه مفهوم رياضي قائمٌ على فكرة الممكن أي أنَّه كلام يمكن عقلاً وقياسًا بغض النـَّظر عن الاِستعمال وهو ما دعا إليه ابن جنـِّي عندما تعرَّض للمحال في كتابه الخصائص حيث يقول: <<فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره وذلك قولك:قمت غداً، وسأقوم أمس، ونحو هذا...>>[2، ص225]

ويعني بالمحال الكلام السليم في اللـّفظ المتناقض في المعنى مثل:"قمت غداً وسأقوم أمسِ" فهاتان الجملتان سليمتان في القياس لا الاِستعمال، لأنَّهما تشكلان علاقة إسنا دية سليمة ومقبولة بين فعل وفاعل وظرف زمان (مفعول فيه)، إلا أنـَّهما غير سليمتين في الاِستعمال لأن الفعل (قمت)لا يأتلف إلا مع ظرف دالٍ على الماضي، والفعل (سأقوم) لا ينسجم إلا مع ظرف دال علىٍ الاستقبال فقانون الاختيار بين المفردات لابد أن يخلق الانسجام والتوافق بين اللـّفظ وما يجاوره من ألفاظ نحوية أخرى تستقيم لفظًا ومعنى، قياسًا واستعمالا.

والواضح أنَّ ابن جني في بحثه عن المحال اِنطلق من فكرٍ رياضي يبحث في افتراض تحقق ممكنات عقلية مما هو مستعمل ومهمل في القياس وذلِك في <<باب المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول>>، حيث قدَّم مجموعة من العمليات الرياضية في أجوبة ممكنة على أصول مهملة من ضرب وقسمة وكسور والغاية منها تبيين ما هو مهمل ومستعمل في القياس، ثم قدَّم نماذج من علم الفرائض في طريقة السؤال والجواب، فأصوله مستحيلة في منطلقها لكنُّها مقبولة وممكنة عقلا. أمّا في القسم الثاني من الباب فتعرض إلى الكلام المحال وهو يعمد في ذلك إلى الأمثلة اللـّغوية والعمليات الإسنادية في حالات ثلاث وهي:

1-) أن تنقض أول كلامك بآخره.
2-) المنطق الشكلي الطبقي في موضوع الإضافة.
3-) العلاقة بين أفراد الأسرة وإجراء عملية القياس الاجتماعية.

ففي علم الحساب يقول ابن جني:<<إذا فرضت أنَّ سبعة في خمسة أربعون.فكم يجب أن يكون على هذا ثمانية في ثلاثة؟ فجوابه أن تقول سبعة وعشرون وثلاثة أسباع...>>[2، ص234]

والملاحظ أنَّ ناتج:5x7 = 40، عملية ممكنة عقلاً وقياسًا لكنُّها مهملة في الاِستعمال، لأنَّ الوجه الممكن والمقبول لـ(5x7 =40) هو أنَّ $\frac{5x7}{7}$ = 35+5 = 40.

والأمر نفسه مع 3x8 =27، فوجهها الممكن.والمقبول هو أن: $\frac{3x8}{7}$ = 24 +3 = 27.

ثـم يقـدم ابـن جنـي فرضًـا ثالثـًا ينطلـق فيـه مـن أصـول فاسـدة علـى أجوبـة ممكنـة عقـلاً[2، ص234]مفترضًا أنَّ

$\frac{100}{2}$ = 40 و $\frac{30}{2}$ = 12، فوجههما المقبول عقلاً هو $\frac{100}{2}$ + $\frac{100}{2}$ = 50 +50= $\frac{100}{50}$=

50- 10 = 40، والأمر نفسه مع $\frac{30}{2}$ = 12، فوجههما المقبول والممكن قياساً هو $\frac{30}{2}$= 15- 3= 12.

فإن هذه الفروض كلها تصِّح عقلاً وقياسًا، لكنَّها مهملة في الإِستعمال لعدم مطابقة النتائج لما هو متصور ومعلوم لدى المتكلمين، وما ينطبق على الحساب ينطبق أيضًا على علم الفرائض، وغرض ابن جني من إجراء هذه المقابلة بين الحساب والفرائض والعمليات النَّحوية كما في (قمت غداً، وسأقوم أمسِ) هو إقامة علاقة متوازنة تدور في خلد المتكلم حتَّى تتولد النَّماذج الممكنة في سياق العملية التَّواصلية، وحتى على المستوى الدلالي، فيبدو أنَّ عقل ابن جني كان عقلاً رياضيًا ينزع إلى تنظيم الواقع اللّغوي والتنظير له بجعله مجرد حالٍ خاصة من أحوال الممكن وهذه الفرضيات أيضاً كانت الأساسَ عند ابن جني في حديثه عن المحال ليبيِّن أنَّه ضرب ممكن في القياس غير سليم في الإِستعمال ومن ذلك (كان زيدٌ سيقوم أمسٍ)[2، ص234]

فهذه الجملة سليمة في القياس وغير ممكنة في الإِستعمال، لأنَّ آخرها يناقض أوَّلها فالبناء النَّحوي لها سليم ويشكل علاقة إسنا دية سليمة في القياس بين فعل وفاعل ومفعول فيه (ظرف زمان) (أمس)، إلا أنَّها غير ممكنة في الإِستعمال لأنَّ الفعل (سأقوم) لا يأتلف مع ظرف الزَّمان (أمس)لأنَّ الأول دال على الاستقبال، والثاني دال على الماضي، فالوجه الممكن والمقبول عقلاً وقياسًا لهذه الجملة هو(كان زيدٌ سيقوم غداً)، بخلاف جملة: <<ولقد أمرٌّ على اللَّئيم يَسُبُنِّي>>[2، ص235] فهي سليمة في القياس والإِستعمال لخلُّوها من التَّناقض النَّحوي والدَّلالي لأنَّها من الكلام المستقيم الحسن حتَّى وإنْ لم يصرّح بهذا ابن جنّي.

ومن ذلك أيضًا قوله:<<زيدٌ يتحدث ويقرأ>>[2، ص236]، فهذه الجملة من الكلام المحال الذي تستقيم بنيته النَّحوية لأنَّها تشكل علاقة إسنا دية ممكنة ومقبولة بين الفعل (يتحدث)، والفاعل الضمير المستتر (هو)، والفعل (يقرأ)، والفاعل (هو) لكنَّها جملة غير ممكنة في الإِستعمال لأنَّه لا يمكن أن نتصور(زيداً) يجمع بين فعل القراءة والمحادثة في آن واحدٍ، ويحتمل أن يتحدث حيناً، ويقرا حينا آخر، فيكون الكلام مستقيمًا حسناً عندها.

أمّا المحال عند أبي الحسن الأخفش <<فهو ما لا يصِّح لـه معنـى، ولا يجوز أن نقول فيـه صدق ولا كذب، لأنَّـه ليس لـه معنـى، ألا تـرى أنَّك إذا قلت " أتيتك غداً". لم يكن للكلام معنـى فيـه صدق ولا كذب؟>>[18، ص25]

والظاهر أنَّ أبا حسن الأخفش قد أنكر اعتبار المحال صادقًا أوكاذبًا كما في جملة (أتيتك غداً) فهي جملة لا يمكن وصفها بالكذب أوالصدق لأنَّها خالية من المعنى، والخالي من المعنى في نظره لا يمكن أن يكون محالاً وكذبًا في الوقت نفسه، وإنَّما هو من المحال الذي ليس بصدق ولا كذب، وفي معنى ممتنع الوجود نتذكر قول الشاعر:

أَفْرَطتُ في شَطَطِ الأَمَانِي فاقْتَصِدْ *** واعلَم بأَنَّ من المُنَى مَـا يَفْتِنُ

لَيْسَ الأَمَانُ مِنَ الزَّمَـانِ بِمُمْكِنٍ *** وَمِنَ المُحَالِ وُجُودُ مَالاَ يُمْكِنُ [24، ص120]

والبيِّن من الحدّ المنقول عن سيبويه أنَّ المحال هو الكلام الخالي من المعنى السليم في اللّفظ، وهو ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في قوله: <<والمحال هو اللاانسجام واللاترابط الدلالي والمنطقي الذي ينتجه المتكلم خلال خطابه، فإذا كانت الجملة محالاً فإنها بالضرورة خالية من المعنى>>[62، ص456]

ويرى الحاج صالح أن التناقض في المحال إنَّما هو تناقض معنويّ ٌ بين آخر الكلام وأوله لأنَّه صنف من الكلام جارٍ على القياس غير سليم في المعنى.

أمّا المحال عند أبي سعيد السيرافي فهو ما <<أحِيلَ عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تكلم به. وزعم قوم أنَّ المحال، إنَّما هو اجتماع المتضادات كالقيام والقعود والبياض والسواد، وما أشبه ذلك، قالوا لأن المحال هولا يصِّح وجوده، والكلام الفاسد الذي ذكرتموه من قول القائل:

أتيتك غداً وسآتيك أمس كلام موجود على ما فيه من الفساد والخلل، والمحال لا يوجد، والذي نقول في هذا وبالله التوفيق أنَّ المحال هو الكلام الذي يُوجب اجتماع المتضادات وقولنا إنَّ القعود والقيام اجتماعهما محال، إنَّما يريد به الكلام الذي يُوجب اجتماعهما محال قد أحيل عن وجهه، ألا ترى أنَّك تقول لمن تكلَّم به، قد أحلت في كلامك، فالكلام هو المحال، كما أنَّ الكلام هو الكذب>>[09، ص90]

ومعناه أنَّ المحال هو الكلام الذي تجتمع فيه المتناقضات كقولنا (زيد قائم وقاعد)، فهذه الجملة سليمة في القياس لأنَّ جانبها النَّحوي سليم ويشكل علاقة إسنا دية ممكنة بين (المبتدأ والخبر)، لكنها خالية من المعنى لأنَّنا لا يمكن أن نتصور شخصًا في حال القيام والقعود معًا فأمّا أن يكون قائماً أوقاعداً، والأمر نفسه الذي لاحظناه عند ابن جنّي حين مثل للمحال بجملة زيد يتحدث ويقرأ.

ويُورد أبو سعيد السيرافي اعتراضًا في نفس السياق في موضع آخر، ويجيب عنه فيقول: <<فإن قال قائل:وكيف جاز أن يقع في النَّفي ما لا يصِّح وقوعه في الإيجاب؟

قيل له: النَّفي قد يصِّح لأشياء متضادة في حالٍ واحدة، ولا يصِّح إيجابها، ألا ترى أنَّك تقول (زيد ليس بقائمٍ ولا قاعدٍ(، إذن مضطجعاً أوساجداً. أوراكعاً، فتنفي قيامه وقعوده معًا، ولا يصِّح أن نقول (هو قائم قاعدٌ)، وكذلك نقول (زيد ليس بأبيضَ ولا أحمرَ)، إذا كان أسود، لا يجوز أن نقول (هو أبيضٌ أحمرٌ)...وهذا أكثر من أن يأتي>>[24، ص198]

والملاحظ أنَّ الإحالة عند أبي سعيد السيرافي ترجع إلى المعنى ولا تمس الجانب اللـفظي ودليله أنَّ المحال قد أحيل عن وجهه ألا ترى أنَّك تقول لمن تكلم به قد أحلت في كلامك.

1.1.3.1. الفرق بين المحال والممتنع، والكذب، والمهمل

وهي من المصطلحات التي تقترب من المحال وتخلق معه التباسًا وتداخلاً ويجب التمييز بينها

أ- الفرق بين المحال والكذب.

يقول أبو هلال العسكري في الفرق بين المحال والكذب أنَّ <<المحال ما أحيل من الخبر عن حقِّه حتى لا يصِّح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطرارًا مثل قولك:سأقوم أمس، وشربت غداً والجسم أبيضَ أسودَ في حالٍ واحدة، والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو عليه ويصِّح اعتقاد ذلك ويُعلم بطلانه استدلالاً، والمحال ليس بصدق ولا كذب، ولا يقع الكذب إلا في الخبر...وخلاف المحال المستقيم، وخلافُ الكذب الصدق...>>[10، ص31]

فالكلام المحال عند أبي هلال العسكري هو الذي يُوجب اجتماع المتناقضات كقولنا "الجسم أبيضَ أسودَ"، "والرجل قائم قاعدٌ " في آن واحدٍ، "وسأقوم أمسٍ"، "وشربت غداً " فهذه الجمل كلُّها سليمة في القياس لكنَّها بلا معنى، لأنَّ آخرها يناقض أولها، ومعناه أنَّ قولنا: الجسم أبيض أسود، والرجل قائمٌ قاعدٌ "جملتان سليمتان في القياس لكنَّهما متناقضتان من جهة المعنى، لأنَّ الجسم لا يمكن أن يكون أبيض أسود في نفس الوقت، كما لا يجمع الرجل بين القعود والقيام في حال واحدة، لأنَّ اجتماع المتناقضات محال، وكذلك الأمر بالنسبة لجملتي، "سأقوم أمسِ"، وشربتُ غداً "، فالفعل "سأقوم"دال على الاستقبال لا ينسجم مع الظرف (أمسِ) الذي يحمل دلالة الماضي، والحال نفسه مع"شربت غداً"، فالقياس يسوِّغ مثل هاتين الجملتين لأنَّ النّظام النَّحوي لهما سليم ولم ينكسر، وإنما الذي انكسر هو جانب الاختيار بين المفردات المشكلة لهاتين الجملتين في محور الاستبدال.

أمّا الكذب عنده فلا علاقة له بالمعنى أو الدلالة وإنَّما هو كذب أخلاقي، فكثيراً من الكذب الأخلاقي المعبَّر عنه بالكلام يمكن أن يكون من المستقيم الحسن.

وجملة القول أنَّ الإحالة عند أبي هلال العسكري ترجع إلى الجانب المعنوي ولا تمس اللـفظ وبالتالي فالمحال عنده هو الكلام الموافق للقياس السليم في اللـفظ المتناقض في المعنى.

ب- الفرق بين المحال والممتنع

ويفرق أبو الهلال العسكري بين المحال والممتنع فيقول: <<والمحال ما لا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك:الجسم أسود أبيض في حالٍ واحدة، والممتنع مالا يجوز كونه ويجوز تصوره في الوهم وذلِك مثل: قولك للرَّجل عش أبداً، فيكون هذا من الممتنع لأنَّ الرجل لا يعيش أبداً مع جواز تصور ذلك في الوهم>>[10، ص31]

من البيِّن أنَّ المحال غير الممتنع عند أبي هلال العسكري لأنَّ المحال هو ما لا يصِّح وجوده ولا تصوره مثل: الجسم أبيض أسود لاِستحالة الجمع بين متناقضين اثنين، فأمّا أن يكون الجسم أبيض أوأسود، بخلاف الممتنع فهو كلام متصور في ذهن المتكلم إلا أنَّه غير ممكن الوجود كقولنا للرجل عش أبداً، فهذا من الممتنع الذي ليس بمحال.

ت- الفرق بين المحال والمهمل

المُهمل والمُحال كلاهما محتمل في القياس إلا أنَّ إهمال ما أهمِلَ من اللّفظ إنما أهمِلَ لمخالفته لقانون من قانون الاستعمال كالاقتصاد اللّغوي وأمن اللبس مثل: مقوول، ومبيوع ومدووف، ومعيوش، ومصووون، ومخيوط، وموازن، موعاد...فهذه كلُّها أصول تقبلها القسمة والقياس لكنَّها لا تخرج للاستعمال لعلَّة من العلل كالميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي نظرا لمحدودية الجهاز الصوتي، والخفة، لأنَّ العرب أمة تميل إلى السهولة، فالأصول المهملة كثيرة و<<يقول بها النّحاة ويقدِّرونها ولا تتكلم بها العرب، ولم يرد بها السَّماع>>[63، ص123] ومن ذلك أيضًا ما دعا إليه ابن جنِّي في قوله:

<<لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها إلا أنَّها مع ذلِك مقدرة، وهذا واسع في كلامهم كثير>>[3، ص348]

وأمّا المُحال فهو لا يخرج إلى الاستعمال إلا خطأ كأن يقول أحدهم سافرت غدا وهو يريد: سافرت أمس وذلك لأنَّ آخره يناقض أوَّله فهو مردود من جهة المعنى لا من جهة القياس اللّفظي.

وبناءً على ما سبق فإنَّ المُحال عند النّحاة هو الكلام الجاري على القياس، المتناقض في المعنى مثل "أتيتك غداً وسآتيك أمسِ"، ولكن لو اِستبدلنا الظرف أمس بالظرف غداً في المثالين السابقين لأصح الكلام مستقيمًا حسناً سليما في القياس والاِستعمال، فكل ما يذكر أولاً يقلل من ممكنات الاِستبدال، وهذا راجع إلى خصائص اللُّغات البشرية.

فالفعل الماضي لا يأتلف إلا مع ظرف دال على الماضي كما "أتيتك أمس" والفعل المضارع لا ينسجم إلا مع ظرف دال على الاستقبال كما في جملة "سآتيك أمس".لأنَّ سيبويه يعطي الاختيار من المفردات أومن الحقول الدلالية المناسبة التي تقبل الاستجابة مع غيرها من الوحدات اللّغوية أهمية

كبرى لا تقل عن اهتمامه باستقامة النّظام النُّحوي فليس هذا الأخير معداً للكلمات كيف ما جاء واتفق، ولكنُّه معدٌ لأن تتحقق فيه العلاقات النُّحوية، وانتقاء
المفردات مع دلالتها الأولية التي تتفاعل مع الوظائف النّحوية.

ولكي نحدِّد مفهوم المُحال لابد أن نتتبع السياقات التي ورد فيها مصطلح المحال، لأنَّ تعريفه بأنه تناقض معنويٌ بين أوَّل الكلام وآخره هو تحديد يقتصر على سياق واحدّ في الكتاب، وهو حدّ قال به بعض اللّغويين المحدثين.

فمن مواضع المحال وأمثلة قول سيبويه:<<ولو كانت اِسماً لكان النُّجاءَكَ محالاً، لأنَّه لا يضافُ الاِسم الذي فيه الألفُ واللام>>[18، ص245]

ترجع الإحالة في لفظ "النُّجاءك"إلى اقتران الاِسم المعرف "بأل" بالمضاف إليه، والإضافة تجلب التعريف، وبذلك يجتمع في الاِسم تعريفان، وهو تناقض ومحال، فأمّا أن يعرَّف "بأل" أوبالإضافة.

ويشير سيبويه إلى المحال في موضع آخر فيقول:<<مررت بزيدٍ أخوهُ عمرُ، لم يكن فيه إلا الرَّفع، لأن هذا اِسم معروفٌ بعينه، فصار بمنزلة قولِك:مررتُ بزيدٍ عمرٌ أبُوهُ، ولو أنَّ العشرة كانوا قومًا بأعيانهم قد عَرَفَهُمْ المخاطب لم يكن فيه إلاَّ الرَّفع، لأنَّك لو قلت: مررتُ بأخِيه أبُوكَ، كان محالاً أن ترفعَ الأب بالأخ>>[18، ص34-35]

ترجع الإحالة في جملة (مررتُ بأخِيه أبوكَ) إلى أسباب متعلقة بنظرية العامل، وهي أن يحمل الاِسم معنى الفعل، وأن يجري مجراه ويعمل عمله، ولفظ (أخيه) في هذا الموضع لا يحمل معنى الفعل، لذا اِستحال أن يرتفع به لفظ الأب على أنَّه فاعل له كما في قولنا: مررتُ بالكريم أبوه، فهذه الجملة من الكلام المستقيم الحسن السليم في اللّفظ والمعنى.

ويستعمل سيبويه لفظ المُحال في سياق آخر فيقول: <<وزعَم الخليلُ رحمه الله أنَّ قولهم: ربحتُ الدِرهم درهمًا محال حتَّى نقول في الدِّرهمِ وللدِّرهمِ...>>[18، ص395]

وموضع الإحالة في "ربحتُ الدِّرهم درهمًا " هو نزع حرف الجر من التركيب وجعل الفعل متعدِّيًا لمفعولين، والأصل فيه أن يتعدى لمفعولٍ واحدٍ، ويتعدى لآخر بحرف الجر، ولذا فالكلام لا يستقيم حتى تقول:ربحتُ في الدِّرهم درهمًا، أوربحتُ للدِّرهمِ درهمًا.

ويقول سيبويه في موضع آخر<<هذا باب الحروف التي تضمر فيها أن وذلك اللام التي في قولك (جئتُكَ لتفعلَ)، وحتَّى، وذلك قولك:حتَّى تفعل ذاكَ، فإنما انتصب هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأن اللام وحتَّى إنَّما يعملان في الأسماء فيجران، وليسا من الحروف التي تُضاف إلى الأفعال ‘فإذا أضمرتَ أنْ حسُنَ الكلامُ لأنَّ أنْ تفعل بمنزلة اِسم واحد>>[18، ص05]

لا ترجع الإحالة في هذا النُّص إلى جملة (جِئتُكَ لتفعلَ)، في حدّ ذاتها، لأنَّها من الكلام المستقيم الحسن السليم في اللّفظ والمعنى، وإنَّما تكمن الإحالة في عدم تقدير العامل المحذوف وهو(أنْ)المضمرة وهذا مذهب الكوفيين، لأنَّ ذلك سيؤدي إلي جعل اللام وحتَّى وفاء السببية... هي الناصبة مما يحدث تناقضًا نحويًا يتعلق بمفهوم الاختصاص في نظرية العامل الذي يفترض أن الحرف المختص بالأسماء مثل (حتى واللام...)لا يصلح أن يدخل على الفعل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مصطلح المحال أُستخدم استخداما مغايراً لما عرفه سيبويه، فلا يمكن أن نقول في هذا الموضع إن المحال هو تناقض معنوي بين آخر الكلام و أوَّله، أو هو المُحال الذي يقابل مفهوم الاستقامة، لأنَّ المُحال في هذه الحالة يرتبط بمفهوم الاختصاص في نظرية العامل، ومن ذلك أيضاً قول سيبويه: <<لا تأتيني فتحَدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأولُ، فتقول:لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنَّك لما حوَّلت المعنى عن ذلك تحول إلى الاِسم، كأنَّك قلت:ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردت ذلِك اِستحال أن تضم الفعل إلى الاِسم، فاضمروا(أنْ)، لأنَّ (أنْ)مع الفعل بمنزلة الاِسم، فلما نووا أن يكون الأوَّل بمنزلة قولهم:لم يكن إتيانٌ اِستحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أنْ) حسُن لأنَّه مع الفعل بمنزلة الاِسم>>[18، ص28]

تتمثل الاِستحالة هنا في عدم إضمار (أنْ) بعد فاء السببية، لأنَّ ذلك يؤدي إلى ضم الفعل إلى الفعل، فإذا أضمرت كانت مع الفعل بمنزلة الاِسم وعندها يستقيم الكلام.

ويريد أنَّ (حتى وكي) قرينتان دالتان على المضمر بعدهما، لأنَّهما بدل من اللّفظ بأن، كما يرى أنَّ اللام التي ينتصب الفعل المضارع بعدها بأنْ المضمرة التي هي بمنزلة أمّا والتي يُحذف بعدها الفعل.

ومن التراكيب التي لا تستقيم لفظًا وتصِّح معنى قول سيبويه:<<ومما جُعل بدلاً من اللّفظ بالفعل قولهم (الحذرَ الحذرَ)، و(النَّجاءَ النَّجاءَ) و(ضرباً ضرباً)، فإنما انتصب هذا على إلزم الحذَرَ، وعليكَ النَّجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل، ودخول إلزم وعليك على افعل محال>>[18، ص275-276]

ومراده أن (الحذرَ، والنَّجاءَ، وضرباً) هي قرائن دالة على الفعل المحذوف لأنَّها صارت بدلا من اللّفظ به وتقدير الكلام (الزم الحذر)، و(عليكَ النجاء) إلا أنَّ قرينة البدل دلت على الفعل المضمر والمنصوب الأول بدلاً من اللّفظ بالفعل.ويبيِّن سيبويه أنَّ دخول (الزم وعليك)على "افعل"محال.

ومن أمثلة المحال قول سيبويه: <<فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ، فهو محال، لأنَّ لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنَّها يثبت بها بعد النَّفي، وإن شئت رفعتَ فابتدأتَ على هو فقلت ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٌ، وما مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ، ومررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ، لأنَّها من الحروف التي يبتدأ بها>>[18، ص435]

ترجع الإحالة في جملة (مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ) إلى الجانب اللّفظي لأن "لكن" من الحروف التي يثبت بها بعد النَّفي، ولا يتدارك بها بعد إيجاب، والأصل أن يقال:ما مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٌ حتى يكون الكلام مستقيماً حسناً.

ويزاوج سيبويه بين المقياسين اللّفظي والمعنوي، ويبيِّن أنَّهما الفيصل في الحكم على الجمل من حيث استقامتها وإستحالتها فيقول: <<وإذا قلت: كان زيدٌ أنتَ خيرٌ منه، وكنتُ أنا يومئذٍ خيرٌ منكَ فليس إلا الرَّفع، لأنَّك إنَّما تفصل بالذي تعني به الأوّلَ إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره، ولا يكون الفصلُ ما تعني به غيره ألا ترى أنَّك لو أخرجت (أنْتَ)لإستحال الكلامُ وتغيَّر المعنى>>[18، ص394-395]

ويريد أنَّ قولهم:" كان زيدٌ أنت خيرٌ منه "، "وكنتُ أنا يومئذ خيرٌ منكَ " كلام مستقيم حسن جائر في القياس والإستعمال للفصل بين العامل والمعمول بالضميرين (أنت، وأنا)ولو حذِف الضمير(أنتَ)مثلا من الجملة الأولى وهي (كان زيدٌ خيرٌ منه) لإستحال الكلام لفظاً ومعنى لأنَّ (أنت)بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ لأنك <<إذا إبتدأتَ الإسم فإنَّما تبتدئه لما بعده فإذا إبتدأتَ وجبَ عليكَ مذكورٌ بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسَدَ الكلامُ ولمَ يَسُغْ لكَ>>[18، ص389]

ومن المواضع التي يستحيل فيها الكلام قول سيبويه:<<وأمّا أيَّ من يأتيناَ فنحدِثَهُ فهو محالٌ لأن أيهم فَنحدِثُه محالٌ، فإن أخرجت الفاء فقلت: أيٌّ من يأتيني نحدِّثهُ، فهو كلام في الاستفهام محال في الأخبار>>[18، ص406]

ترجع الإستحالة في قولهم:"أيٌّ من يأتينا فنُحدِثَهُ" إلى الجانب اللّفظي وسببها اقتران الفاء بجواب الشرط لأنَّ (أيٌّ) بمنزلة الذي، والأصل أن يقال:(أيٌّ من يأتينا نحدثه) بإسقاط الفاء من جواب الشرط حتى يستقيم الكلام لفظاً ومعنى.

ومن السياقات التي ورد فيها لفظ المحال قول سيبويه: <<...ومثل ذلِك قولهم:كلُ رجلٍ يأتينا فله درهمان، ولو قال كل رجل فله درهمان كان محالاً، لأنَّه لم يجئ بفعل ولا يعمل ما يكون له جواب>>[18، ص103]

ترجع الإحالة في جملة (كل رجل فله درهمان)إلى الجانب اللّفظي وسببها حذف فعل الشرط من الجملة، لأنَّ تقدير الكلام هو(كل رجل يأتينا فله درهمان)فجواب الشرط يرتبط بفعل الشرط ارتباطًا لفظيًّا ومعنويًّا وإلا إستحال الكلام.

ومن المواضع التي ترد فيها (حتَّى)معلقة وغير عاملة قول سيبويه: <<هذا بابٌ آخر من أبواب إنَّ، وذلِك قولك:قد قالهُ القوم حتَّى إنَّ زيداً يقولهُ، وإنطلق القومُ حتَّى إنَّ زيداً لمنطلقٌ فحتَّى هاهنا معلَّقة ولا تعمل شيئًا في إنَّ، كما لا تعمل إذا قلت:حتَّى زيدٌ ذاهبٌ، فهذا موضع ابتداء وحتَّى بمنزلة إذا.ولو أردتَ أن تقولَ:حتَّى أنَّ في ذا الموضع كنت مُحيلاً، لأنَّ أنَّ وصلتها بمنزلة الإنطلاق، ولو

قلت:إنطلق القومُ حتّى الإنطلاق أوحتّى الخبرَ كان محالاً، لأنَّ أنَّ تُصَيِّر الكلام خبراً، فلما لم يجز إذا حمل على الابتداء>>[18، ص143-144]

فعلة إهمال (حتّى)على حدّ استدلال سيبويه هو أنَّها معلَّقة ولا تعمل شيئـًا، لأنَّ الشيء الذي عمل النّصب في الاِسم (زيد)هو العامل اللّفظي (إنَّ)كما في الجملتين التاليتين (قد قاله القومُ حتّى إنَّ زيداً يقوله)، و(اِنطلق القوم حتّى إنَّ زيداً لمنطلقٌ)أمّا وجه الإحالة في جملة (اِنطلق القومُ حتّى الاِنطلاق أوحتّى الخبر) فترجع إلى الجانب اللّفظي ولا تمس جانب المعنى لأنَّ (إنَّ) يبتدأ بها الكلام أمّا (أنَّ) فلا يبتدأ بها الكلام و (إنَّ) تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر وتعمل فيهما وبذلك تكون حتى قبل (إنَّ) حرف ابتداء ويستحيل أن تكون في هذا الكلام قبل (أنَّ) لأنَّها عندئذ تكون حرف جر ولا يتم بذلك الكلام ولا يفيد.

ومن السياقات التي يرد فيها المّحال معارضًا للقياس قول سيبويه: <<هذا بابُ ما تكونُ فيه الأسماءُ التي يجازي بها بمنزلة الذي، وذلِك قولك:إنَّ منْ يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه إنما، وليس من يأتيني آتيه، وإنَّما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنَّك أعملت كان وإنَّ، ولم يسغ لك أن تدعَ كان وأشباهه معلقة لا تعملُها في شيء فلمَّا أعملتهن ذهبَ الجزاءُ ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنَّك لو جئت بأن ومتى، تريد إنَّ إنْ، وإنَّ متَى كان محالاً، فهذا دليلٌ على أنَّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بمن وما وأيّ فإن شغلتَ هذه الحروف بشيء جازيتَ فمن ذلك قولك:إنَّه من يأتنا نأته>>[18، ص71-72]

والظاهر أنَّ علَّة ذهاب الجزاء من (من)و(ما)، و(أيّ)على حدّ تعبير سيبويه، هي أنَّه وقع موقع المعمول الذي دخل عليه عامل، فعمل فيه فصار اِسما موصولاً، والحال نفسه مع (ما) و(أي)، وذلِك في قوله (إنَّ مَنْ يأتيني آتيه)، و(كان من يأتيني آتيه)، و(ليس من يأتيني آتيه).لأنَّ وقوعَ (مَنْ) في الجمل الثلاثة موقع المعمول لعاملٍ قبله أذهبَ الجزاء عنها، فصارت (من) بمنزلة اِسم الموصول (الذي) لأن (من) الموصولة معمول فيها، و(منْ)الشرطية عاملة، ولهذا يبرهن سيبويه أنَّ هذا الموضع ليس موضع (مَنْ) الشرطية عن طريق اِستبدالها بـ (إنْ) و(متى)الشرطيتين، وعندما لاحظ سيبويه اِستحالتها عن هذا الموضع وعدم صحَّة الكلام لفظـًا وهما فيه، جعل ذلك دليلاً على أنَّ (مَنْ) اِسم موصول معمول فيه وليس اِسم شرط عاملاً.

ولكنَّ العوامل اللّفظية نحو(كان)، و(إنَّ)، و(ليس) إذا عملت في شيء آخر غير (من) رُدت (من) إلى الجزاء وعملت في فعل الشرط وجوابه، والأمر نفسه مع (ما) و(أي) في قولك:

إنَّه من يأتينا نأته، لأنَّ مَنْ الشرطية يبتدأ بها في الجملة الشرطية الواقعة موقع خبر إنَّ، لأنَّ (إنَّ) لم تعمل في (مَنْ) وإنَّما عملت في الجملة كلها ومثله كثير في الكتاب18، ص75،80]

وخلاصة القول أنَّ سيبويه قد بلغ حداً من العمق في معالجته لأنواع التراكيب المهملة والمستعملة في القياس، وهو في ذلك يحتكم مرة إلى اللّفظ ومرة إلى المعنى، ويزاوج مرة أخرى بين مقياس اللّفظ والمعنى، وهذا دليل يبطل مزاعم من يعتقد أنَّ سيبويه في حديثه عن المحال يحتكم إلى النُّحو دون الدلالة وهو ما حصل مع الدكتور "ميشال زكريا" الذي توهم أنَّ المحال يرتبط بالجانب النُّحوي التركيبي فقط حيث يقول:<<...أصبح بمقدورنا أن نؤكد أنَّ مسألة الاستقامة من الكلام والإحالة في الكتاب مسألة نحوية بحتة لا ترتبط بمستوى الدلالة، فسيبويه في يقيننا لا يحتكم مطلقًا في ما يتعلق بأصولية الكلام إلى الدُّلالة>>[45، ص27]

والظاهر أنَّ الدكتور" ميشال زكريا " لم يتعرض لكل السياقات التي ورد فيها مصطلح المحال. أين ترجع الإحالة فيه إلى الجانب اللّفظي دون الجانب المعنوي، وإنَّما اقتصر على ما ترجع الإحالة فيه إلى اللّفظ دون المعنى، ولو كان كلامه صحيحًا فكيف نفسِّر تلك الممكنات الكثيرة التي ترتبط بالمحال وتجعل سيبويه مرة يحتكم إلى النُّحو، ومرة إلى الدلالة، ويزاوج مرة أخرى بين المقياسين اللّفظي والمعنوي؟ ومن ذلِك ما ذهب إليه الدكتور "نهاد الموسى" في قوله: <<وما بي حاجة إلى إعادة القول أنَّ سيبويه يومئ إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النُّحو، ولكي لا أجد يأسًا من التذكرة بذلك المثال الذي ضربه سيبويه على المحال من الكلام وهو قولك (أتيتك غداً)... وقول سيبويه في شرح المحال بين يدي ذلك المثال إنَّه أن تنقض أوَّل كلامِك بآخره صريح في الاحتكام إلى الدَّلالة>>[52، ص103]

ومراده أنَّ سيبويه عندما قسَّم الكلام إلى قسمين اثنين وهما المستقيم والمحال.كان تقسيمه هذا قائمًا على اللّفظ والمعنى كما هو الحال في جملة (أتيتك غداً) فهي من الكلام السليم في القياس المتناقض في المعنى <<ومن هنا كان فكر سيبويه النُّحوي يربط بين قواعد التركيب وينظر أيضًا في مدى اتفاق المكون الدُّلالي ونسق قواعد التركيب>>[42، ص108]

ويرى الدكتور"عبده الراجحي" أنَّ المعنى عنصر مهم في الدِّراسات اللّغوية ولا يمكن نفيه عن جانب النَّحو في أيّ حال من الأحوال.<<فقد عوَّل علماء العربية القدماء على المعنى وعلى المستوى الدَّلالي>>[32، ص122]

فوصف الظَّواهر اللّغوية كما هي من حيث الشكل والوظيفة لا يفسِّر شيئًا، لأنَّه يغفل عن أهم وظيفة للغة وهي الاِتِّصال ونقل المعنى.

وجملة القول إنَّ سيبويه قد اعتمد على المقياسين اللّفظي والمعنوي في معالجته لأنواع التراكيب، لأنَّ هذين المعيارين هما اللذان سمحَا بممكنات عقلية كثيرة تدخل فيها كل ضروب الاستقامة والإحالة مما هو ممكن وغير محتمل في القياس.

وعليه فإنَّ الاستقامة في النحو العربي هي الكلام الجاري على القياس السليم في اللـّفظ والمعنـى، أمّـا الإحالة فهي الكلام الجاري على القياس المتناقض في المعنى أوهي الكلام السليم فـي المعنـى المخـالف للقياس.

فهذه هي الأشكال والصور التي تكون عليها الإحالـة فقد تكون من جهة اللـّفظ أومن جهة المعنـى، أومن جهة اللـّفظ والمعنى معاً.

2.1.3.1. مفهوم الكلام المحال الكذب وعلاقته بالقياس والاِستعمال

لم يُعن سيبويه بحدّ المحـال الكذب لأنَّ غايتـه الأولـى كانت منصبه علـى استنباط قوانين النُّحو التـي تنـتظم بهـا العربيـة وتجـري عليهـا هيآتهـا مفردة ومركبـة، ولكنَّـه اكتفـى بالتمثيـل لـه كمـا فـي الجملـة التالية:<<سوف أشرب ماء البحر أمسِ>>[18، ص36]

فـالملاحظ أنَّ البنـاء النحـوي لهذه الجملـة سليم ويتـألف من وحـدات نحويـة كمـا هو مبيَّن علـى النُّحـو الآتي.

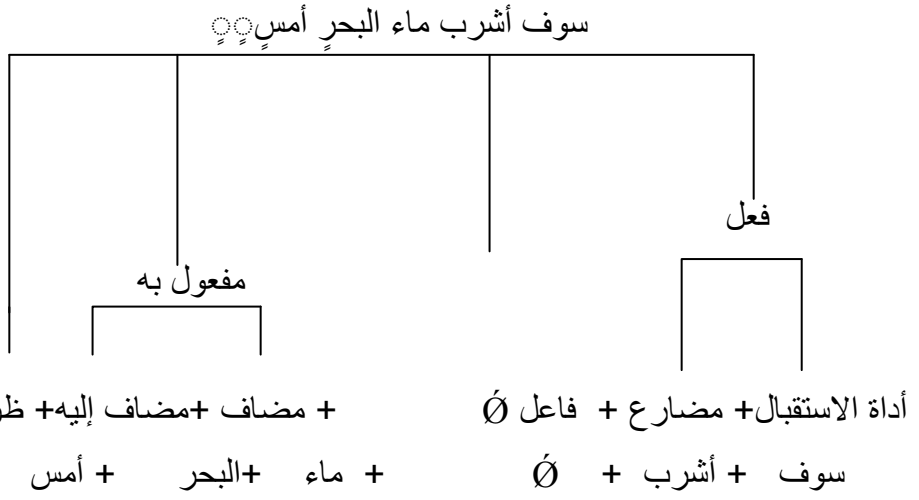

فمن خلال هذا التمثيل لجملة <<سوف أشرب ماء البحر أمس>> نلاحظ أنَّ البنـاء النُّحـوي لهـا سليم، ويشكل علاقة إسنا دية مقبولة وممكنة عقلاً وقياسًا بين فعل دال على المستقبل، وفاعل ضـمير مستتر تقديره (أنا)' لكنَّها غير سليمة في المعنـى لمناقضـة الآخـر لـلأول، ولمخالفتها للواقـع الـذي نعيش فيـه فالاِستحالة والتناقض ناتج من كسر قـانون الاختيـار بين الوحدات النُّحويـة، أي بين الفعل الدال علـى الاستقبال والظـرف الدال علـى الماضـي كمـا فـي جملـة "سـآتيك أمس"، أمّـا الكذب فنـاتج من مخالفتـه لمجريات الواقع، ويتمثل في شرب ماء البحر فهذا الضـرب من الكـلام اجتمعت فيـه الإحالـة والكذب معاً وعليه فإن المحال الكذب عند سيبويه هو الكلام الجاري على القياس السليم فـي اللـّفظ المختـل فـي

المعنى من جهتي الإحالة والكذب، فالإحالة تتمثل في التناقض المعنوي بين آخر الكلام و أوَّله، أمّا الكذب فسببه مخالفة الكلام لحوادث الواقع ومجرياته، وهو ما ذهب إليه ميشال زكريا في قوله: <<هو الكلام الذي ينقض آخره أوله، والذي ليس بإمكاننا قبوله لأنه كذب أي مغاير لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا>>[45، ص14]

الفصل الثاني
مفهوم الاِستقامة والإحالة بين النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي

1.2. مفهوم الاستقامة والإحالة وما يقابلهما في النحو التوليدي التحويلي

تعتمدُ نظرية النَّحو التوليدي التحويلي مفاهيم عديدة على غرار النظريات اللِّسانية الأخرى، إذ لكل نظرية لسانية مجموعة من المصطلحات تُعبِّر عن الأفكار الخاصة بها فتميِّزها عن مختلف النَّظريات، إذ لا يمكن فهم نظرية ما دون التَّحكم في المفاهيم التي تستعملها، وإذا حصَل ذلِك فهمنا هذه النَّظرية فهمًا خاطئًا ونظرنا إليها نظرة غريبة.

وعلى هذا الأساس سنتعرض في المبحث الأول من هذا الفصل إلى التعريف ببعض مفاهيم وأسس النَّحو التوليدي التحويلي، ونحاوِل توضيح صلتها بمفهوم الاستقامة والإحالة من اجل تقريبها إلى القارئ اِنطلاقًا من الأساس الذي ينطلق منه " تشومسكي ".

يعتمد " تشومسكي " في بادئ الأمر على – متكلم مخاطب مثالي – ينتمي إلى مجموعة لـّغوية متجانسة، ويعرف لغتها معرفة كاملة، وأن يسلم من قصور الذاكرة، أوالسهو، أوالأغلاط، في تطبيق معرفته اللـّغوية في التأدية الحقيقة على حدّ تعريف تشومسكي نفسه

<<إنَّ أوَّل ما تهتم به النَّظرية اللـّغوية هوالمتكلم – المخاطب المثالي – الذي ينتمي إلى مجموعة لـّغوية منسجمة تمامّا ويعرف لغتها معرفة كاملة...>>[59، ص12]

فالنَّحو التوليدي التحويلي عبارة عن مجموعة من القواعد تسمح للمتكلم أن يستعمل اللُّغة بكيفية سليمة، ثم إنَّ هذا النَّحو يهتم بمعرفة المتكلم للسانه وتتمثل مهمة اللـّغوي من هذا المنظور في تحديد ذلِك النّظام التَّحتي من القواعد الذي يُسيطر عليه المتكلِّم سيطرة تامة، اِنطلاقًا من المعطيات المحسوسة المتمثلة في الكلام يقول " تشومسكي " في هذا الصدد: <<... لا أعني بالنَّحو التوليدي إلا ذلِك النّظام من القواعد الذي ينسب بطريقة واضحة ومحددة تحديدًا تامًا، أوصافًا بنوية للجمل، وبديهي أن يكون المتكلم بلسان معين قد سيطر

واِستبطن نحوًا توليديًّا يُعبِّر عن معرفته للسانه>>[59، ص19]

ومراده أنَّ النَّحو التوليدي ما هو إلا عبارة عن صيَّاغة واضحة للعمليات الذهنية التي تجري في خلد المتكلم بلغة ما. لتؤدي إلى إنتاج كلامٍ تستحسنه الجماعة اللّغوية التي تنتمي إليها، وتحمل هي أيضًا هذه العمليات في أذهانها، وإنَّ هذه العمليات تحصل بطريقة لاشعورية عند اِستعماله للغته، وإنَّما واقع تحت تأثير الجماعة بِاعتباره عضوًا فعالاً يؤثر ويتأثر.

وللنَّحو التوليدي التحويلي علاقة بمفهوم الملكة والتأدية وعلى هذا الأساس فالسؤال الذي يطرح نفسه ما مفهوم الملكة والتأدية ؟ وكيف حدَّهما تشومسكي ؟ وما علاقتهما بالاِستقامة والإحالة ؟

1.1.2. حدا الملكة والتأدية وعلاقتهما بالاِستقامة والإحالة:

ميَّزَ "تشومسكي " بين مستويين من الدراسة اللِّسانية، يتمثل المستوى الأول والاهم في المعرفة الباطنية للّغة من قبل الفرد، أمّا المستوى الثاني فيتمثل في الاِستعمال الحقيقي من قبل الفرد للغته.

ولتحديد موضوع الدراسة الذي يجب على اللِّساني أن يتناوله خصص تشومسكي فصلاً في كتابه: "أوجه النظرية النَّحوية " يبرهن فيه علاقة المتكلم بلسانه، ومن هذا المنطلق تُحدّ الملكة بأنَّها <<معرفة المتكلم المستمع للسانه>>[59، ص13]

وهذه الملكة ما هي إلا مجموعة من القواعد النَّحوية المشتركة بين متكلمي لغة معينة تحدِّد معاني الجمل، وأنَّ المتمكن من هذه القواعد يحصِّل ما يُعرف بالملكة اللّغوية فهي إذن <<غير قابلة للملاحظة وهي متضمنة لدى كل فرد ناطقٍ فصيحٍ، غير انّه يمكن استيعابها من خلال تجريد المعطيات اللِّسانية الظاهرة>>[55، ص13]

أمّا التأدية فهي:<<الاِستعمال الحقيقي للِّسان في الظروف المحسوسة>>[59، ص13]

ويريد " تشومسكي " من هذا التعريف أنّ عملية التَّواصل بين الأفراد لا تتم إلا عن طريق القواعد الموجودة في الملكة، ومن هنا عُدَّت التأدية تحقيقًا فعليًا لما هو مختزن في خلد المتكلم.

ويُشير " تشومسكي " أنَّ تمييزه بين الملكة (Compétence) والتأدية(Performance) يُشبّه إلى حدّ ما ذلِك التمييز الذي وضعه (سوسير) بين اللُّغة (Langue) والكلام (parole).فالملكة من هذا المنظار تشبه اللغة.أمّا التأدية فتوافق الكلام إلا أنَّ " تشومسكي" يرفض مفهوم" دي سوسير"للسان بوصفة قائمة من العناصر ويرى أنَّه من <<الأفضل العودة إلى مفهوم فان هومبولد الذي يعتبر الملكة نظامًا تفريعيًا>>[59، ص14]

وقد يكون رفض " تشومسكي " للمفهوم السوسيري للغة ناتجا عن تلك الطبيعة الثابتة التي وصف بها النّظام اللِّساني، فينظر " تشومسكي " إلى أنَّ <<الكفاءة ليست عملية جرد لعناصر ألسنية بل هي

ديناميـة معينـة تشـتمل عليهـا منظومـة قـوانين قُـدِّر لتشومسـكي أن يبلورهـا فـي نظريتـه>> [54، ص234]

ويبدو أنَّ " تشومسكي " قد أعطى الأولوية لدراسة الملكة على الرَّغم من أنَّ التأدية تُمثل منطلق الباحث اللِّساني وأقرَّ بأنَّ:<<نحو لسان ما يقتضي وصف الملكة اللِّسانية للمتكلم المستمع المثالي>>[59، ص14]

وقد يعود هذا الحكم إلى الملكة التي تمثل الأساس الذي يُعول عليه في الحكم على نظام الجمل، وعلاوة على ذلِك فإنَّ التأدية لا تُمثل بصفة عامة الملكة اللّغوية لأنَّها مرتبطة بعوامل مختلفة <<كالذاكرة، والانتباه، والسِّياق الاجتماعي والعلاقات السوسيونفسية بين المتكلِّم والمخاطب>>[55، ص366]

فهي إذن دائمًا نسبية لذا يراها " تشومسكي " درجات، وهذا التقسيم راجع إلى حكم المتكلم على التأدية بصفة عامة، وما دام الأداء اللّغوي عنصرا لسانيًّا شديد التعقيد تتداخل في تكوينه مجموعة من العناصر فكان لزامًا علينا التفريق بين الملكة والتأدية ومازالت منذ أن قدمها " تشومسكي " موضع اِختلاف حتَّى شكك فيها بعضُ اللِّسانيين أمثال اللِّساني البريطاني (هاليداي)، والأمريكي (هايمز) وغيرهما كثير، ويرون أنَّ <<الفرق بين القابلية اللّغوية والأداء اللّغوي غير مبرر علميًّا>>[43، ص26]

ويبدوأنَّ الدكتور " جواد باقر" يرفض ما دعا إليه هؤلاء اللِّسانيون فيرى أنَّه <<ليس هناك – وفقًا لهم – مبرر لإرجاع بعض مظاهر الأداء إلى نظام معرفي يختلف ويستقل عن غيره، وإرجاع مظاهر أخرى من الأداء إلى نظام أونظم معرفية أخرى، وقد اِستندوا في هذا إلى أنَّ لكل اِختلاف في الأداء وظيفة لّغوية، ومن هنا جاء التفريق بين الأداء والقابلية، إذ لا أساس علميًّا له، وكذلِك فلا أساس للاِحتجاج بأن تتأسس النظرية اللِّسانية على تجريد يقوم به اللِّساني من المعطيات اللّغوية المتاحة أمامه وبناء النظرية اللِّسانية على التجريد سيجعلُها قاصرة عن أن تحيط بكل جوانب الظاهرة اللّغوية>>>>[43، ص27]

والظاهر أنَّ " جواد باقر" يرى أنَّه لا يمكن بناء نظرية لسانية مستقلة وبعيدة عن النظم اللّغوية كما سبق وقلنا لأنَّ التأدية تكون دائمًا نسبية لأنَّ الفرد المؤدي قد يكون مصابًا بأمراض، أويكون في ظروف تجعله ينسى أولا يستطيع التركيز فتكون تأديته ناقصة نوعًا ما وتتفاوت أفراد الجماعة اللّغوية الواحدة في تأديتهم. وهذا ما جعل النَّحو التوليدي التحويلي يُعنى بالملكة لا التأدية على الرُّغم من أنَّ هذه الأخيرة هي التي تُمثل الأساس الذي ينطلق منه اللّغوي في بحثه ولكي نفهم الأداء اللّغوي علينا أن نبتدئ بفهم الملكة اللّغوية، ولكن أصبح واضحًا أنَّ المتكلمين بنفس اللُّغة قد يختلفون

كثيرًا في اِستعمالهم للسانهم وذلِك راجع إلى عاداتهم اللـّغوية وعوامل أخرى غير لـّغوية كالسهو والنِّسيان وعدم الانتباه...

وعندما ميَّز تشومسكي بين الملكة والتأدية.ميَّز بين مستوى تابع للملكة وهو السلامة النَّحوية "grammaticalité". ومستوى آخر تابع للتأدية وهو الاستحسان أوالقبولية "Acceptabilité" وفي هذا الشأن يرى عبده الراجحي:<<أنَّ دراسة الأداء والكفاءة لابد أن تسعى إلى معرفة ما يسميه تشومسكي بالنَّحوية grammaticalité أي بالقواعد التي على أساسها تكون جملة ما مقبولة لدى صاحب اللُّغة، ومعنى ذلِك أنَّ هدف النَّحو هو أن يميِّز كل ماهو نحوي مما ليس نحويًّا في اللُّغة، أي أنَّ النَّحو ينبغي ان ينتظم كل الجمل التي تكون مقبولة نحويا. على أن ينتظم كل هذه الجمل النَّحوية فحسب>>[32، ص]15-16

وما يقصده " عبده الراجحي " أنَّ السلامة النَّحوية ترتد إلى مجال دراسة الملكة اللـّغوية، وأنَّ القبول النَّحوي لجملة ما لا يتوقف على المعنى المعجمي لعناصر الجملة فحسب، ولكنه يرجع إلى نظام عميق معين يمتلكه المتكلم، و به يمكنه أن يميز جملة من أخرى، وللبرهان على صدق هذه الفكرة نقدم أمثلة ساقها " تشومسكي " لتقريب هذا المفهوم واثبات الحكم على الجمل الصحيحة والمستقيمة نحويا يعود إلى جملة القواعد المخزنة في الذهن وهي:

1-Colorless green ideas sleep furiously

2- Furiously sleep ideas green colorless [19ص ،49]

فلو نظرنا إلى هاتين الجملتين فإننا نلاحظ أنَّ الجملة الأولى سليمة من جهة النَّحو لأنَّها توافق قواعد اللُّغة الكامنة في ملكة الفرد الانجليزي. لكنها فاسدة من جهة الدلالة، يقول مازن الوعر:<<فالتركيب اللـّغوي، هنا سليم من الوجهة النَّحوية – التركيبية – ولكنه مفرط بالهذيان من الوجهة القبولية الدلالية،>>[71، ص59]، أمّا الجملة الثانية فهي فاسدة من جهة النَّحو والدلالة، لأنَّها تخرق القواعد النَّحوية الموجودة في خلدِ المتكلم الانجليزي، كما أنها لا تحقق الانسجام والتوافق بين المفردات، والمعاني، فإذا قُدمت هاتان الجملتان إلى متكلم انجليزي فانه سيقرأ الجملة الأولى بتنغيم عادي، بينما سيقرأ الجملة الثانية بتنغيم يسقط بعد كل كلمة، أي سيقراها مثل قراءته لأية سلسلة من الكلمات المنفصلة عن بعضها، ويمكنه أن يتذكر الجملة الأولى ويقبلها بسهولة لأنَّها تشكل علاقة نحوية سليمة وممكنة عقلاً وقياسًا. ومن أمثلة ذلِك

1- Have you a book and modern music

2- The book seems interesting

3- Read you a book and modern music

4-The Child seems sleep. [20ص ،71]

فالملاحظ أنَّ الجملتين (2، 1) سليمتان من جهة النَّحو والدلالة لأنَّهما توافقان قواعد اللُّغة الموجودة في ملكة الفرد الإنجليزي، كما توافقت فيها عناصر الاختيار بين المفردات والمعاني، أمّا الجملتان (4، 3) فهما جملتان سليمتان من جهة النَّحو، إلا أنَّهما فاسدتان من جهة الدلالة، وإصدار هذا الحكم راجع إلى الملكة، فإلى حدّ الآن فقد أثبت " تشومسكي " بأنها الفيصل في تحديد استقامة الكلام وعدمه، ويؤكد صاحب النَّحوالتوليدي التحويلي أنَّ كثيرًا من الجمل التي ينطق بها أبناء اللُّغة من حيث هي عيِّنات لأدائهم اللّغوي، تُعد ولأسباب كثيرة ومختلفة، غير مقبولة نحويا. وهذه العواملُ غير اللّغوية تتمثل في (الشرود الذهني، وعدم الانتباه، ووجود خلل فيزيولوجي في حركة أعضاء النطق...)

ويمكننا القول بإمكان من لديهم ملكة لّغوية خاصة بأبناء اللُّغة الأصليين إنتاج جملٍ مقبولة نحويا ودلاليًّا، لكن هذه الكفاءة لا تتوفر عند جميع المتكلمين، ونقصد أبناء المجتمع الواحد، واللُّغة الواحدة للأسباب التي ذكرناها، مثل (اِلتهمت السحابةُ رياحَ الجنوب أمسِ) فهي جملة مستقيمة من جهة النَّحو، وفاسدة من جهة الدلالة لأنَّها كذب أومخالفة للواقع الذي نعيش فيه.

والحكم على هذه الجملة بالحسن النَّحوي والفساد الدلالي راجع إلى الملكة والتأدية.

والواضح من هذا الكلام أنَّ هدف " تشومسكي " هو بيان نظام يضم مجموعة محدودة من القواعد، يكون شانه في ذلِك تفسير الكيفية التي يُبنى بها العدد اللامتناهي من الجمل السليمة ليس إلا في لغة معينة من عدد محدود من الوحدات، ويعني هذا الكلام أيضًا أنَّ تشومسكي يهدف إلى صياغة نموذج صريح لهذه العمليات الذهنية الباطنية التي تتحكم في إنتاج الكلام فيدرس " تشومسكي " التأدية الفردية ليتوصل إلى الملكة، فالتمييز بينهما إنَّما هو معرفة المتكلم الباطنية للغته والتي تكون كاملة، أمّا تأديته لهذه المعرفة فقد تكون نسبية لأنَّها عرضة لمجموعة من العوامل كما سبق وقلنا وهي السبب المباشر في إنتاج جمل أصولية، وغير أصولية، وتؤثر هذه العوامل بطريقة أوبأخرى على المتكلم حتى يكون عرضة للأخطاء.

ومحصلة القول أنَّ النظرية اللِّسانية تنحصر في وضع النَّموذج المثالي الذي يعكس بكيفية مطابقة عمل الملكة اللّغوية فهي <<مستودع المعرفة اللّغوية>>[35، ص111] التي تبنى عليها التأدية وهي التطبيق الفعلي للقواعد أثناء عملية التكلم، وإنَّ هذين المفهومين تابعان للنحوية grammaticalité، والمقبولية Acceptabilité.

2.1.2. حدَّا البنية العميقة، والبنية السطحية وعلاقتهما بالاِستقامة والإحالة

لم تهتم المدارس اللّسانية البنوية إلا بوصف اللُّغات البشرية واستخراج القطع الدالة التي تتكون منها الجمل ويقصد بالبنية عندهم:<<تلك الكيفية التي تَنتظم وفقها الوحدات داخل النّظام اللّساني>>[56، ص78]

فإذا أراد اللـّغوي أن يتعرف على بنية لغة معينة عليه أن يبحث عن هذه الوحدات ويعمل على تصنيفها لا أكثر، والنَّظرية البنوية لا تفرق بين نوعين من البنية، وتعتبر البنية العميقة ملتصقة ومنصهرة في البنية السطحية، ولا نعرف من بين اللّسانيين القدامى إلا " هو مبولد" الذي ذكر صيغتين للجملة، صيغة داخلية وأخرى خارجية للغة. ولهذين المفهومين قرابة مع مفهوم تشومسكي للبنية العميقة والسطحية[56، ص33]

ويعتبر تشومسكي البنية العميقة <<بنية معقدة تتضمن أشكالاً مختلفة من العلاقات المترابطة والمتداخلة التي هي في غاية التجريد>>[71، ص69]

ومن اجل تحديد هذه العلاقات اللّسانية اقرَّ تشومسكي بوجود بنيتين لم يذكرهما في كتابه الأول (البنى النَّحوية) في حدود اطلاعنا

أ- حدّ البنية العميقة:Deep structure

ويُقصد بها:<<ذلِك النّظام السفلي من الضوابط الذي به يتحدد ويبنى عليه العلم باللُّغة>>[71، ص72]

ويعني هذا الكلام أنَّ البنية العميقة ما هي إلا نظام من القواعد المحدودة التي تحتكم إليها الجمل في بنائها، وهو الذي يمنح البنية صفة التجريد التي تمثل مقياسًا مهمًا في التعريف بين البنيتين، وفي هذا النّظام المجرد، توجد كل <<المعطيات التي تسمح بتحديد المستوى الدلالي للجملة>>[59، ص185]

ومعنى الجملة في نظر تشومسكي يتحدد وينضبط قبل أن يأخذ شكله النِّهائي المحسوس بعيدًا عن المكون التركيبي والقواعد الانتقائية أيضًا التي تعمل في المكون الدلالي.

ب- حدّ البنية السطحية: Surface structure

فالبنية السطحية هي: ذلِك النّظام التركيبي للجملة كما هي في الظاهر، والذي ينتج عن مجموعة من التَّحويلات التي تطبق على البنية العميقة فتنقل الجملة من مستواها المجرد إلى مستواها المحسوس، ومن ثم <<فالبنية السطحية تمثِّل التفسير الصوتي الفونولوجي للجملة>>[59، ص37]

مثلما هي مستعملة في العملية التواصلية، وقد تكون البنية السطحية معقدة تحتوي على أكثر من بنية عميقة فجملة (اللهُ الذي يَرَى خلق العالم المرئي)[22، ص59]

فهذه بنية تحويلية تمثل معاني عديدة موجودة في ذهن المتكلم، ويمكن تمثيلها بالجمل النواة التالية:

1/- الله لا يُرى

2/- العالم المرئي

3/- خلقَ الله العالم

فلو قمنا بربط هذه الجمل لتحصلنا على جملة تحويلية كبرى هي: (اللهُ الذي لا يُرى خلقَ العالمَ المرئي)، فمثل هذه الجمل أوحت إلى تشومسكي بوجود بنية خفيّة وهي البنية العميقة، كم تُظهر هذه الجملة في نفس الوقت قصور البنية السطحية على تقديم التمثيل المناسب الأكثر عمقًا، لذا وجب الالتفات إليها لأنَّها ذات دور رئيس في الوصول إلى المعنى الدلالي للتركيب الجملي. وإذا كانت البنية العميقة تمثل المعنى المجرد الموجود في الذهن وتقاس بما يسمى بالكفاءة (Compétence) لدى الفرد المتكلِّم بلغته الأصلية وتجعله قادرًا على إنتاج جملٍ عديدة لم يسبق له التلفظ بها أوسماعها، وهذه الكفاءة تولد مع الطفل كما سبق وقلنا. وما الجمل التي يسمعها المتكلم ويفهمها السامع إلا المظهر السطحي (أوالبنية السطحية التي تقاس بما يُسمى بالأداء الكلامي).

وإنطلق تشومسكي من فكرة أنَّ القواعد هي تلك الآلة المولّدة التي تولِّد كل الجمل السليمة من حيث النَّحو ليس إلا، أي لا تولد الجمل الخاطئة، ومعناه أن تمنع إنتاج وتكوين الجمل غير الصحيحة نحويًّا أوغير المقبولة من الناطقين الأصليين لتلك اللُّغة وهؤلاء هم الذين يعتبرهم " تشومسكي " الفيصل في الحكم على تلك الجمل من حيث كونُها أصولية وغير أصولية.

فالجملة تكون أصولية في لغة معينة <<إذا كانت مركبة على نحو جيِّد، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدِّد الأصولية في هذه اللُّغة، أي: القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلّم والتي يطبقها متكلِّم اللُّغة بصورة لا شعورية>>[46، ص110]، ولاحظ (تشومسكي) انه من الممكن <<أن تتشابه جملتان تشابهًا تامّا من حيث المظهر، أوالتركيب الخارجي بينما تختلفان جذريًّا في المعنى>>[47، ص117]، كما في الجملتين الآتيتين:

1/- صُراخُ المجرمِ لم يؤثر في النَّاس

2/- عِقابُ المجرم لم يؤثر في النَّاس

فالجملتان متشابهتان تمامّا من حيثُ الشكل الخارجي لان الوحدات النَّحوية، التي تؤلف بنية الجملتين تخضعان لإعراب واحدّ ومع ذلِك فهما مختلفتان دلاليًّا إذا نظرنا إلى <<معنى الجملة الأولى فهمنا أنَّ المجرم هو الذي صرخ، أي هو الفاعل الحقيقي لفعل الصراخ، أمّا في الجملة الثانية فان المجرم هو المفعول به الحقيقي لفعل العقاب لان العقاب نزَل به>>[47، ص117]

فالقواعد الكاملة التي تعبر عن النّظام الشامل للغة في نظر تشومسكي هي التي تتمكن من توليد جميع الجمل الصحيحة التركيب ولا جمل غيرها، كما يجب أن تولد الجمل ذات المعاني المقبولة فقط، وهي مهمة أوكلت إلى البنية العميقة التي تحدد التفسير الدلالي للجمل، وتميز بين الصحيح نحويا، وغير

الصحيح من الجمل النَّحوية. أي أنَّ المكون الدلالي هو الذي يميِّز بين ما هو نحوي وما هو غير نحوي ومثال ذلِك قولنا:

1- اِشتعلت النَّار في المنزل

2- اِشتعل الثلج في الماء.

فالملاحظ أنَّ الجملة الأولى سليمة في القياس والاستعمال، في حين الجملة الثانية سليمة في القياس ولكنها غير مقبولة في الاستعمال، بالرغم من أنَّ البنية العميقة لكل منهما واحدة وتخضع لنظام نحوي يتكون من (مركب فعلي + مركب اِسمي + حرف + مركب اِسمي).

وعلَّة اِنحراف الجملة الثانية من جهة الدلالة هو عدم ائتلاف وانسجام الفعل (اِشتعل) بالمركب الاِسمي (الثلج) وان هذا الفساد الدلالي للجملة الثانية دفع بعض علماء اللُّغة إلى تحليل وتفكيك المفردات إلى عناصر دلالية وأطلقوا على كل عنصر منها اِسم السميم (seememe) وهو عبارة عن <<اصغر وحدة دلالية تتألف منها كلمات اللُّغة>>[26، ص183].

ثالثا: النَّحوية والاستحسان والتأويل الدلالي

يُعد مفهوم السلامة النَّحوية من بين أهم الأسس التي بنى عليها N.Chomsky نظريته اللِّسانية، حيث خصه بفصل كامل في كتابه " Structures syntaxiques "، يبرهن فيه استقلالية التراكيب عن علم المعاني، ففي سياق حديثه عن الهدف من تحليل اللِّسان ميَّز بين نوعين من الجمل اِستنادًا إلى مقياس السلامة النَّحوية، وفي هذا الصدد يقول:<<إنَّ الهدف الأساس في التحليل اللّغوي للغة ما (ل) هوالفصل بين المتواليات القواعدية التي هي جمل في اللُّغة (ل) ودراسة بنية المتواليات القواعدية، فيكون نظام القواعد للغة (ل) وسيلة لتوليد جميع المتواليات القواعدية للغة(ل) وعدم توليد أيَّة من المتواليات غير القواعدية>>

من خلال هذا القول نستخلص أنَّ السلامة النَّحوية في نظرية النَّحو التوليدي التحويلي هي تلك المبنية على أسس نحوية جيِّدة، ومن ثمَّ فان الحكم على سلامة جملة ما يترك للنحو فقط، أي دون اعتبار للمعنى، لكن تشومسكي يرفض الاعتماد على أي مقياس معنوي لأنَّه<<لا يمكن تشخيص مفهوم القواعدية بأنَّه كل ماله معنى، أوكل ماله مغزى وفق أيّ مفهوم دلالي>>[26، ص19]

وبناءً على ما سبق فان الجمل المركبة تركيبًا سليمًا والمتناقضة دلاليًّا أوعديمة المعنى عند تشومسكي هي جمل سليمة في اللُّغة، ولعلَّ أشهر مثال يورده لإثبات اِستقلالية التراكيب عن علم المعاني هو:

1-Colorless green ideas sleep furiously

- الأفكار الخضراء عديمة اللَّون تنام غاضبة.

2- furiously sleep ideas green colorless [26، ص203]

- غاضبة تنام عديمة اللون الخضراء الأفكار

والملاحظ أنَّ الجملة الأولى أُعتبرت مثالاً قاطعًا عن السلامة النحوية إذ لا نجد أثرًا لأيَّة مخالفة للقواعد النَّحوية الإنجليزية. وفي هذا الشأن يقول تشومسكي: <<إذا قدمت جملتين إلى ناطق باللُّغة الإنجليزية فإنَّه سيقرأ الجملة (1) بتنغيم اِعتيادي بينما سيقرأ الجملة (2) بتنغيم هابط على كلِّ كلمة من كلماتها وهي النَّمط التنغيمي الاِعتيادي المستخدم في متوالية الكلمات غير المترابطة، فالمتكلِّم يعتبر كل كلمة في (2) لفظة مستقلة، ويستطيع أن يتذكر الجملة (1) أكثر من الجملة (2) ويتعلمها في وقت أقل>>[26، ص20]

ويعني أنَّ المتكلِّم الإنجليزي الفصيح الذي يعرض عليه هذان المثالان فإنَّه يستحسن المثال الأول لكونه سليمًا ويوافق قواعد اللُّغة الإنجليزية الموجودة في ملكته، في حين أنَّه سيرفض المثال الثاني لكونه مخالفًا للقواعد الكامنة في ملكته اللـّغوية، وسينطق به كلمة بعد كلمة كأن كلماتها كلمة قائمة بذاتها دون أيِّ رابط يجمع بين كلماتها، وقد فسَّرَ بعضُ اللِّسانيين المحدثين هذا النَّوع من الجمل، ووصفوه بالغموض الدلالي لأنَّ <<الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة هي جملة صحيحة نحويا ومع ذلِك فهي بلا معنى، رغم أنَّها تتألف من كلمات لكل منها دلالتها الواضحة في حالة الإفراد>>[27، ص165]

أي أنَّ هناك جملاً تتمتع بالصِّحة النَّحوية ومع ذلك فهي غير مقبولة من جهة المعنى، والسبب راجع إلى خرقها سمات التوافق الدلالي فيما بينها حتى وُسمت بالغموض أوالفساد الدلالي، ومن ذلِك ما ذهب إليه الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في قوله:<<إنَّ الحدّ الأقصى لوضع الالتباس هو الشذوذ الدلالي (Semantic Anomaly) أوالجمل التي لا معنى لها>>[68، ص257]

ويقول أيضًا:<<هناك مثلاً جملاً غير شاذة تتضمن عبارات شاذة>>[31، ص258] ومراده أنَّ <<الأفكار الخضراء عديمة اللّون تنام غاضبة>> جملة تركيبها النَّحوي سليم ويشكل علاقة إسنادية ممكنة ومقبولة عقلاً وقياسًا، إلا أنَّها متناقضة من جهة المعنى لأنَّ كلماتها شاذة وغير منسجمة فيما بينها، فعدم القبول الدلالي جعل الدكتور يوسف غازي يرى <<أنَّ للجملة الأولى بنية نحوية طبيعية تُدخِلُهَا حيِّز القبول، إنَّها جملة قواعدية، أمّا الجملة الثانية فليست هي إلا كتلة كلمات لا يربط بينها أيّ رابط، ومن هذا القبيل فهي ليست إطلاقًا قواعدية>>[54، ص232-233]

وهناك أمثلة كثيرة من النَّوع السابق نستطيع الاعتماد عليها لبيان استقلالية التراكيب عن علم المعاني بصفة عامة، والسلامة النَّحوية بصفة خاصة نحو:

1/- la machine à écrire boit de la viande fraîche

1- الآلة الراقنة تشرب اللحم الطازج

2/- la théorie de la relativité est bleue

2- نظرية النسبية زرقاء

3/- le silence vertébral indispose la veuille licité [20ص، 58]

3- الصمت الفقري يزعج الشراع الشرعي

والملاحظ أنَّ هذه الجمل كلها سليمة من جهة اللـّفظ، لكنَّها غير مقبولة من جهة المعنى، وهو ما يوحي ببساطة مفهوم السلامة النَّحوية عند تشومسكي الذي يرى السلامة النَّحوية درجتين فقط يُنظر فيهما إلى اللـّفظ دون المعنى.

ولكن لا يوجد أيُّ سبب من حيث المعنى يجعلنا نفضل أونقبل الجملة (4) على (6) أو(5) على (7)، لكن الجملتين (4) و(5) هما الوحيدتين التين تمتازان بالسلامة النَّحوية الانجليزية كما هو موضح في الأمثلة التالية:

4/- Have you a book an modern music

- هل هناك كتاب في الموسيقى العصرية

5/- The book seems interesting

- يبدوالكتاب مهمًا

6/- read you a book an modern music

- تقرأ كتابًا في الموسيقى العصرية

7/- The Child seems sleep [20ص، 49]

- يبدو الولد نائمًا

ومن خلال هذه الأمثلة نستخلص أنَّ النَّحو عند تشومسكي حرٌّ ومستقلٌ عن المعنى، ولا جدوى في البحث عن تعريف للسلامة النَّحوية يعتمد على المعنى، لكنَّ الظاهر غير ذلِك. لأنَّ غياب المعنى في هذه الفترة عامل فرض على النَّحو التوليدي التحويلي اِتجاها خاصًّا جعله محط أنظار الكثير من اللِّسانيين أمثال كاتس وفودور وغيرهما من علماء الدلالة التوليدية التأويلية التي أخذت من المعنى أساسًا لها.

واِستنادًا لما سبق فإنَّ اِهتمام النَّحو التوليدي التحويلي أصبح منصبًا على إنتاج الجمل السليمة من حيث تركيبها وكيفية تفريعها فقط، ولذا فإنَّ مفهوم السلامة النَّحوية يرتبط بالنَّحو التوليدي التحويلي، وبالملكة اللـّغوية، لأنَّ النَّحو التوليدي ما هو إلا مجموعة من القواعد يستنبطها المتكلِّم ليتمكن من التعبير عن شتى الأغراض، ويسهل التفاهم بين أفراد الجماعة اللـّغوية الواحدة، حتى نقيس مدى موافقة أومخالفة المتكلِّم لتلك القواعد الضمنية التي تشكل ملكته ويمكن للمتكلِّم أن يحكم على سلامة جملة ما أوعدمها اِستنادًا إلى تلك القواعد المختزنة في الذّهن، كما نستطيع غالبًا أن نعرض هذه الجمل على قواعد النَّحو الصريح لنرى مدى مطابقتها لتلك القواعد لأنَّه <<نموذج يقوى على توليد

وفرز كل الجمل القواعدية grammaticalité للغة محددة وهي ليست أكثر من مجموعة قوانين تتجلى بصورة تعليمات صريحة يمكن تطبيقها آليًّا وصولاً إلى إنتاج تلك الجمل المقبولة في اللُّغة أي التي هي قواعدية>>[54، ص232 - 233]

وتقودنا هذه الفكرة إلى القول بأنَّ تشومسكي لم يفرق في كتابه الأول " البنى النَّحوية " بين أحكام النَّحو، وأحكام المتكلِّم المستمع المثالي، وهذا الموقف جعل السلامة النَّحوية عند التوليديين درجتين فقط يُنظر فيهما إلى اللفظ دون أن تدخل المعنى فيهما البتة وهما:

1- جملة ذات تركيب نحوي سليم مثل: الأفكار الخضراء عديمة اللَّون تنام غامضة.

2- جملة ذات تركيب غير سليم من جهة النَّحو مثل: غاضبة تنام عديمة اللَّون الخضراء الأفكار.

فهذه البساطة التي يحدد بها تشومسكي التراكيب لوحدها تطرح كثيرًا من التساؤلات بغض النظر عن مسالة اِنعدام دور الدلالة في تحديد السلامة النَّحوية، ولكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يمكن أن ننتظر شيئًا أقوى فيما يخص تطور مفهوم الاستقامة النَّحوية أم لا؟

لقد أصر تشومسكي على تطوير معايير نظرية فيما يخص تطور هذا المفهوم، لاِختيار نموذج القواعد دون غيره وسبر أغواره واِستنكاه أسراره بالتأمل والملاحظة الدقيقة، ويؤرخ لهذا التطور بكتاب تشومسكي الثاني " Aspects de la théorie syntaxique" سنة 1965، حيث قدم تشومسكي جهازا من القواعد الفئوية والانتقائية التي لابد لأية جملة أن تتطابق معها لتجتاز اختبار السلامة النَّحوية للجملة من خلال النظر في مطابقتها أوعدم مطابقتها لهذا الجهاز من القواعد كما سبق وقلنا، فيختلف تحديد السلامة النَّحوية ههنا اِختلافًا جوهريًّا بالمقارنة مع ما جاء في المرحلة الأولى في كتاب" البنى النَّحوية ". فكل السِّمات السياقية (contextuals features) تكون مرتبطة بقاعدة معينة تقتصر حدوث العناصر المعجمية المتوفرة على هذه السِّمات على سياقات خاصة، وإنَّ مخالفة هذه القواعد يؤدي إلى إحداث جمل حائدة عن السلامة النَّحوية بطريقة أوبأخرى فينتج عن اِختراق القواعد الفئية جملاً مثل:

1-1- John found sad

جون وجد حزينًا

1-2- John elop sed that bill will come

جون يهرب أنَّ بيل سوف يأتي

1-3- John compelled

جون اضطر

1-4- John become bill to have

جون أصبح بيل للمغادرة

1-5- John persamded great anthority to bill [59، ص202]

جون اقنع قوة كبيرة لبيل

إنَّ هذه الجمل التي قدَّمها تشومسكي تتفاوت فيما بينها من حيث الصحة النَّحوية والقبولية الدلالية، فالخرق في الجملة الأولى يتمثل في <<اِستعمال الصفة (حزينًا) بعد الفعل المتعدي (find)>>[59، ص202]

ويعني أنَّ جملة (جون وجد حزينًا) غير سليمة من جهة اللـّفظ لورود الصفة (حزينًا) بعد الفعل المتعدي (find) على الرُّغم من سلامة جانبها الدلالي.

أمّا موضع الخرق في الجملة الثانية فيكمن في< < اِستعمال الفعل اللازم (يشرب) في موضع أفعال الرأي والتضمين>>[59، ص202]

ومراده أنَّ جملة (جون يشرب أنَّ بيل سوف يأتي) سليمة من جهة اللـّفظ إلا أنَّ جانبها المعنوي غير سليم لأنَّ الفعل (يشرب) يحمل معنى آخر غير المعنى الأصلي أوالحقيقي المراد، وهذا تجاوز يخص المعنى، أمّا الجملة الثالثة ففيها تجاوز يخص الجانب اللـّفظي وسببه <<اِستعمال الفعل المتعدي (يجبر) كفعل لازم، وهذا بحذف المفعول به>>[59، ص202]

وفيما يخص الخرق في الجملة الرابعة (جون أصبح بيل للمغادرة) فحاصل من اِستعمال الفعل اللازم (أصبح) الذي يستدعي بعده اِسمًا أوصفة كفعل متعدٍ يطلب مفعولاً به[59، ص202]

أمّا الخرق في جملة (جون أقنع قوة كبيرة لبيل) فناتج من اِستعمال الفعل (أقنع) بمعنى (أعفى)، ويرجع هذا التجاوز المرتكب إلى الجانب المعنوي، لأنَّ الفعلين (أقنع وأعفى) معناهما مختلف. فلكل فعل دلالته اللـّفظية الخاصة به[59، ص202]

ومما سبق نستخلص أنَّ اِختراق القواعد الفئية يؤدي إلى خروج التركيب عن السلامة النَّحوية، فيكون مرة التركيب سليمٌ في اللـّفظ، وغير ممكن من جهة المعنى، وقد يكون مرة أخرى سليم من جهة المعنى، وغير سليم من جهة اللـّفظ، وهذا دليل على إدخال المعنى في عملية التحليل اللِّساني عند تشومسكي.

كما ينتج عن اِختراق القواعد الانتقائية جملاً حائدة عن السلامة النَّحوية أيضًا، فمرة يكون الخرق على المستوى اللـّفظي، ومرة أخرى يكون الخرق على مستوى المعنى، ويكون مرة أخرى على مستوى اللـّفظ والمعنى معًا كما هوحاصل في الأمثلة التالية:

2-1- Colorless green ideas sleep furiously

- الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة

2-2- Golf plays John

- الغولف يلعب جون[59، ص202]

2-3- The boy may frighten sincerity

- قد يخاف الطفل الصدق

2-4- Misery loves company

- البؤس يحب المرافقة

2-5- They perform their leisure with diliyenc

- هم يؤدون أوقات فراغهم بسرعة

والملاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ غياب أحدّ القواعد الإنتقائية يؤدي إلى جمل حائدة عن السلامة النَّحوية كما في جملة (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة) فهي مثال سليم في اللّفظ، متناقض من جهة المعنى، لأنَّ عديم اللَّون لا يمكن أن يكون أخضرًا على أيِّ حال من الأحوال، بالإضافة إلى إنعدام التوافق بين معاني المفردات المنتظمة في الجملة، فأحدّ العناصر الأولية لمعنى الفعل " نام " هو(+ حي) بينما أحدّ عناصر معنى كلمة " فكر " هو(- حي)، لذلِك فإنَّ الكلمتين لا تتوافقان ولا ينتج عن إرتباطهما معنى مفهوما كما هوالحال في الجملة السابقة. في حين نستطيع القول: الرجل ينام، النِّساء ينمن، الأسود تنام.

وبنفس الطريقة نستطيع القول إنَّ أحدّ عناصر معنى كلمة " فكر " هو(- محسوس) بينما من عناصر معنى كلمة أخضر (+ محسوس) ولذلِك الكلمتان لا تتوافقان أيضًا فلا نستطيع

القول أفكار خضراء[47، ص325]

أمّا الجملة الثانية (الغولف يلعب جون) فهي مثال سليم من جهة اللّفظ والمعنى، أمّا الخرق في الجملة الثالثة: (البؤس يحب المرافقة) فيمس جانب المعنى ومع ذلِك فقد يصِّح مجازًا، أمّا جانبه النَّحوي فسليم ويشكل علاقة إسنادية ممكنة ومقبولة عقلاً وقياسًا، أمّا عن المثالين (4 و5) فهما جملتان سليمتان من جهة اللّفظ والمعنى.

ونستخلص مما سبق أنَّ تشومسكي يحتكم مرة إلى اللّفظ، ومرة إلى المعنى، ويجمع مرة أخرى بين اللّفظ والمعنى ليتضح لنا التطور الذي طرأ على مفهوم السلامة النَّحوية، إذ أصبح المثال الأقطع للسلامة النَّحوية الذي قدم في البنى النَّحوية غير سليم في "أوجه النظرية التركيبية " وفي هذا الصدد يقول تشومسكي:<<إنَّ السلسلات مثل (1-1 و1-2) التي تخترق القواعد الفئية الصارمة، والسلسلات مثل (2-1 و2-3) التي تخترق القواعد الإنتقائية، إنَّما هي سلسلات حائدة عن السلامة النَّحوية بصورة واضحة>>[59، ص203]

وبينما لم يكن تشومسكي يهتم بما إذا كانت الجمل التي يقدِّمها مثلاً عن السلامة النَّحوية وتحمل معنى أم لا. إنَّنا نراه هنا يغيِّر منظوره للمعنى وتقديره لهذا الجانب المهم من اللِّسان: فيقول <<إنَّ الجمل

التي تخترق القواعد الاِنتقائية غالبًا ما يمكن تفسيرها ككنايات... أومعانٍ مؤولة (connotation) بكيفية أوبأخرى مادام السياق الملائم المتفاوة التعقيد متوافرا...>>[59، ص209]

ويعني أنَّ جمل المجموعتين (الأولى والثانية) لابد أن تخضع إلى تأويل ما بطريقة أوبأخرى، وهي عملية صعبة تختلف باختلاف الحالات، في حين لا يدعوا الأمر إلى فرض تأويل ما في حالات الجمل المبنية بناءً جيِّدًا مثل:

3-1- Revolutionary new ideas appear infrequently

- الأفكار الثورية الجديدة حاضرة

3-2- John plays golf

- يلعب جون الغولف

3-3- sincerity may frighten The boy

- قد ترعب الصراحة الطفل

3-4- John loves company

- جون يحب الريف

2-5They perform their duty with intelligence [59، ص203]

- هم ينجزون واجبهم بذكاء

والملاحظ أنَّ جمل هذه المجموعة كلها سليمة من جهة اللفظ والمعنى، لأنَّها مبنية بناءًا جيِّدًا يتوافق وقواعد اللُّغة الإنجليزية الكامنة في ملكة الفرد، كما أنَّ جانبها الدلالي سليم أيضًا ولا تناقض بين مفرداته ولذا فهي جمل سليمة من جهة الدلالة، ولا تستدعي أيّ تأويل، بخلاف جمل المجموعتين الأولى والثانية، فالجمل الشاذة عن القواعد الفئية، والقواعد الاِنتقائية يمكن أن تُؤَوَلَ تأويلاً مجازيًّا في <<حالة إضفاء صفة الشخص على الأشياء... أوعن طريق الإيحاء بشرط أن يتوفر لها سياقًا مناسبًا أقل تعقيدًا...>>[59، ص203]

ويعني تشومسكي أنَّ الجمل الأقل قبولاً والأكثر صعوبة هي الجمل التي تحترم القواعد الاِنتقائية وتوظيف مميزات لفظية من المستوى العالي مثل الألفاظ الدالة على الأشياء القابلة للعد كما في الجملتين التاليتين:

1- The book who read was a best seller

2- Who you met is John [59، ص205]

فيرى تشومسكي أنَّه:<<لا يمكن ترجمة هاتين الجملتين بدرجة تجعل الخروقات الموجودة فيهما تظهر بصورة جلية، فالخرق في الجملة الأولى يتمثل في اِستعمال الضمير المخصص للإنسان للدلالة

علـى اِسـم شـيء، أمّـا الخـرق فـي الجملـة الثانيـة فيتمثـل فـي إضـفاء ذوات غيـر بشـرية علـى الإنسان>>[59، ص205]

ويعني أنَّ الجملتين السابقتين غير مقبولتين لغياب أحدّ القواعد التي توظف المميزات البشرية*على الرغم من إمكانية تأويلها.

وهكذا يتدخل المكون المعنوي الذي لم يكن له أيّ دور في بادئ الأمر لتحديد السلامة النَّحوية لأنَّ:<<إسناد القواعد الاِنتقائية للمكون المعنوي، يجعل المكون التركيبي لا يهتم بالمستويات السفلية من السلامة النَّحوية، بل يتركها للمكون المعنوي>>[59، ص157]

وعلى الرغم من اعتراف تشومسكي بأهمية المكون الدلالي إلا أنَّه ظل عنصرٌ تفسيريًا لا غير، ومنه ندرك السبب الذي جعل صاحب النَّحوالتوليدي التحويلي يرى السلامة النَّحوية ثلاث درجات يحتكم فيهما إلى المزاوجة الصريحة بين المقياسين اللّفظي والمعنوي مرة، ويعتمد على اللّفظ مرة أخرى، وعلى المعنى من جهة أخرى كما في الأمثلة التالية:

1- جملة تركيبها النَّحوي والمعنوي سليم مثل:

1- Revolutionary new ideas appear infrequently

- الأفكار الثورية الجديدة حاضرة

2- جملة تركيبها النَّحوي سليم، وجانبها المعنوي متناقض

2- Colorless green ideas sleep furiously

- الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة

3- جملة تركيبها اللّفظي غير سليم، وجانبها المعنوي أيضًا غير مقبول، وغير ممكن نحو

3- Furiously sleep ideas green colorless

- غاضبة تنام عديمة اللون الخضراء الأفكار

تمثل هذه الجمل درجات السلامة النَّحوية التي جاء بها تشومسكي في المرحلة الثانية من تطور نظريته اللّسانية

---

* اِنبثقت فكرة العناصر الدَّلالية من دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين القواعد النَّحوية والقواعد الدَّلالية وخاصة عندما اِصطدم علماء اللُّغة التوليديون ببعض التراكيب الصحيحة نحويًّا ولكنها غير مستقيمة دلاليًّا التي وصفوها بأنَّها جمل غامضة Anbigauis أوبلا معنى، ومن الأمثلة التي تداولها علماء اللُّغة المعاصرون للدلالة على هذا النوع من التراكيب، والجملة التي قدمها تشومسكي (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غامضة) وهي جملة سليمة من جهة الصناعة النَّحوية ومع ذلِك فهي غير مقبولة من جهة المعنى، ولذلِك حاول علماء اللُّغة تحليل المفردات إلى العناصر الدَّلالية وأطلقوا على كل عنصر منها اِسم السميم (seememe) وهو أصغر وحدة دلالية تتألف منها الكلمة، ينظر: نعوم = = تشومسكي – اللُّغة والمسؤولية – ترجمة وتمهيد وتعليق الدكتور حسام البهنساوي – تقديم – رمضان عبد التواب – مكتبة زهراء الشرق – القاهرة – د ط – 1999 – ص 244 - 245

ومـن المفـاهيم التـي شـاع اِسـتعمالها فـي اللّسـانيات التوليديـة التحويليـة مفهومـا النَّحويـة grammaticalité، والمقبولية Acceptabilité، ويطلق تشومسكي على الجملة السليمة أوالصحيحة اِسم الأصولية ويعني بها: <<الجملة المركبة على نحو جيِّد، وهي غير أصولية إذا اِنحرفت عن المبادئ التي تحدد الأصولية في اللُّغة، أي القواعد الضمنية التي تقود عملية الكلام التي يطبقها متكلِّم اللُّغة بصورة لا شعورية>>[46، ص111]

كما يرى أنَّ <<الأصولية لا تنحرف عن المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي>>[46، ص111]

ويبدو أنَّ " ريمون طحان " قد تأثر بهذه الطروحات معتبرًا أنَّ الجملة لابد أن <<تخضع لقواعد أصولية ولتنظيم مخالف، ويستطيع المتكلِّم في كل لحظة أن ينطق بإتباعه قواعد معينة. جملاً صحيحة، أوأن يفهم بالعودة إلى تلك القواعد جملاً أصولية يسمعها أويقرأها لأوَّل مرة. ولذا يحق لنا أن نضع ثُبوت القواعد العامة التي تُراعى في صوغ الجملة وأن نضيف العناصر الجملية التي تتداخل وتتضافر ليتوالد اِنطلاقًا من تنظيم محدود غير متناهٍ من الجمل>>[28، ص47]

ويعني هذا الكلام أنَّ "ريمون طحان" قد اعتمد على فكرة أصولية الجملة والقواعد الكلية أوالعامة أيضًا بالإضافة إلى الخاصية اللامحدودة في توليد الجمل، وهذه نفسها أفكار العالم اللّساني تشومسكي.

إنَّ كفاءة المتكلِّم تتجلى حدسيًّا عبر ممارساته اللّغوية وهي التي تجعله قادرًا على إطلاق أحكام على ما يسمع من جمل أصحيحة أم لا ويتم ذلِك اِنطلاقًا من إدراكه للغته الأصلية وممارسته إيَّاها. فعندما ميّز " تشومسكي " بين الملكة والتأدية، ميَّز أيضًا بين مستوى تابع للملكة وهوالنَّحوية " grammaticalité" ومستوى آخر تابع للتأدية وهو الاِستحسان " Acceptabilité" فيقول:<<لابد أن نميّز بين مفهوم السلامة النَّحوية ومفهوم الاِستحسان، فالاِستحسان مفهوم ينتمي إلى دراسة التأدية بينما النَّحوية تنتمي إلى دراسة الملكة>>[59، ص23]

ولما كانت النَّحوية مفهومًا تابعًا للملكة وناتجة عن حدس الأفراد المتكلِّمين قُوبلت بكثير من التعليقات، الأمر الذي جعل " Ruwet" يُشير إلى شيء مما وُسمت به النَّحوية فيقول <<إنَّ تصور القواعدية لا يرى شيئًا آخر سوى تصور عمل به ضمنيًّا الألسنيون وصولاً إلى تحديد أكثر دقة وعلمية، إنَّ هذا التصور يُسهم في تجنب اِلتباسات تنجم عن اِستعمال مفاهيم غامضة مثل مفهوم "الجملة الممكنة "، أوالأخرى "غير الممكنة " ومفهوم "الجملة الموجودة" أو"غير الموجودة "، و"الجملة السليمة"، أو"غير السليمة"...>> [58، ص41]

ومراده أنَّ تشومسكي يبحث في مستويات الجمل الممكنة، وغير الممكنة، والسليمة وغير السليمة، والموجودة وغير الموجودة. من جهة النَّحو والدلالة، والشيء الأساسي الذي يبحث عنه هو كيفية عمل الملكة اللّغوية التي تمكن الفرد من أن يسمع ويتكلّم من جهة ويعيِّ ما يسمع ويتكلّم من جهة أخرى.

ونعودُ مرة أخرى لنقول: أنَّنا لو تقدمنا بجمل معينة إلى متكلِّم ما فالشيء الذي يفعله هو أن يُبدي رأيه في درجة اِستحسانه لتلك الجمل لا غير، والملاحظ أنَّ المتكلِّم يستحسن جملاً أكثر من غيرها نظرًا لتكوينه الخاص وانتمائه الطبقي والثقافي، ولا يمكن للتأدية أن تكون بعيدة عن تأثير هذه العوامل وهذا ما يُذكرنا بتحديد " تشومسكي " للنحو التوليدي <<...لا أعني بالنَّحو التوليدي إلا ذلِك النّظام من القواعد الذي يُنسب بطريقة واضحة ومحددة تحديدًا تامّا أوصافا بنوية للجمل، وبديهي أن يكون المتكلّم بلسان معين قد سيطر واِستنبط نحوًا تفريعيًا يُعبِّر عن معرفته للسانه>>[59، ص19].

وما يقصده " تشومسكي " بالنَّحو التوليدي التحويلي إنَّما هو عبارة عن صياغة واضحة للعمليات التي تجري في خلد المتكلِّم بلغة ما لتؤدي إلى إنتاج جمل تستحسنها الجماعة اللـّغوية التي تنتمي إليها والتي تحمل هي الأخرى هذه العمليات في أذهانها.

وهذه العمليات خارجة عن إرادة المتكلِّم فتتم بطريقة غير شعورية تفرضها الجماعة اللـّغوية أولنقل المجتمع اللـّغوي، فالمتكلِّم الذي ينتمي إلى فئة اجتماعية معينة تلهجَ بأسلوب معين لا يمكنه أنَّ يستحسن أسلوبًا آخر أكثر مما يستحسن أسلوبه ولا نستطيع طبعًا أن نحكم على أساليب أخرى بعدم السلامة لمجرد أنَّها أساليب لا نستعملها وإن حصل ذلِك لا يمكن أن نحكم على أسلوب بالسلامة، وعلى الآخر بعدمها ولكي نِوضح ما قلناه نستشهد بأمثلة جاء بها " Ruwet " تدليلاً وتفسيرًا للسلامة النَّحوية

- Je n'ai rien vu [2a]
- Je n'ai vu rien [2b]
- J'ai rien vu [11a]
- J'ai vu rien [11b] [58، ص38]

يعتبر "Ruwet " أيّ نحو معياري للغة الفرنسية من النـَّوع التقليدي لن يقبل إلا المثال [2a] كمثال سليم، فالواقع أنَّ المثال [11a] مثال سليم أيضًا لكن سلامته تتأكد في أسلوب آخر من اللُّغة الفرنسية، ولواِعتبرنا الآن المثال [2a] أُخذ من أسلوب ما للغة الفرنسية نُسَميه أسلوب (أ)، وأنَّ [11a] أُخذ من أسلوب ثان للغة الفرنسية نُسَميه أسلوب (ب)، فإنَّ المتكلِّم بالأسلوب (أ) سيقبل ويستحسن المثال [2a]، وهذا أمرٌ طبيعي لأنَّ لغة غيره تعتبر

دائمًا ناقصة بالنسبة إلى اللُّغة التي يستعملها الإنسان في مجتمعه كما أنَّه يعتبر كلماتها أصح من الكلمات التي تستعملها مجتمعات أخرى للتعبير على نفس المفاهيم.

ونستنتج من كلام "Ruwet " أنَّ الاختلاف في درجة السلامة النَّحوية ليس له أيُّ علاقة بالاختلاف اللَّهجي[1]

ولهذا السبب بالذات يجب أن نُميِّز بين مفهوم الصِّحة النَّحوية (Correction grammatical)، ومفهوم السلامة النَّحوية (grammaticalité) لأنَّ الأول يُوحي بوجود نحو معياري يستهين بالاِختلافات اللَّهجية بل أكثر من ذلِك يرفض هذا الاختلاف بحذافيره ويعتبره لحنًا لكنَّ النَّحو التوليدي التحويلي، لم يقم على رفض الاِختلافات اللَّهجية مهما كانت بوصفها لمفهوم السلامة النَّحوية، ويعني هذا أنّ النَّحو التوليدي التحويلي يعترف بوجود سلامة نحوية لكل لهجة من اللَّهجات يقول " Ruwet " <<يقال عن جملة أنها سليمة من حيث النَّحو إذا كانت جيِّدة التركيب، ويُقال عن جملة أخرى أنّها غير سليمة إذا حادت بكيفية من الكيفيات عن المبادئ التي تحدِّد السلامة النَّحوية في هذا اللّسان>>[2].[58، ص32]

فالمقياس الذي يقوم على أساسه التمييز بين الجمل السليمة وغير السليمة يتمثل حسب تشومسكي في المعرفة الحدسية للمتكلم المستمع المثالي لأنَّ الجمل المولدة عن النَّحويجب أن تكون مقبولة عند المتكلّم الفصيح، ويرى "جون لينز" أنَّ " تشومسكي" <<قدم حدس أبناء اللُّغة على أنَّه دليل مستقل وأصلي في الحكم على الجمل، أمّا ما يقدّمونه من شرح أوتفسير بين يدي هذا الحدس فقد عدّة دليلا ثانويّا في عملية توليد الجمل>>[26، ص79].

وقد واصل "جون لينز" كلامه معتبرا أنَّ <<حدس أبناء اللُّغة إنما هو جزء من المادة اللّغوية التي ينبغي على قواعد اللُّغة أن تفسِّرها وتعللها، بل قد أصبح يعتمد على صدق الحدس أكثر من ذي قبل عندما كان مهتما باختباره بواسطة إجراءات فنية دقيقة "Operational techniques">>[26، ص79]

وبما أن الكفاءة اللّغوية غير قابلة للملاحظة والدراسة التجريبية المباشرة كانت <<الوسيلة الوحيدة للكشف عن هذا النّظام الذهني هي الاِستبطان.intrapection والذي يساعدنا على إصدار أحكام على كل الجمل التي تتمتع بالصحة النَّحوية grammaticalité والمقبولية Acceptabilité>>.[23، ص230]

---

[1]/- "Il s'agit donc de ne pas confondre des différences d'ordre Dialectal avec des différences dont le degré de grammaticalité".
Ibid- introduction à la grammaire générative - P38-39

[2]/- "Une phrase dit grammaticale dons une langue donné, seille est bien formée: elle est die a grammaticale … seille, secarte, d'une manier ou d'une des pricipesqué définissent la grammaticalité donc cette langue " Ruwet.
Introduction à la grammaire générative, P32.

ومحصلة القول أنـّه لا يمكن تصور نحو دون معنى أوالعكس، لأن البحث في هذه المسألة إنّما هو بحث في صميم السلامة النَّحوية ودرجاتها التي يجب أن تناقش انطلاقا من معرفة هذه الثنائية (نحو، ودلالة) وهو سبب جعل القبولية عند تشومسكي درجات تتعلق بأحكام جماعة المتكلمين على نصوص وأقوال معينة لأنّه <<لا ينحصر الحكم على أصولية جملة بقبولها أورفضها وإنَّما ينص الحكم على وجود درجات متباينة (مختلفة) من حيث النظرة إلى الجمل لأنَّ الجملة غير الأصولية تتباين بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللُّغة، وبالتالي ترتبط درجة غير أصولية الجملة بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف عنها الجملة>>.[46، ص111]

ويُلخص الدكتور "محمد فتيح" مجموعة من القضايا التي تتعلق بمفهوم القبولية كما تصورها "تشومسكي " في قوله: <<يشير مصطلح القبولية إلى الجمل السهلة والطبيعية التي لا تحتاج إلى تحليل يستخدم الورقة والقلم، ولا تتسم بأيّ صورة من صور الغرابة والشذوذ>>.[59، ص23]

نلاحظ أنَّ تشومسكي على الرُّغم من أنَّه يركز على الجانب الفردي، إلا أنَّه يخرج من هذا المجال الضيِّق إلى المجال الاجتماعي بإدخاله مفهوم الاستحسان في نظريته. ويتابع ليقول: <<إنَّ الجمل الأكثر تقبلا هي التي يحتمل أداؤها بصورة أكبر وفهمها بسهولة أزيد، والتي هي طبيعية بصورة ما وأقرب ما تكون إلى الإتقان...>>.[59، ص23]

والملاحظ أنَّ هناك استعمالا لكلمة جملة (sentence) مفهوم ينتمي إلى الملكة أوالنَّحو بمعنى ملفوظ أوقول (utterance) الذي ينتمي إلى التأدية، على الرُّغم من تمييزه تمييزا صارما بين الملكة والتأدية، والنَّحوية والاستحسان والسؤال الذي نطرحه هنا على أي أساس نحكم على تلفظ ما أنَّه مقبول وطبيعي، وعلى آخر بأنَّه غريب وغير مقبول ؟ هل بالاحتكام إلى النَّحو فقط؟ فطبعا لا لأنَّ <<نحوية الجمل تُعد عاملا واحدا فقط ضمن مجموعة العوامل التي تحدد مقبولية الجملة>>[59، ص23].

وهناك جمل كثيرة تقبل من بعض المتكلمين وترفض من بعضهم الأخرى، أي يستحسنها البعض ولا يستحسنها البعض الآخر نظرا لعدة عوامل ومن بينها الإِختلافات اللّهجية ومن ذلك قول تشومسكي <<إنّ مسألة تقبل الجملة ما هي إلا مسألة درجة فقط، فهناك جمل أكثر مقبولية من غيرها>>.[59، ص23]

ومن أمثلة ذلك:

أ) ـ من تظن أنّ عليّا كان يود أخوه الذي حصل على الدكتوراه من إنجلترا عام 1980 أن يزور عمه شقيقه.

ب) ـ من تظن عليّا كان يود أن يزوره ؟.

فالملاحظ أنَّ الجملة الأكثر تقبلا واستحسانا هي الجملة (ب) لأنَّها الأسهل والأكثر دقة واختصارا من (ب).[51، ص49]

ويُواصل تشومسكي في تحديده لدرجات القبولية قائلا: <<تشير نحوية الجمل إلى حقيقة وهي أنَّ بمقدور قواعد اللُّغة التقليدية أن تحدد للجمل تأويلا ما حتّى ولو كانت تحتل درجة دنيا في سلم القبولية>>[59، ص23]

ويعني هذا الكلام أنَّ القواعد التقليدية بالرُّغم من أنَّها لا تحدد مفهوم السلامة النَّحوية إلا من زاوية واحدة وهي الاعتماد على صحة القواعد فهذا لا يعني أنَّ تشومسكي يرفضها أويتخلى عنها وإنَّما هي أيضًا من بين العوامل التي تساهم في تحقيق درجات السلامة النَّحوية، حتى وإن كانت تحتل مرتبة دنيا في سلم القبولية النَّحوية.

وفي الأخير يرى تشومسكي أنَّ مفهوم القبولية يرتبط بالأداء، في حين ترتبط النَّحوية بالملكة [59، ص23]

كما ذهب "J. Dibois" إلى نفس الفكرة في قوله: <<يرتبط مفهوم القبولية بنموذج التأدية، وهي ليست مختلفة حسب تبعيتها لقواعد النَّحو، ولكن أيضًا تتبع قواعد معينة عن طريق "سياق الحال " أوعن طريق الخصائص النفسية للفاعل المتكلِّم، وللقبولية درجات تعود إلى طول محدد، ويتنوع عدم القبول تبعًا للجملة المكتوبة أوالمنطوقة بالنسبة لمرسليها ومستقبليها>>[55، ص05]

وخلاصة القول أنَّ تقديم مفهوم للنَّحوية هو أمر صعب وفي غاية التعقيد نظرًا لكونِّها ذات أبعاد تجريدية، فكثيرًا ما نجد جملاً نحوية لكنَّها غير مقبولة ولذلِك ألحَّ "تشومسكي" مرارًا على عدم الخلط بين جملة نحوية "grammaticalité"

والجملة القابلة للتفسير دلاليًا: فمن الواضح أنَّ الجملة النَّحوية لا تشبَّه بجملة يكون تفسيرهـــا ممكنًـــا ومثال ذلِك: الشِّراع المسمـــوحُ به قانونًا يقبل الوردة الخضـــراء " La voile licite accepte la rose verte" فهذه الجملة مستقيمة من جهة اللّفظ لأنَّها تُوافق قواعد النَّحو، وهذا ما يتعلق بما أسماه اللّسانيون المحدثون بالقبولية "L'acceptabilité" وهذه الأخيرة ترجع إلى الأداء " la performance "، ومن ثمَّ فهي مخالفة لمفهوم القواعدية "la nation grammaticalité" المنتميـــة إلى الكفـــــاءة "la compétence" ومن أمثلة ذلك أيضًا" الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة"[45، ص49]

فهذه الجملة سليمة من جهة اللّفظ لأنَّ جانبها النَّحوي سليم ويشكل علاقة إسنادية ممكنة ومقبولة عقلاً، إلا أنَّها متناقضة من جهة المعنى لأنَّ آخرها يناقض أولها ، فعديم اللون لا يمكن أنَّ يكون اخضرًا في أيِّ حال من الأحوال.

مسألة الجملة الملائمة لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا: ويعني هذا أنَّ الجملة الأصولية تتوافق مع معرفة المتكلم الضمنية بقواعد لغته، ولا تتماشى مع معرفتنا بالعالم المحيط بنا [45، ص49] مثل جملة "La lune est carrée" "القمر مربع" فهذه الجملة تركيبها النَّحوي سليم وخال من أي تجاوز للقواعد النَّحوية لكنَّها غير سليمة من جهة المعنى لمخالفتها للواقع أوالحقيقة، لأنَّ القمر دائري الشكل وليس مربعاً، إلا أنَّ هذا التركيب قد يُفسر تفسيرا مجازيا "métaphoriquement" بخلاف جملة "الرجل الميِّت حي" فيبدو جانبها النَّحوي سليم ويشكل علاقة إسنادية ممكنة ومقبولة عقلا، لكنَّ جانبها المعنوي غير ممكن ومتناقض لأنَّنا لا يمكن أن نتصور رجلا ميِّتاً وفي نفس الوقت حياً فأمّا أن يكون حياً أوميِّتاً.

مسألة الجملة الصحيحة نحويًّا: ومعناها أنَّ مفهوم الجملة الأصولية لا يقابل مفهوم الجملة الصحيحة لارتباط مفهوم الجملة الصحيحة نحويا بالقواعد المعيارية في حين ترتبط الجملة الأصولية بالقواعد الكامنة في خلد المتكلِّم[45، ص49]

ومما سبق نستخلص أنَّ السلامة النَّحوية (grammaticalité et acceptabilité) هي تركيب بنيته النَّحوية مستقيمة أي وحداته المؤلفة منها متطابقة مع قواعد نحو هذه اللُّغة وتلك، وجانبه الدلالي سليم وخالٍ من التناقض المعنوي أيضا، وعلاوة على ما سبق فإنَّ جورج مونان يرى أنَّ مفهوم النَّحوية يتصل بكل ما هو متكامل وغير متناقض (la notion de grammaticalité rejoint celle de décidabilité). مضيفًا أنَّ

<<جملة اللُّغة (ل) تُعدُّ نحوية إذا كانت مولدة من قبل نحو "grammaire" من (ل). أي إذا كان بإمكاننا أن نقرِّر انتماءها إلى مجموعة مولَّدة "Engendrées"...>>[57، ص158].

وجملة القول أنَّ مفهوم النَّحوية لا يمكن أن يحدد بسهولة لأنَّها ذات بعد تجريدي تابع للملكة، أمّا مفهوم الاِستحسان أوالقبولية فهو خاص بأحكام جماعة المتكلِّمين. فهو مفهوم تابع للتأدية ومن هنا يمكن استنتاج تقابلين مهمين وهما.

- الكفاءة / الأداء القواعدية / النَّحو
- القواعدية / القبولية المتكلِّم الأصلي / الكلام درجات

ويمكن توضيح العلاقة بين هذين التقابلين كما يلي:

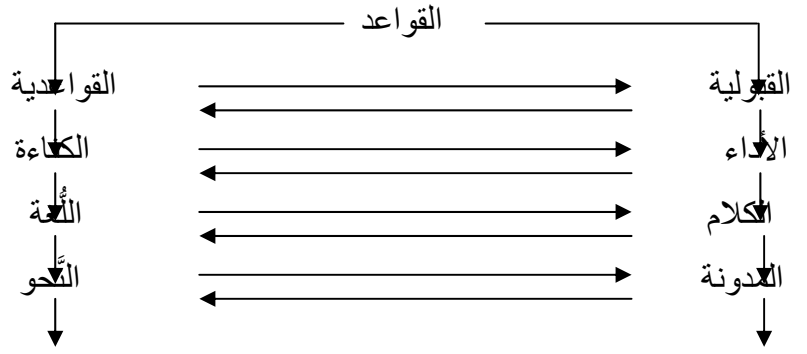

جمل منتهية ب ل غير منتهية

وخلاصة القول أنَّ ثنائية الملكة والتأدية يتبعها ما يسمى بالنُّحوية، والمقبولية، والمفهوم الذي نستقر عنده هو أنَّ النحوية تعني ذلك النّظام من القواعد النُّحوية المجردة التي تُخوِل لنا الحكم على جملة ما بأنَّها نحوية إذا وافقت القواعد النَّحوية، والقواعد الفيئية معًا، ويقال عن جملة بأنَّها غير نَّحوية إذا زاغت بكيفية من الكيفيات عن قواعد اللغة، أمّا عن مفهوم المقبولية أوالاِستحسان فهو مفهوم تابع لتأدية ويصدر عن أحكام جماعة المتكلمين، وتكون بدرجات متفاوتة أيضاً، ويمكن أن تقبل جملة ما على أساس انتماءاتنا الاِجتماعية، ونرفض أخرى لأسباب قد تكون نفسية أواِجتماعية، ومن ثمَّ ندركَ أنَّ الأسس المعتمدة في التمييز بين نَّحوية الجمل أوعدمها وهي:

الأساس النُّحوي وهو عبارة عن مطابقة الجملة لجهاز القواعد النُّحوي أي إذا كانت الجملة فعلية فلابد أن نتبع نظام (فعل+ فاعل+ مفعول به)، وإذا كانت الجملة اِسمية فلا بد من نظام مبتدأ (مسند إليه)+ خبر(مسند)

أمّا عن الأساس الدلالي، فهو أنَّ تحمل الجملة معنى يحسن السكوت عليه.

2.2 أوجه الاختلاف والتشابه

قد رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل أنَّ السلامة النَّحوية هي مفهوم رياضي مجرد لم يتوصل إليه المحدثون إلا في اللّسانيات ماعدا "تشومسكي" عندما ميّز بين الجمل النَّحوية وغير النَّحوية، فالمتكلم السامع المثالي في لغة ما يُدرك من خلال قوانين محددة هي المعرفة اللّغوية أوقواعد إنتاج الكلام وفهمه أوالآلة المولدة كما يسميها تشومسكي الجمل المستقيمة المحالة، أوالجمل غير المستقيمة في القياس والاِستعمال، أمّا إذا كان المتكلّم مصابًا بحالات السهو أوالنسيان أوقصور في الذاكرة...فإن كلامه بالضرورة قد يكون معرضًا للخطأ الذي يكون سببًا في إنتاج جمل غير قوا عدية التي تفتقر لقواعد الكفاءة الجيِّدة، وعليه فإن تأدية المتكلِّم المصاب بهذه الحالات قد تكون نسبية نوعاً ما، ولهذا السبب يراها تشومسكي درجات متفاوتة من حيثُ القوة والضُّعف، فمنها ما هو سليم في القياس والاِستعمال، ومنهما ماهو سليم في القياس فاسدٌ في الاِستعمال، ومنها ماهوفاسدٌ في القياس والاِستعمال معاً، ومنها ماهوسليم في القياس فاسدٌ في الاِستعمال (يُنافي مقتضى الحال)، والشيء نفسه لاحظناه في الفصل الأول من هذا البحث عندما تعرضنا لمفهوم الاستقامة والإحالة وضروبهما المهملة والمستعملة في القياس عند الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة الأوائل المؤسسين لعلم النَّحو.

ولمفهومي الاستقامة والإحالة في النَّحو العربي شيء من التشابه مع مفهوم الجملة الأصولية وغير الأصولية في النَّحو التّوليدي التحويلي، وعليه فقد ارتأينا أن نجعل الفصل الثالث من هذا البحث للمقارنة بين المفهومين في النَّحو العربي، ونظرية النَّحو التوليدي التحويلي حتّى نتمكن من رصد أوجه التّشابه والاختلاف بين المفهومين، وعلى هذا الأساس فهل تستوي الاستقامة والقبول في النَّحو العربي والنَّحو التوّليدي التُّحويلي ؟، وإذا كان ذلِك كذلِك فهل يوجد تقاربٌ بين مفهوم سيبويه لاستقامة الكلام، ومفهوم تشومسكي لأصولية الجملة أم لا؟ وما هي الأسس والمعايير التي يعتمدها كل منهما في الحكم على الجمل من حيث سلامتها وعدم سلامتها ؟، وهل المقياس اللّفظي كافٍ لضبط سلامة الجمل أم لا ؟.

فكلّ هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل إن شاء اللهُ تعالى.

1.2.2. أوجه الاختلاف

عند الموازنة الدقيقة بين ما ذكره سيبويه عن استقامة الكلام وعدمه، وما جاء به تشومسكي عن الجمل الأصولية وغير الأصولية نلاحظ أن سيبويه قد استعمل مصطلح الكلام لا الجملة واعتبره الوحدة الأساسية في عملية التُّحليل اللّغوي وبرهن على ذلِك في أكثر من موضع حتى قال: <<هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة>> ولم يقل <<هذا باب الاستقامة من الجمل والإحالة>>، وعندما تحدث أيضا عن الشَّرط والجزاء لم يستعمل جملة الشَّرط والجزاء لأنٌ <<المسوغ العلمي لاستخدام مصطلح الكلام هوأنّه أكثر تحديدًا من الجملة، فالكلام يمكن أن يكون صوتاً أوكلمة أوعبارةً أوجملة، مادام ذا فائدة، وهذا ما جعل سيبويه يتحدث عن جملة الشَّرط بمصطلح أسماه باب ما يجازى به من الأسماء والحروف>>[36، ص42]

وهذا الكلام دليل قويٌ على أنٌ سيبويه انطلق من الواقع اللّغوي أوالاِستعمال اللّغوي عن طريق مشابهة الأعراب الأقحاح.

وأخذ اللُّغة عنهم مباشرة، وهذا الاتجاه الذي اهتدى إليه سيبويه في دراسة اللُّغة <<يبرز من خلال الاِستعمال أي التُّداول الفعلي لها>>

وهذا دليل على أنٌ سيبويه قد انطلق من الواقع اللّغوي باعتباره مرآة تعكس كفاءات المتكلمين العرب ليتمكن من استنباط القواعد والقوانين التي تحكم اللُّغة، بخلاف تشومسكي الذي ينطلق من الجملة ويعتبرها <<الوحدة الأساسية، ونميز فيها بين البنية الظاهرية والبنية العميقة، وتكون العلاقات المعنوية في البنية العميقة للجملة واضحة تماماً، وتنتظم القواعد التحويلية العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية للجملة>>[25، ص120]

ويعني أن النَّظرية التُّوليدية التّحويلية تنطلق من قاعدة تركيب الجملة بوصفها موضوع الدراسة اللُّسانية، وتتقيد بوضع وصف بنياني يقدم كافة المعلومات عن الجملة وعناصرها المشكلة لها، وهذا مؤشر على أنَّ تشومسكي ينطلق من الجملة لا الكلام لأنَّ نظرته نحويَّة تنطلق من الملكة وتبحث فيها ولا تهتم بالاِستعمال اللّغوي، بخلاف النّحاة الأوائل المؤسسين لعلم النَّحو فقد انطلقوا من الواقع اللّغوي برصدهم لمختلف الاِستعمالات اللّغوية لاستخلاص القواعد النَّحوية والصرفية التي تحكم اللُّغة وهذا تطور ملحوظ أثبتته الدراسات اللّسانية الحديثة وخاصة المدرسة السيِّاقية أوالتخاطبية التي ترى بوجود توقعات بين المخاطبين وترمي إلى وجود أصول خطابية تتحكم وتضبط سلوكا تهم ومن الواضح أنها <<تعنى بالأداء وليس بالكفاءة خلافا للتوليديين>>[40، ص103]

ويعني أن اللّسانيات التوليدية التحويلية قد اهتمت بالجوانب الصورية والذهنية أكثر من اهتمامها بالاِستعمال اللّغوي ولهذا السبب زاد عزوف مختلف الباحثين عن الدِّراسات التي لا تأخذ في حسبانها العناصر السياقية والجوانب التخاطبية في دراسة اللُّغة وفي هذا الشأن يقول الدكتور محمد عليّ يونس: <<ومنذ السبعينيات توالت الانتقادات للدراسات التي تجعل من الجملة وحدة للتحليل اللّغوي، وزاد عزوف مختلف الباحثين عن الدراسات التي لا تأخذ في حساباتها العناصر السياقية والجوانب التخاطبية في دراسة اللُّغة>>[40، ص103]

وخلاصة القول أنَّ سيبويه في تحليله للُغة ينطلق من الكلام ويعنى بالجوانب التخاطبية والسياقية بخلاف تشومسكي الذي ينطلق من الجملة ويجعلها الوحدة الأساسية في التحليل اللّغوي، ولا ينظر في السيِّاق، لأنَّه يريد دراسة اللُّغة دراسة علمية قائمة على اللُّغة.ذاتها ولهذا <<يُهملون الموقف أوالمقام الذي تقال فيه الجمل، ليس لأنَّ المقام لا أهمية له في تحديد معاني الجمل، بل لأنَّ هذا العنصر يضيف صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللّغوي المنظم، وهو عنصر تصعب دراسته بشكل علمي منظم، كذلك فإنَّ دراسته تترك لفئة أخرى من علماء اللُّغة هم الباحثون في الجانب الاجتماعي منها أي فيما أصبح يُسمى الآن بعلم اللُّغة الاِجتماعي>>[47]

فهذا وجه من أوجه الاختلاف بين سيبويه وتشومسكي، فالأول ينطلق من الكلام ويُعني بالسيِّاق في عملية التحليل اللّغوي، والثاني ينطلق من الجملة ويُلغي السيِّاق نظراً للصّعوبة التي يفِرضّها كما يرى الدكتور "نايف خرما ".

أمّا الوجه الثاني من أوجه الاختلاف بين سيبويه وتشومسكي في حديثهما عن السَّلامة النَّحويَّة هو تلك الممكنات العقلية المهملة والمستعملة في القياس من ضروب الاستقامة والإحالة.

فالواضِح أنَّ السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية في النَّحو العربي إنَّما تقوم على فكرة الممكن التي يفترض فيها القياس وقسمة التركيب عدَّة ممكنات عقلية مهملة ومستعملة وهو ما لاحظناه في النَّحو

التّوليدي التّحويلي، فالمنطلق الذي صنّف على إثره سيبويه وتشومسكي الكلام واحدّ إلا أنّهما يختلفان في عدد الممكنات المهملة والمستعملة من درجات الاستقامة والإحالة.

فقد افترض سيبويه خمسة احتمالات منها الممكنة وغير الممكنة في القياس من ضروب الاستقامة والإحالة وهي كالآتي:

1- الكلام المستقيم الحسن مثل: أتيتك أمسِ، وسآتيكَ غداً

2- الكلام المستقيم الكذب مثل: حملتُ الجبل، وشربتُ ماءَ البحرِ

3- الكلام المستقيم القبيح مثل قدْ زيدًا رأيتُ، وكي زيدُنْ يأتيكَ

4- الكلام المحال: أتيتك غداً، وسيأتيك أمسِ

5- محال كذب مثل: سوف أشرب ماء البحر أمسِ.

فهذه ضروب الاستقامة والإحالة التي ذكرها سيبويه فمنها ما يقبله العقل والقياس ويخرج للاستعمال، ومنها ما هو مقبول في القياس مرفوض في الاِستعمال وهو الكلام (المستقيم الكذب، والمحال، والمحال الكذب). ومنها ما يقبله الاِستعمال والواقع اللّغوي لكنه مخالف للقياس. وهو الكلام القبيح.

والملاحظ أن سيبويه لم يأت على ذكر المحال الحسن والمحال القبيح لأنٌّ <<الكلام الذي يُستحال تركيبه في اللُّغة ليس بمقدورنا أن نصفه بالحسن أوالقبيح في حين بإمكان الكلام أن يكون محالاً وكذبًا في الوقت نفسه>>[45، ص13]

فالكلام عند سيبويه قسمان اثنان، وإنٌّ مقارنة فاحصة تؤكدٌ لنا بوضوح مدى الصِّلة بين مصطلحي الكلام المستقيم والمحال عند سيبويه، وبين مصطلحي الجملة الأصولية وغير الأصولية عند تشومسكي، لكننا لا ننفي إلى جانب هذين المصطلحين الأساسين وجود مصطلحات أخرى تتصل بالمحال والمستقيم وهي: جيِّد وعربي، وجائز وكثير، وأقوى، وأقيس، وأخبث، وغلط، وأجود، وقبيح، وحسن وجميل، ومحال، ومحال ليس فيه نقض...الخ

فقسمة التركيب عند النّحاة العرب تفترض خمسة ممكنات مهملة ومستعملة في القياس كما هو مبيٌّن في الجدول الآتي:

المصطلح	المثال	تفسير الكلام
1 - الكلام المستقيم الحسن	أتيتك أمسِ سآتيك غداً	إنٌّ هاتين الجملتين سليمتان في القياس والاِستعمال معاً، فهما متناسبتان مع القواعد التركيبية التي تحكم العلاقة بين الفعل والفاعل والظرف الزمني في اللُّغة العربية فقد جاء الفعل (أتى) دالاً على الماضي متوافقا والظرف (أمس) الحامل لدلالة الماضي، في حين جاء الفعل (سآتي) دالاً

		على المستقبل متماشياً والظرف(غداً) الدال على زمن المستقبل، وهذا التوافق بين الفعل والفاعل والظرف جعل الكلام مستقيماً حسنا سليمًا في اللّفظ والمعنى.
- المستقيم الكـذب	- حملت الجبل - وشربت ماء البحر	فهاتان الجملتان سليمتان في القياس، غير جائزتين في الاِستعمال لأنُّهما تشكلان علاقة إسنا دية مقبولة عقلا وقياساً، إلا أنهما غير مقبولتين من حيث دلالتهما، فالجملتان راعتا قواعد التصنيف الجزئي في التركيب النَّحوي في حين نجدهما وقد انتقضتا قواعد الإسقاط الدلالية والسمات الانتقائية.
3 - المستقيم القبيـــح	قد زيداً رأيت وكي زيدٌ يأتيك	فهاتان الجملتان غير سليمتين في القياس لأنَّ (قد وكي) قرينتان تختصان بالدخول على الأفعال دون الأسماء فلمَّا وُضِعتا في غير موضعهما السَّليم واِنتهكتا قواعد التصنيف الجزئي كانتا من الكلام المستقيم القبيح على الرغم من فسادهما اللّفظي إلا أنَّهما سليمتان في الاِستعمال لأنَّ الرؤية ممكنة الوقوع على زيد، والإتيان ممكن من زيد.
4 - الكلام المحال	أتيتك غداً وسآتيك أمسِ	إن هاتين الجملتين سليمتان في القياس متناقضتان في المعنى لأنَّهما تُشكلان علاقة إسنا دية مقبولة عقلا وقياسا بين فعل وفاعل وظرف زمان (مفعول فيه) لكنهما غير مقبولتين دلاليا لأنَّهما اِنتقضتا قواعد الإسقاط الدلالية والسمات الانتقائية بين الفعل (أتيت) الدال على زمن الماضي والظرف غداً الحامل لدلالة الاِستقبال والفعل سآتي الدال على زمن المستقبل والظرف أمسِ الدال على زمن الماضي وخرقهما لقواعد الإسقاط الدلالية والفونولوجية جعلتهما من الكلام المحال السليم في اللّفظ المتناقض في المعنى.
المحال الكذب	سوف أشرب ماء البحر أمس	فالبناء النّحوي لهذه الجملة سليم ويشكل علاقة إسنا دية مقبولة عقلاً وقياساً إلا أنَّها مختلة من جهة الدلالة لأنَّها

		انتقضت قواعد الإسقاط الدلالية والسمات الانتقائية وهذا التناقض بين الأوَّل والآخر جعل الكلام محالا ولمخالفته للواقع صار محالا كذباً ومع ذلك فقد يصح في الدرس البلاغي مجازاً.

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أنَّ سيبويه قد درسَ ضروب الاستقامة والإحالة في علاقتهما باللّفظ والمعنى من جهة، والقياس والاِستعمال من جهة ثانية، وهذا ما يثبت أن الاستقامة والإحالة عند سيبويه هما مفهومان مترتبان عن النظر في الممكن وليس في واقع الخطاب فقط، وهو ما يُفسر تلك الممكنات العقلية غير الممكنة والمستعملة في القياس. ولو نظرنا إلى كلام سيبويه بمنظار النَّحو التُّوليدي التحويلي لوجدنا ما يلي

1- أتيتك أمسِ وسآتيك غداً: جملتان سليمتان نحويًّا ودلاليًّاً وبالتالي فهما أصوليتان.
2- أتيتك غداً وسآتيك أمسِ جملتان سليمتان نحويًّاً متناقضتان دلاليًاً وبالتالي فهما غير أصوليتين.
3- حملتُ الجبل وشربتُ ماء البحر: فهما جملتان سليمتان في اللّفظ غير ممكنتين في المعنى فهما غير أصوليتين.
4- قد زيدًا رأيتُ وكي زيدُ ٌ يأتيك: جملتان سليمتان في المعنى مخالفتان للقياس. فهما إذن غير أصوليتين.
5- سوف أشرب ماء البحر أمسِ: فهذه جملة سليمة في اللّفظ غير ممكنة في الاِستعمال. وبالتالي فهي غير أصولية.

أمّا تشومسكي فقد درسَ عدة ممكنات عقلية منها المهمل والمستعمل كما هو مبيَّن في الأمثلة التالية.

1- جملة ذات تركيب سليم معنى ولفظاً مثل الأفكار الثورية الجديدة حاضرة
2- جملة ذات تركيب سليم لفظاً فاسد معنى: الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة
3- جملة ذات تركيب نحوي سليم لفظاً فاسد معنى مثل: البؤس يحب المرافقة
4- جملة ذات تركيب نحوي فاسد لفظاً ومعنىً مثل: غاضبة تنام عديمة اللون الخضراء الأفكار

فالواضح من هذا الكلام أنَّ السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية عند تشومسكي هي مفهوم رياضي مجرد أيضًا يفترض فيه القياس والقسمة عدة ممكنات عقلية منها المهمل ومنها المستعمل كما هو مبيَّن في الجدول الآتي:

المصطلح	المثـــال	تفسير الجملة
جملة سليمة	الأفكار الثورية الجديدة	إنَّ البناء النّحوي لهذه الجملة سليم من جهة

في القياس والاِستعمال	حاضرة	اللّفظ والمعنى، لأنّها تُشكل علاقة إسنادية ممكنة ومقبولة عقلاً وقياساً بين المبتدأ والخبر كما لم ينكسر فيها قانون الاختيار بين الوحدات المشكلة لها مما يجعلها جملة سليمة في القياس والاِستعمال
2 – جملة سليمة في القياس فاسدة في الاِستعمال	الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة	فهذه جملة سليمة نحويا لأنَّ جانبها اللّفظي يشكل علاقة إسنادية ممكنة عقلا وقياساً بين المبتدأ والخبر، إلا أنَّها غير ممكنة في الاِستعمال لأنَّ آخرها يناقض أولها، ولا يمكن أن نتصور أيضاً أن يكون عديم اللون أخضراً
3- جملة فاسدة نحوياً ودلاليّا	غاضبة تنام عديمة اللون الخضراء الأفكار	إنَّ هذه الجملة غير سليمة في اللّفظ والمعنى، لأنَّها تخرق قواعد التصنيف الجزئي، وتتجاوز السِّمات الفونولوجية والانتقائية كما أن بناءها النَّحوي غير سليم لأنَّها مجرد رصف لكلمات بلا وظيفة نحوية وقيمة تعبيرية أودلالية.
4 - جملة سليمة نحويّاً فاسدة دلاليّاً	البؤس يحب المرافقة	تعتبر هذه الجملة من التراكيب التي تستقيم في القياس ولا تصح في الاستعمال، لأنَّ بناءها النَّحوي سليم ومقبول ولا تناقض بين وحداته، إلا أنَّها جملة تخالف الواقع المحيط بنا.

فالواضح من خلال هذا الجدول أنَّ تشومسكي قد درس عدة ممكنات عقلية في بناء الجملة، لكنَّه لم يدرس الحالة الخامسة وهي الحالة العكسية (جملة فاسدة نحويًّا سليمة دلاليًّا)والتي تقابل الكلام المستقيم القبيح عند سيبويه، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد تشومسكي على حدس المتكلِّم المستمع المثالي، ويكون هذا الحدس الرّكيزة الأساسية التي ينطلق منها الباحث المثالي، ويكون هذا الحدس الرّكيزة الأساسية التي ينطلق منها الباحث اللِّساني لوضع قواعد اللُّغة لأنَّ <<المدونة المعتمدة في

النَّظرية الألسنية هي مدونة منفتحة بصورة دائمة على حدس المتكلم اللّغوي الذي يمدها بالمعطيات اللّغوية التي يحتاجها اللساني في مختلف مـــراحل بحثه>>[45، ص48]

إنَّ عودة تشومسكي إلى حدس المتكلم اللّغوي. من أجل الحكم على نحويَّة الجمل من خلال الإدلاء بحدسه اللّغوي فيما إذا كانت الجملة سليمة أم لا، ولا يعتمد في تحليله للغة قاعدة معينة لأنَّ القاعدة يستنبطها اللّساني من المادة اللّغوية المتوفرة لديه من خلال مساءلة حدس المتكلم بالذَّات وهو ما لاحظناه عند سيبويه فقد انتقى مادته اللّغوية التي أسس عليها قواعد الكتاب من مصادر متنوعة تشتمل على شواهد القرآن الكريم والشعر العربي والأمثال العربية بالإضافة إلى سماعه من أفواه العرب الذين يثق في فصاحتهم وبيانهم وعدم انحرافهم عن المستوى الصوابي للغة العربية الفصحى، فقد أخذ مشافهة عن قبائل (قيس وتميم وأسد وبعض طيء، وهذيل، وبعض كنانة) فسيبويه اعتمد على المادة المكتوبة والمسموعة معاً التي تمثل بحق متكلمًا مستمعًا جيِّدا للغة المراد دراستها وتحليلها وهو دليل على أنَّ سيبويه قد أجاد اِختيار مادته اللّغوية معتمداً فيها على حدس العربي الموثوق فيه فحتَّى أنَّه كان يتخير من الشعر شواهد شعرية ومن النثر جملاً وعبارات محدودة سمعها من أفواه رواته.

فمحدودية اللُّغة هذه فكرة قال بها هومبولد وأقرَّها تشومسكي في قوله: <<ليس من الجديد القول إنَّ اللُّغة مبينة على أساس نظام من القوانين، تقرر تأويل جمل اللُّغة الكثيرة بغير حدود>>[59، ص09]

ويقول أيضًا:<<إنَّ هومبولد قد عبَّر عن هذا بشكل واضح قبل ما يزيد عن القرن في مقدمته لعلم اللُّغة المشهورة بأن اللُّغة تستخدم بشكل غير محدود وسائل محدودة، وأنَّ قواعد اللُّغة يجب أن تضيف العمليات التي تجعل هذا ممكنًا>>>>[59، ص09]

والمستنتج مما سبق أن سيبويه وتشومسكي قد اعتمدا على حدس المتكلّم في الحكم على الجمل النَّحوية وغير النَّحوية، إلا أنَّ سيبويه اِعتمد على المدونة بخلاف تشومسكي فلم يُعن بالمدونة ولجأ بدلاً منها إلى الحدس اللّغوي، أي أنَّ الباحث اللّساني يستمد مادة بحثه من خلال مساءلته حدس متكلم اللُّغة، ومن ثمة فلا يلجا إلى المدونة كما فعل اللّسانيون البناويون وذلك لأنَّ جمل اللُّغة غير محدودة في حين أنَّ الجمل التي تشكل المدونة محدودة ومتناهية، فالنّظام اللّغوي الذي يكتسبه المتكلّم في نظر تشومسكي لا يمكن الاِهتداء إليه من المدونة أوالعيِّنة بل يتعرف عليه من خارجها أي بصورة ضمنية في عقل المتكلم، فالقواعد لا تصف مادة مجموعة بل تصف معرفة المتكلم باللُّغة، وهذه المعرفة تجعله قادرا على إنتاج الجمل وفهمها.

فاعتماد سيبويه على المدونة يفسر تعدد الممكنات العقلية المستعملة والمهملة من ضروب الاستقامة والإحالة بخلاف ما حصل مع تشومسكي الذي جعل السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية تتراوح بين ثلاثة أوأربعة ممكنات فقط لأنَّه رفض المدونة ولجأ بدلاً منها إلى حدس المتكلم المستمع المثالي،

وهذا الاعتماد على الحدس غير كافٍ لأنَّه لا يسمح بجميع الممكنات التي تسمح بها المزاوجة بين الحدس والمدونة.

ولو نظرنا إلى أصناف الجمل عند تشومسكي بمنظار النَّحو العربي لوجدنا

1- جملة سليمة نحوياً ودلالياً مثل: الأفكار الثورية الجديدة حاضرة تقابل الكلام المستقيم الحسن عند سيبويه.
2- جملة سليمة نحوياً فاسدة دلاليًا مثل: الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة تقابل الكلام المحال الكذب عند سيبويه
3- جملة سليمة نحويا فاسدة دلاليا مثل البؤس يحب المرافقة تقابل الكلام المستقيم الكذب عند سيبويه.
4- جملة فاسدة نحويًا ودلاليًا مثل: غاضبة تنام عديمة اللون الخضراء الأفكار. تقابل الكلام المحال عند سيبويه، ولا يعني بالمحال الذي يحوي تناقضًا دلاليًا كما ذكره سيبويه وإنَّما نعني المحال عندما يتعلق بنظرية العامل أوبنظرية الاختصاص.

فهذه بعض أوجه الاختلاف بين سيبويه وتشومسكي كما هو مبيَّن في الجدول الآتي:

المصطلح	السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية عند سيبويه	السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية عند تشومسكي
الجملة	لقد انطلق سيبويه من الكلام واعتبره الوحدة الأساسية في عملية التحليل اللّغوي، لأنَّه اِنطلق من الواقع عن طريق مشافهة الأعراب واستنباط القواعد والقوانين التي تحكم اللُّغة برصدهم لمختلف الاِستعمالات اللّغوية وهذا تطور ملحوظ أثبتته المدرسة السياقية التي تهتم بالسياق وتبحث فيه	أمّا تشومسكي فقد انطلق من الجملة واعتبرها الوحدة الأساسية في التحليل اللّساني لأنَّ نظرته نحوية تنطلق من الملكة وتبحث في كيفية عملها ولا تهتم بالاِستعمال وهذه نقطة اختلاف بينه وبين سيبويه كما لاحظنا أنَّ تشومسكي لا يهتم بالسياق لأنَّه قد يضيف صعوبة أخرى للبحث اللّساني
الحدس اللّغوي	لقد اِعتمد سيبويه على الحدس اللّغوي في استنباطه لقوانين اللُّغة العربية بالإضافة إلى اعتماده على كلام العرب والقرآن الكريم، والأمثال العربية، وهذا السبب الذي جعل سيبويه يرى السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية درجات	أمّا تشومسكي فقد لجأ إلى حدس المتكلم للحكم على أصولية الجمل، فقدرة المتكلم الذهنية تسمح له بالتمييز بين الجمل السَّليمة والجمل غير السَّليمة والجمل غير السَّليمة، وفي المقابل رفض المدونة أوالعيِّنة لأنَّ جملها

	متفاوتة من حيث القوة والضُّعف وهي: 1- مستقيم حسن وهو الكلام الخالي من التناقض المعنوي، السَّليم في القياس والاِستعمال مثل: مررت بعمر، ورأيت سعيداً، أتيتك أمسِ سآتيك غداً.... 2 – المستقيم الكذب. هو الكلام الخالي من التناقض المعنوي السَّليم في اللّفظ الفاسد في الاِستعمال لأنَّه مخالف للواقع أوالحقيقة التي هي ضد الكذب ومثاله، حملتُ الجبل وشربتُ ماء البحِر، طار القلب، وصعدت السماء 3 – أمّا الكلام المستقيم القبيح فهو الكلام الموضوع في غير موضعه السَّليم في المعنى الفاسد في اللّفظ نحو: قد زيدًا رأيتْ وكي زيدٌ يأتيك لكن سيبويه تجاوز حدود هذا التعريف عندما قدم أمثلة كثيرة ذات صلة بالكلام المستقيم القبيح، أين يحتكم فيها سيبويه إلى اللّفظ مرة، ويحتكمُ إلى المعنى مرة أخرى، ويزاوج بين المقياسين اللّفظي والمعنوي كما مر بِنا في المبحث الأول، أمّا الكلام المحال فهو أن تنقُض أول كلامك بآخره مثل: أتيتك غداً، وسآتيك أمسِ، لكن سيبويه لم يقف عند حدود هذا التعريف أيضا، بل عالج المحال في علاقته باللّفظ والمعنى من جهة وباللّفظ من جهة والمعنى من جهة ثانية، وحدَّد المحال عندما يتعلق	متناهية ومحدودة. فالظاهر أنَّ النّظام النَّحوي عند تشومسكي لا يمكن الوصول إليه من المدونة أوالعيِّنة لأنَّ القواعد الضِّمنية الموجودة على مستوى الملكة وحدها هي التي تحدده وتضبطه فهذه القواعد لا تصف المعرفة الباطنية للمتكلم بلغته التي تمكنه من إنتاج الجمل وفهمها والتمييز بين ما هو نحوي، وما هو غير نحوي، ولكن المستمع أوالمتكلم المثالي أوالجيِّد الذي يتحدث عنه "تشومسكي " لا يسلم من حالات السهو والنسيان وقصور في الذاكرة وعدم الانتباه وعوامل نفسية واجتماعية أخرى تؤثر على تأديته النسبية حتى تكون سببًا في إنتاج جمل غير نحوية تفتقر لقواعد الكفاءة الجيِّدة، ولهذا السبب يراها تشومسكي درجات متفاوتة من حيث القوة والضُّعف وهي: 1- جملة سليمة في القياس والاِستعمال مثل: الأفكار الثورية الجديدة حاضرة فهذه جملة أصولية سليمة من جهة اللّفظ والمعنى، لأنَّها تشكل علاقة إسنادية مقبولة عقلا وقياسا بين المبتدأ والخبر كما أنَّ عناصرها النَّحوية تحمل معنى يأتلف ويستقيم بعضه مع بعض حتى يشكل جملة سليمة يقبلها الوضع النَّحوي ويسوغها الاِستعمال. وهذا ما يقابل

	بنظريتي العامل والاختصاص أين يحتكم سيبويه إلى اللّفظ أوالمعنى، أواللّفظ والمعنى معاً. ومثَّل لذلك بأمثلة كثيرة في الكتاب التي تُثبت تجذر مصطلح المحال عند سيبويه كما مر بنا في المبحث الثاني من الفصل الأول. أمّا الضرب ألأخير من أضرب الإحالة فهو الكلام المحال الكذب الذي ينقُض أوله آخره، السَّليم في القياس غير الممكن في الاِستعمال لأنَّه مخالف لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا نحو:سوف أشرب ماء البحر أمسِ...الخ.	الكلام المستقيم الحسن عند سيبويه. 2- جملة سليمة في القياس فاسدة في الاِستعمال مثل: الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة، فهي جملة تركيبها سليم من جهة اللّفظ وفاسدٌ في المعنى لأن الأول يناقض الآخر، فعديم اللون لا يمكن أن يكون أخضراً فهذا تناقض يخُص المعنى يقابله عند سيبويه الكلام المحال الذي ينقض أوَّله آخره نحو: أتيتك غداً وسآتيك أمسِ. 3- جملة غير سليمة في القياس والاِستعمال نحو: غاضبة عديمة اللون تنام الخضراء الأفكار فهي جملة تركيبها النَّحوي غير سليم لأنَّ المتكلم الإنجليزي لا يقرأ كل كلمة من كلماتها على حده، كما لو تعلق الأمر بجملة غير نحوية، ولهذا السبب فهي جملة غير أصولية فاسدة لفظاً ومعنى قياساً واستعمالاً، وهو ما يماثل المحال عند سيبويه عندما يستحيل لفظاً ومعنىً نحو: إن يضربَ يأتينا ومررت برجل حمارٍ...الخ.

فهذه بعض أوجه الاختلاف التي حاولنا رصدها لكم عن مفهوم السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية في النَّحو العربي والنَّحو التوليدي التحويلي، التي توحي بأنَّ السَّلامة النَّحوية والاستحسان عند النّحاة العرب لا يختلف كثيراً عما جاء في مناهج النظر اللّغوي الحديث. رغم البعد الزماني والمكاني للنظريتين العربية والغربية.

2.2.2. أوجه التشابه

بعد أن تبيَّنت لنا بعض أوجه الاختلاف بين سيبويه وتشومسكي في حديثهما عن السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية، أصبحنا في وضع يتيح لنا رصد أوجه التشابه بين المفهومين في النَّحو العربي والنَّحو التوليدي التحويلي.

لقد اِستعمل تشومسكي مصطلح النَّحوية "Grammaticalité" والقبولية أوالاستحسان "Acceptabilité" كمفهومين يقابلين مفهوم الاستقامة عند سيبويه، أي أنَّ مفهوم النَّحوية والاستحسان عند تشومسكي يعادلان مفهوم الاستقامة عند سيبويه بمعزل عن الإحالة التي يقابلها مصطلح "un grammaticale " (غير أصولي)، وفي هذا الشأن يرى الدكتور مازن الوعر <<.. أنَّ سيبويه يلتقي مع تشومسكي في مفهومه عن القواعدية "Grammaticalité " والقبولية "Acceptabilité " ومراتبهما من حيث القوة والضُّعف، فقد اعتمد سيبويه في نظريته على ما كان يتكلمه كل قوم من الأقوام العربية....>>[36، ص78]

وفي حديث سيبويه عن ضروب الاستقامة والإحالة ميَّز بين المستقيم والمحال، فالمستقيم عنده هو الكلام الخالي من التناقض المعنوي السَّليم في القياس والاِستعمال، أمّا المحال فهو الكلام الذي يحوي تناقضاً دلالياً السَّليم في القياس غير الممكن في الاستعمال. كما ميَّز تشومسكي أيضًا بين الجملة الأصولية وغير الأصولية، فالجملة تكون أصولية في لغة ما <<إذا كانت جيِّدة التركيب، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدد الأصولية في هذه اللُّغة. أي القواعد الضِّمنية التي تقود عملية التكلُّم، والتي يطبقها متكلم اللُّغة بصورة لا شعورية>>[45، ص110]

وخلاصة القول أنَّ المستقيم عند سيبويه يقابل الجملة الأصولية عند تشومسكي، والكلام المحال يقابل الجملة غير الأصولية ومن ذلك ما ذهب إليه الدكتور "منذر العياشي" في قوله: <<إنَّ تشومسكي يستعمل كلمة قاعدية في مقابل مستقيم عند سيبويه، ويستعمل غير قاعدية في مقابل محال>>[45، ص55] ويؤكد هذه الفكرة الدكتور "ميشال زكريا " في قوله: <<فنحن نرى ما يراه العياشي في أنَّ مصطلح مستقيم يقابل قاعدية أصولي عند سيبويه، وأنَّ مصطلح محال عند سيبويه يقابل مصطلح غير قاعدية غير أصولي عند تشومسكي>>[45، ص55]

وعندما صنَّف سيبويه الكلام استخدم معيار رتبه التراكيب العربية التي تتفاوت بين المستقيم، والمحال، والحسن، والقبيح، والأخبث، والعربي، والكثير، والجائز، والكذب فإنَّه <<لم ينطلق من منطلق وصفي (Descriptive) فحسب وإنَّما من منطلق تعليلي(Explonatory) أيضا فهو يستقريء ثم يعلل طبقًا لفرضية معينة>>[36، ص79]

وهذا الكلام <<ينسجم مع مفهومي الاستقراء inductif والاستنباط déductive في النَّظرية اللسانية الحديثة>>[36، ص79]

ويعني هذا الكلام أنَّ سيبويه وتشومسكي اعتمدا على منهج وصفي تعليلي، يصف المادة اللّغوية ثم يعلّلها تعليلاً رياضيًا حددا من خلاله السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية على أساس رياضي حيث ميزا بين السَّلامة الراجعة إلى اللّفظ والسَّلامة الراجعة إلى المعنى من جهة، والسَّلامة التي يقتضيها القياس والسَّلامة التي يفرضها الاِستعمال من جهة ثانية كما سبق الحديث عنه، وهو ما يثبت عناية النّحاة بدور اللّفظ والمعنى، أي بضرورة تعالق البنية النَّحوية بالبنية الدلالية كما في جملة (أتيتك أمسِ، وسآتيك غداً(التي قدَّمها سيبويه تمثيلاً عن الكلام المستقيم الحسن، وجملة (الأفكار الثورية الجديدة حاضرة)، والتي عدَّها تشومسكي جملة أصولية سليمة في القياس والاِستعمال، وهذا التلاحم بين البنية اللّفظية والبنية المعنوية دعت إليه النظريتان العربية والغربية وفي هذا الشأن يقول الدكتور مازن الوعر <<من الأدلة على علمية الكتاب والتقائه بالنَّظرية التوليدية التحويلية أنَّ سيبويه اعتبر القواعد (grammaire) قلب العملية اللّغوية.وما المعنى إلا تمثيل محدد لما يجري داخل الجهاز النَّحوي، والمعنى عند سيبويه بهذا المفهوم مكون واحدّ من مكونات العملية النَّحوية، هذا الجهاز المفاهيمي العربي تؤيده نظرية تشومسكي وتثبت في الوقت نفسه صحة ما توصل إليه النّحاة العرب الأوائل حول التحليل النَّحوي الشكلي للغة (formal syntaxe)>>[36، ص79]

والظاهر أن سيبويه وتشومسكي قد جعلاَ الوظيفة النَّحوية والدلالية معيارين أساسيين في تصنيف الجمل والحكم على سلامتها أوعدم سلامتها.

كما دعا ابن هشام إلى التلاحم بين النَّحو والدلالة الذي يتقاطع بدوره مع تشومسكي في حديثه عن السَّلامة النَّحوية والقبولية الدلالية، وفي هذا الشأن يقول الدكتور "نهاد الموسى": <<إنَّ جل منطلقات نظرية تشومسكي تلتقي مع الأصول التي رسمها ابن هشام في المُغني للتحليل النَّحوي وساقها في هيئة جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وكان المعرب عند ابن هشام هو البنيوي عند التحويليين>>[52، ص46]

فقد عوَّل ابن هشام على صحة المعنى واستقامة الشكل. معولاً كبيراً فتحدث عن المتكلِّم وسلوكه أثناء عملية التكلُّم ولخص هذا السلوك فيما يلي:

1- أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعاني.
2- أن يراعي المعرب معنى صحيحًا ولا ينظر في صحة الصناعة
3- أن يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك إنما يقع عن جهل وغفلة
4- أن يخرج عن الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب الضعيف[7، ص640-665]

والواضح أنَّ ابن هشام نصح المعرب بأن يراعى المعنى الصحيح مع النظر في صحته في الصناعة أواللّفظ، ويقصد بالمعنى هنا، المعنى الوظيفي النَّحوي، ويريد بالصناعة جانب اللّفظ أوالشكل الذي

يتمثل في النّظام النَّحوي الذي تخضع له عناصر الجملة ودليل ذلك ما أورده ابن هشام من أمثلة في هذا الموضع ومنها قولهم: <<وثموداً فما أبقى>>، إنَّ ثموداً (مفعول به) مقدم، وهو ممتنع لأنَّ لمَّا النافية الصدر من خصائصها ألا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما هو معطوف على (عاد) أو(هو) بتقدير و(أهلكَ ثموداً).

ويقر ابن هشام في موضع آخر بأنَّ المعرب عليه أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركبًا

<<فمتى بُني فيها على ظاهر اللّفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد>>[7، ص605]

وذكر من أمثلة ذلك قوله تعالى: <<أصلواتك تأمرك أن نترك ما كان يعبد آباؤنا أوأن نفعل في أموالنا ما نشاء>>

فقد يتوهم البعض فيعطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل لأنَّ المقصود لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون وإنما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل <<فابن هشام هنا لا يريد المعنى المعجمي، وإنَّما يريد المعنى الذي يقتضيه المقام ويوجبُه ولا يمكن إهماله والاعتماد على ظاهر اللّفظ وجانب الشكل>>[41، ص205]

فابن هشام دافع عن فكرة تلاحم اللّفظ والمعنى مثلما دافع قبله المبرد حين قال: <<كل ما صلُح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود>>[14، ص311]

ويعني أن المعنى مثل التركيب تمامًا، فكل ماله معنى فهو كلام مقبول، وكل ما فسد معناه فهو كلام غير مقبول، لأنَّ العرب تعوِّل على المعنى <<معولاً كبيراً، ويمثل التفاتهم إلى المعنى عامة والمستوى الدلالي خاصة ملحظا ثابتًا يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النَّحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النَّحوي الخالص واستيعاب أمثلة ذلك في كتبهم متعذر كثرة استفاضة>>[52، ص65]

فهذا بالنسبة لابن هشام والمبرد فقد عولاَ على المعنى معولاً كبيراً كما هو الحال مع تشومسكي الذي يعترف بضرورة إدخال المكون الدلالي في عملية التحليل اللّساني والمعيار الفاصل في تحديد نحوية الجمل خلافًا للوصفيين الذين تجاهلوا المعنى واعتبروه أضعف نقطه في علم اللُّغة لأنَّ <<الكلام عن التحليل اللّغوي دون إشارة إلى المعنى كمن يصف صناعة السفن دون الإشارة إلى البحرِ>>[44، ص193]. ويقول لينز <<إنَّ المعنى مثل التركيب تمامًا، يجب أن يخضع للتحليل العلمي الدقيق، وأنَّ الدلالة يجب أن تدرج في التحليل النَّحوي بوصفها جزءاً مكملاً لا يمكن الاستغناء عنه، ولهذا فإن النَّحو عند تشومسكي عبارة عن نظام من القواعد يربط معنى كل جملة يولدها بتمثيلها الفيزيقي في شكل مجموعة من الأصوات>>[23، ص231-232]

فالواضح أنَّ تشومسكي يعامل المعنى معاملة اللّفظ، ويعتبرهما معيارين أساسيين يحدد من خلالهما الجمل الأصولية وغير الأصولية، وهو ما لوحظ عند النّحاة العرب الذين ميَّزوا بين السَّلامة الراجعة إلى اللّفظ والسَّلامة الخاصة بالمعنى كما سبق الحديث عنه.

وجملة القول أنَّ النَّحو عند النّحاة العرب والتوليديين هو الذي سمح بتلك الممكنات العقلية من ضروب الاستقامة والإحالة مما هو مهمل ومحتمل في القياس.

ومن أوجه التشابه في النَّحو العربي والنَّحو التوليدي التحويلي أيضًا ثنائية الملكة والتأدية. فقد عرف النّحاة العرب ثنائية الملكة والتأدية (compétence، performance) التي أرسى دعائمها اللّساني نعوم تشومسكي. ومارسوها على أنها ثنائية الوضع والاِستعمال، ونقصد بالوضع ثابت من ثوابت التحليل اللّغوي التي جرَّدها النّحاة العرب لما تعددت صوره في الاِستعمال وهو المقياس الذي ترد إليه الأصول وتُفسر، أمّا الاِستعمال فهو التطبيق الفعلي لما يجري لأصل الوضع في واقع الخطاب.

فأصل الوضع عند الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة الأوائل يقابل الملكة عند تشومسكي وهي: <<المعرفة الضِّمنية لقواعد اللُّغة>>[59، ص13]أمّا الاِستعمال فيقابل التأدية وتعني: <<التطبيق الفعلي لقواعد الملكة في الواقع اللّغوي>>[59، ص13]

وقد أشار الخليل بن أحمد الفراهدي في موضع من المواضع إلى أنَّ العربي يملك معرفة ضمنية بمواقع الكلام فقال: <<إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها...>>[08، ص65]

ونجد أيضا "عبد الرحمن ابن خلدون" قد عبَّر عن الكفاية اللّغوية بأنَّها ملكة ذاتية خاصة بمتكلّم اللُّغة الذي ترعرع بصورة طبيعية في البيئة التي يمتلّكها فيقول: <<اِعلم أنَّ اللُّغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللّسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أونقصانها، وليس ذلك بالنَّظر إلى المفردات وإنَّما بالنَّظر إلى التراكيب فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع...>>[05، ص554]

غير أنَّه ميَّز بين ما يسمى بالملكة اللّسانية وصناعة العربية وبين هذه الأخيرة وقواعد اللُّغة فالملكة اللسانية في نظره تختلف عن صناعة العربية <<فمن هنا تعلم أنَّ تلك الملكة هي غير صناعة العربية، وأنَّها مستغنية عنها بالجملة>>[05، ص560].

كما يُوضح أن حصول الملكة هي غير صناعة العربية لأنَّ <<صناعة العربية إنَّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفية لا نفس كيفية>>[05، ص560]

وهكذا نلاحظ أنَّ إنتاج الجمل عند ابن خلدون يتوقف على معرفة قوانين الملكة اللسانية، وهنا يلتقي مع تشومسكي عندما قال إنَّ الأداء الكلامي يعني التطبيق الفعلي لهذه القواعد، أي أنَّ الكفاءة اللّغوية

لا تتوفر في كل الناس بنفس الكيفية، لأنَّ المتكلم عندما يتأثر بعوامل لـّغوية، وأخرى غير لـّغوية تكون تأديته نسبية نوعا ما. وبالتالي تصدر عنه جمل خاطئة، وهذه الفكرة التي قالها التوليديون تنبَّه إليها أيضا ابن خلدون في قوله: <<ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النّحاة والمهرة في صناعة العربية، المحيطين علما بتلك القوانين، وإذا سُئِل في كتابة سطرين إلى أخيه، أوذوي مودته، أوشكوى ظلامه أوقصد من قصوده، أخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن ولم يُجد تأليف الكلام ولذلك العبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي، وكذا نجد كثيراً ممن يحسن هذه الملكة ويجيد الفنين من المنظوم والمنثور وهولا يحسن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المفعول من المجرور>>[05، ص560]

والواضح أنَّ ابن خلدون يرى أنَّ اللحن هو سمة من سمات الخواص وليس العوام، وهو عامل يتسبب في إنتاج، جمل غير أصولية في اللُّغة وقد صار التفريق بين الجمل النَّحوية (Grammaticales) وغير النَّحوية (Agrammaticales) المنحرفة عن قواعد النّظام اللـّغوي الضمني الهدف الأساسي في نظرية النَّحو التوليدي التحويلي <<فالجملة تكون نحوية في لغة ما إذا كانت جيدة التركيب، وتكون غير نحوية إذا انحرفت بطريقة أو بأخرى عن المبادئ التي تحدد نحوية هذه اللُّغة>>[58، ص32]

فهذه بعض أوجه التشابه والاختلاف بين سيبويه وتشومسكي في حديثهما عن الاستقامة والإحالة التي توصلنا إلى أنَّهما مفهومان رياضيان مجردان وهو ما يفسر الحالات المتعددة من ضروب الاستقامة والإحالة مما هو مهمل ومحتمل في القياس، ويمكننا إجمال أوجه التشابه بين المفهومين في النَّحو العربي والنَّحو التوليدي التحويلي في الجدول الآتي.

المصطلح	الاستقامة والإحالة عند سيبويه	الجملة الأصولية وغير الأصولية عند تشومسكي
السَّلامة النّحوية	إن السَّلامة النّحوية عند سيبويه هي خضوع التركيب لقواعد اللُّغة العربية السَّليم في القياس والاِستعمال.	أمّا السَّلامة النّحوية عند تشومسكي فهي خضوع الجملة لمفهوم التوليد أي قدرة التوليد الباطنية على إنتاج. جمل سليمة نحويًا ودلاليًا إلا أنَّه استعمل مصطلح Acceptabilité و grammaticalité كمفهومين يقابلان مفهوم الاستقامة النَّحوية عند سيبويه

الاستحسان أوالقبولية	استعمل سيبويه مصطلح القبول والحسن في أكثر من موضع في الكتاب، واعتبر القبولية ظاهرة لـّغوية تابعة للمتكلم لا تلتزم بمعيارية جماعية صارمة.	أمّا تشومسكي فيرى أنَّ القبولية هي ما يقبل من الجمل من جهة اللـّفظ ويبقى الإِستحسان والقبول النَّحوي أيضا ظاهرة لسانية تابعة للمتكلم بحيث يبدي المتكلم رأيه في درجة استحسانه لجملة ما دون أخرى.
الجملة الأصولية وغير الأصولية	استعمل سيبويه الكلام المستقيم في مقابل الجملة الأصولية في النَّحو التوليدي التحويلي، والكلام المحال في مقابل الجملة غير الأصولية	استعمل تشومسكي الجملة الأصولية، وغير الأصولية واعتبر الجملة الأصولية هي المبنّية على نحو جيِّد في حين تنحرف الجملة غير الأصولية عن قواعد الملكة اللـّسانية
الملكة والتأدية	لقد عرف النّحاة العرب ثنائية الملكة والتأدية ومارسوها على أنَّها ثنائية الوضع والإِستعمال وإِعتبر السَّلامة النَّحوية والإحالة مفهومين تابعين للملكة والتـأدية.	أمّا تشومسكي فقد استعمل الملكة والتأدية، وتعني الأولى المعرفة الضِّمنية الفطرية والمكتسبة لقواعد اللُّغة العربية، أمّا الثانية فهي التطبيق الفعلي لقواعد الملكة في الواقع اللـّغوي، وإِعتبر النَّحوية مفهومًا تابعاً للملكة، والإِستحسان مفهومًا تابعًا للتأدية

فالاستقامة والإحالة هي بعض من المفاهيم اللـّغوية التي بوجودها في تراثنا اللـّغوي العربي نُرسي مكانته بين المناهج اللِّسانية الحديثة والمعاصرة، والتي تدفعنا إلى إعادة قراءته من جديد لأجل إخراجه من طي النـّسيان والإهمال.

الخاتـــــــمة

سأعرض لكم في هذا البحث أهم النتائج التي انتهيت إليها.

أولاً: بينت في هذه المذكرة الفرق بين المعنى النحوي، والمعنى المقصود في الخطاب، على أنَّ المعنى النَّحوي هو الوظيفة التي تشغلها كل وحدة من الوحدات النَّحوية في علاقتها ببقية الوحدات الأخرى في التركيب، أمّا المعنى المقصود في الخطاب فهو دلالة اللّفظ على المعنى المقصود في الخطاب، فمراعاة الوظيفة النحوية (اللّفظ)، والوظيفة الدلالية (المعنى) شيء مهم يسمح لنا بدراسة العلاقات التي وضعها النّحاة العرب بين استقامة الكلام من جهة وعدمه من جهة أخرى، ومن هنا جاء التمييز المطلق بين اللّفظ والمعنى لأنَّ الخلط بينهما يعتبر خطأ فادحا كما اعتبره بعض اللّغويين المحدثين، كما وضحت أنَّ ثنائيتي اللّفظ والمعنى سمحت بممكنات عقلية كثيرة تدخل فيها كل ضروب الاستقامة والإحالة مما هو ممكن وغير محتمل في القياس.

ثانيًا: ولمَّا كان اللّفظ والمعنى معيارين أساسين يعتمدهما النّحاة في تصنيفهم الكلام إلى مستقيم، ومحال، وقبيح، وكذب، ومحال كذب... عنيت بدراسة مفهوم الاستقامة والإحالة عند النّحاة العرب باعتبارهما مفهومين رياضيين، وتتبعت مصطلح المستقيم في سياقاته المختلفة وكذلك ما يستعمل في معناه كالجائز، والكثير، والأحسن والأقوى، وذلك في كتاب سيبويه فتبيَّن لي أنه يعني به الكلام الجاري على القياس السليم في المعنى، بخلاف المحال فهو الكلام الجاري على القياس المتناقض في المعنى، وبيَّنت أيضا أنَّ هناك عوامل دينية وأخرى علمية (منهجية) جعلت سيبويه ينتقي مصطلح الاستقامة التي تعني الاعتدال والاستواء في مقابل الإحالة التي تعني الانحراف وعدم الاستواء، وهذا الاختيار يُوحِي بالدقة العلمية التي سلكها الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة الأوائل.

ووضحت أيضا الفروق التي تفصل بين المستقيم الحسن، والمستقيم القبيح، والمستقيم الكذب متتبعة السياقات التي يرد فيها المستقيم الحسن، والمستقيم القبيح حتى يتبيَّن لي أن المستقيم الحسن عند سيبويه هو الكلام الجاري على القياس السليم في المعنى، أمّا القبيح فهو كلام مخالف للقياس سليم في المعنى، لأنَّ اللّفظ موضوع في غير موضعه، لكن الظاهر أنَّ سيبويه لم يقف عند حدود هذا التعريف بل تجاوز ذلك إلى المستقيم القبيح عندما يكون كلاما مخالفا للقياس غير سليم في المعنى، أمّا المستقيم

الكذب فهو كلام سليم في اللّفظ غير ممكن في المعنى لأنَّه مخالف للحقيقة أوالواقع، وقد يصح في الدرس البلاغي مجازا.

وإنَّ سيبويه في تصنيفه الكلام إلى مستقيم، ومستقيم قبيح، ومستقيم كذب يحتكم إلى المزاوجة الصريحة بين اللّفظ والمعنى تارة، وعلى اللّفظ مرة أخرى ويعتمد على المعنى تارة أخرى.

ثالثًا: ومما توصل إليه البحث أنَّ المحال عند سيبويه هوا لكلام السليم في اللّفظ المتناقض في المعنى بين أوَّل الكلام وآخره، وهو حدّ ذهب إليه معظم النّحويين، لكن المحال في الكتاب يتجاوز حدود هذا التعريف إلى المحال عندما يرتبط بمفهوم الاختصاص في نظرية العامل، وعندما يرجع المحال إلى أسباب معنوية ولفظية معا ليتبيَّن لنا أنَّ المحال عند سيبويه هو الكلام الجاري على القياس المتناقض في المعنى، أوهو الكلام المخالف للقياس السليم في المعنى، أوهو الكلام غير السليم في اللّفظ والمعنى، وهذه التقلبات التي تصيب المحال توحي بأنَّ سيبويه في تعريفه المحال يزاوج بين المقاسين اللّفظي والمعنوي مرة، ويحتكم مرة إلى اللّفظ، ومرة أخرى إلى المعنى، أمّا المحال الكذب فهو كلام سليم في اللّفظ غير سليم في المعنى لمخالفته للواقع أوالحقيقة ولمناقضة أوله آخره، فهذا ضرب من الكلام تجتمع فيه الإحالة والكذب معا، فالإحالة ترجع فيه إلى ذلك التناقض المعنوي بين أول الكلام وآخره.

أمّا الكذب فيكمن في مخالفته للواقع، لكن هذا الضرب من الكلام قد يصِّح في الدرس البلاغي مجازا، وقد يكون هذا سببا جعل سيبويه يذكره مرة واحدة في الكتاب دون حده.

رابعًا: وممَّا ذكرته في هذه المذكرة، أنَّ النظرية التوليدية التحويلية تناولت مفهوم السلامة النحوية والمقبولية الدلالية، وكانت من بين المفاهيم التي بنيت عليها هذه النظرية وذات صلة بمفهوم الاستقامة والإحالة، الملكة والتأدية، البنية العميقة والبنية السطحية، فالملكة عند التحويليين هي معرفة المتكلم الضمنية للغته، أمّا التأدية فهي التطبيق الفعلي لتلك القواعد الموجودة على مستوى الملكة في واقع الخطاب، أمّا البنية العميقة فهي ذلك النّظام التركيبي للجملة كما هي في الظاهر، وإنَّ لهذه الأسس والمباديء صلة بمفهوم الجملة الأصولية، والجملة غير الأصولية عند تشومسكي لأنَّ نظريته تهدف إلى إنتاج الجمل الصحيحة والنحوية فقط لكن هذا الشيء لا يمكن تحققه لأن التأدية تبقى نسبية ولا تعكس الملكة بصورة دائمة لأن الفرد المؤدي قد يتعرض لعوامل لـغوية وأخرى غير لـغوية، تتعلق بالجانب الاجتماعي، والنفسي، والثقافي، مما يجعله عرضة للأخطاء وينتج جملا غير مقبولة ولهذا السبب يراها تشومسكي درجات متفاوتة من حيث القوة والضعف باعتبار النحوية مفهوما تابعا للملكة (إظهار القواعد)، وترتبط النّحوية أيضا بالبنية العميقة، أمّا المقبولية فترتبط هي الأخرى بالبنية السطحية.

خامسًا: ومن النتائج التي أفضت إليها هذه المذكرة ما بيَّنته من تمييز وفرق بين النّحوية

والمقبولية، فالنّحوية عند تشومسكي هي ذلك النّظام من القواعد الذهنية والمجردة التابعة للملكة، وتكون بدرجات متفاوتة تخول لنا الحكم على جملة ما بأنَّها نحوية إذا وافقت القواعد الفئية والانتقائية، ويُقال عن جملة ما بأنَّها غير نحوية إذا زاغت بكيفية من الكيفيات عن قواعد اللّغة، أمّا المقبولية فهي مفهوم تابع للتأدية وتصدر عن أحكام جماعة المتكلمين، وتكون بدرجات متفاوتة أيضا، ويمكن أن نقبل جملة ما على أساس انتماءاتنا الاجتماعية، ونرفض أخرى لأسباب قد تكون نفسية، أواِجتماعية وهذه العوامل تكون سببا في إنتاج جمل غير أصولية.

سادسًا:كما بينت أنَّ تصنيف تشومسكي الجمل إلى أصولية وغير أصولية قائم على اللّفظ والمعنى، فالأساس النحوي هو عبارة عن مطابقة الجملة للجهاز القوا عدي النّحوي، أمّا عن الأساس المعنوي أوالدلالي فهو أن تحمل الجملة معنى يحسن السكوت عليه.

سابعًا: ومما بينته أيضا أنَّ هناك تقارب ملحوظ بين مفهوم سيبويه لاستقامة الكلام وعدمه، وبين مفهوم تشومسكي لأصولية الجملة وعدم أصوليتها، فالكلام المستقيم عند سيبويه يقابل الجملة الأصولية عند تشومسكي، ويقابل الكلام المحال عند سيبويه الجملة غير الأصولية عند تشومسكي، فمفهوم النّحوية والاستحسان في النّحو التوليدي التحويلي يُقابل مفهوم الاستقامة عند سيبويه، أمّا مصطلح غير قاعدي أوغير أصولي فيقابل محال في النحو العربي.

كما بيَّنت أنَّ النّحاة العرب عرفوا ثنائية الملكة والـتأدية ومارسوها على أنَّها ثنائية الوضع والاستعمال، ولاحظنا وجود نقاط اتفاق أواجتماع بين النظريتين العربية والغربية، كذلك سجلنا نقاط اختلاف بين النظريتين. وملخصها أنَّ سيبويه في تحليله للغة انطلق من الكلام واعتبره الوحدة الأساسية في عملية التحليل اللّغوي لأنَّ نظرته تداولية تنطلق من الواقع اللّغوي الذي يمثّل منطلق الباحث، وهذه النظرة دعت إليها النظرية البراجمارتية بخلاف تشومسكي الذي انطلق من الجملة واعتبرها الوحدة الأساسية في التحليل اللساني لأنَّ نظرته نحوية وتعنى بكيفية عمل الملكة.

ومن أوجه الاختلاف بين النظريتين أيضا المدونة التي رفضها تشومسكي ولجأ بدلا منها إلى حدس المتكلم وهذا سبب جعل السلامة النحوية في النحو التوليدي التحويلي أربع درجات فقط دون أن يتطرق إلى الاحتمال الخامس وهو الحالة العكسية جملة مخالفة للقياس سليمة في المعنى والتي تقابل الكلام المستقيم القبيح عند سيبويه.

وأخيرا فإن التراث الذي خلفه النّحاة الأوائل في حاجة ماسة إلى جهود الباحثين العرب لإعادة قراءته قراءة معاصرة في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث وكشف النقاب عن حقائق علمية أصبحت اليوم في طي النسيان.

فهرس المصـــادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر والمراجع بالعربية

أ- المصـادر

[1]. أبو الحسن القرطاجني – منهاج البلغاء وسراج الأدباء- تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة – دار الكتب – تونس- د ط – 1966

[2]. أبو فتح عثمان ابن جني– الخصائص – تحقيق عبد الكريم بن محمد– المكتبة التوفيقية - د بلد – د ط – د ت

[3]. أبو الفتح عثمان ابن جني – المنصف شرح تصريف المازني – تحقيق لجنة من الأساتذة– إبراهيم مصطفى – وعبد الله أمين – إدارة إحياء التراث القديم – د بلد – د ط – 1954

[4]. ابو بكرابن السراج- الأصول في النحو- تحقيق عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة- بيروت –ط 3 – 1996

[5]. ابن خلدون – المقدمة – دار القلم – بيروت - ط 6 – 1986

[6]. ابن يعيش – شرح المفصل – مكتبة المتنبي – القاهرة – بيروت – د ط – د ت

[7]. ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – تحقيق محمد محي الدين – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – د ط – د ت

[8]. أبو القاسم الزجاجي – الإيضاح في علل النَّحو– تحقيق مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – ط 3 – 1979

[9]. أبو سعيد السيرافي – شرح كتاب سيبويه – تحقيق رمضان عبد التواب- الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة – د ط -1990

[10]. أبو هلال العسكري – الفروق في اللغة – تحقيق – حسام الدين القدسي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – د ط – د ت

[11]. الأعلم الشنتمري – النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه – تحقيق رشيد بلحبيب – مطبعة فضالة – المحمدية – المغرب – د ط – 1999

[12]. الرمـاني – شرح كتاب سيبويه - تحقيق المتولي بن رمضان أحمد الدَّميري- وكالة الشروق للطباعة والنشر- د بلد – د ط - 1993 -

[13]. الزمخشري – المفصل في علم العربية – دار الجيل – بيروت – لبنان – د ط – د ت

[14]. المبرد – المقتضب – تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة – عالم الكتب – بيروت –د ط – د ت

[15]. الفراء – مجاز القرآن – تحقيق- فؤاد سركين – دار الفكر – مكتبة الخانجي – د بلد – ط 2 – 1970

[16]. الفراء – معاني القرآن – تحقيق – محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي – عالم الكتب – بيروت – ط 3 – 1983

[17]. جلال الدين السيوطي – الأشباه والنظائر في النحو- راجعه الدكتور- فايز ترحيني – دار الكتاب العربي – د بلد – ط1 – 1984

[18]. سيبويه – الكتاب – تحقيق – محمد عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط 3 – 1988

[19]. رضي الدين الاستربادي – شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي- تحقيق – الأساتذة – مجمد نور الحسن – ومحمد الزقزاق – ومحي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – د ط – 1982

[20]. عبد القاهر الجرجاني – أسرار البلاغة – تحقيق – هـ - ريتر – إستانبول – مطبعة وزارة المعارف – د بلد - د ط - 1945

[21]. عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز في علم المعاني – تعليق – محمد رشيد رضا – دار المعرفة – بيروت لبنان – ط3 – 2001

ب- قائـــمة المـــراجع

[22]. أحمد خليل عمايرة - في نحواللغة وتراكيبها منهج وتطبيق-عالم المعرفة-جدة -ط1- 1984

[23]. أحمد مومن – اللسانيات النشأة والتطور- ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر-د ط – 2002

[24]. إدريس مقبول – الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه - عالم الكتب الحديث -إربد (عمان) - ط1 - 2006

[25]. جعفر دك الباب – الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني – مطبعة الجليل – دمشق – ط1 – 1980.

[26]. جون لينز- نظرية تشومسكي اللـّغوية – ترجمة – حلمي خليل- د بلد – د ط

[27]. حلمي خليل – مقدمة لدراسة علم اللغة – دار المعرفة الجامعية – القاهرة – د ط – 2005

[28]. ريمون طحان – الألسنية العربية – دار الكتاب اللبناني – لبنان – بيروت – ط1 – 1972.

[29]. زبير دراقي وعبد اللطيف شريفي – محاضرات في موسيقى الشعر العربي – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – د ط – 1985

[30]. عادل العبيدي – التوسع في كتاب سيبويه – مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – د ط – د ت

[31]. عبد القادر الفاسي الفهري – اللسانيات واللغة العربية – نماذج تركيبية دلالية – دار توبقال للنشر – الدار البيضاء – المغرب – ط1 – 1985

[32]. عبده الراجحي – النحوالعربي والدرس الحديث – دار النهضة العربية – بيروت – لبنان – 1986

[33]. فاصل السمرائي – معاني النحو– مطبعة دار الحكمة – الموصل – د ط - 1991

[34]. كريم حسين خالدي – نظرية المعنى في الدراسات النحوية – دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان – ط1 – 2006

[35]. لوريتوتود – مدخل إلى علم اللغة – ترجمة – مصطفى التوني – الهيئة المصرية للكتاب – مصر – د ط – 1994

[36]. مازن الوعر - جملة الشرط عند النّحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحوالعالمي لتشومسكي – الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – القاهرة – د ط - 1999

[37]. محمد حماسة عبد اللطيف – النحووالدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي – دار الشروق – القاهرة – ط 1 – 2000

[38]. محمد حماسة عبد اللطيف – بناء الجملة العربية – دار الشروق القاهرة- د ط- 1696

[39]. محمد علي الخولي – قواعد تحويلية للغة العربية – دار المريخ – الرياض – د بلد – د ط - 1981

[40]. محمد علي يونس – مدخل إلى اللسانيات – دار الكتاب الجديدة المتحدة – ليبيا ط1 – 2004

[41]. محمود عبد الرحمن الرمالي – العربية والوظائف النحوية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – د ط – 1996

[42]. محمود فهمي حجازي – مدخل إلى علم اللغة – دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – د ط – 1998

[43]. مرتضى جواد باقر – مقدمة في نظرية القواعد التوليدية – دار الشروق للنشر والتوزيع – عمان – ط 1 – 2002

[44]. ممدوح عبد الرحمن – العربية والفكر النحوي دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية – دار المعرفة الجامعية – الأرازطية – د ط – 1999

[45]. ميشال زكريا – بحوث ألسنية عربية – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت – ط1 – 1992

[46]. ميشال زكريا – مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت – ط2 – 1985

[47]. نايف خرما – أضواء على الدراسات اللسانية المعاصرة – عالم المعرفة – الديوان الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ط 2 – 1978

[48]. نصر حامد أبوزيد – إشكاليات القراءة وآليات التأويل – المركز الثقافي العربي – بيروت – ط 3 – 1983

[49]. نعوم تشومسكي – البنى النحوية – ترجمة – يوئيل يوسف – مراجعة – مجيد الماشطة – منشورات عيون – د بلد – ط 2 – 1987

[50]. نعوم تشومسكي – اللُّغة والمسؤولية – ترجمة وتمهيد وتعليق الدكتور حسام البهنساوي – تقديم – رمضان عبد التواب – مكتبة زهراء الشرق – القاهرة – د ط – 1999

[51]. نعوم تشومسكي – المعرفة اللّغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها – ترجمة – محمد فتيح – دار الفكر العربي – القاهرة - ط 1-1983

[52]. نهاد الموسى – نظرية النحوالعربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث – المؤسسة العربية للدراسات والنشر- د بلد –د ط –د ت

[53]. نوزار حسن أحمد – المنهج الوصفي في كتاب سيبويه – المعتز للنشر والتوزيع – عمان – ط1 – 2006

[54]. يوسف غازي – مدخل إلى الألسنية – منشورات العالم العربي الجامعية – دمشق – ط1 – 1985.

ثانيـا: المراجع بالأجنـبيـة:

[55]. J –Dubois- Dictionnaire de Linguistique Larousse Libraire-paris-1973

[56]. J- chazi pour comprendre la grammaire - pu du monde Arabe-1985

[57]. G-Mouman : Dictionnaire de La Linguistique–Edition pesse Universitaire – France – 1974

[58]. Nicolase RUWT : Introduction à La Grammaire Générative libraire Plon- Paris – 1967

[59]. Noam Chomsky : Aspects de La théorie Syntaxique -Traduit Par G Claude minluer-Edition seuil-paris-1971

ثالثا: الرســـــائل

[60]. بن لعلام مخلوف – ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه رسالة دكتوراه –من إشراف الدكتور سعدي زبير – بقسم اللغة العربية وآدابها – الجزائر – 2003

[61]. بن لعلام مخلوف – نظرية العامل – نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب – رسالة ماجستير – من إشراف الدكتور سعدي زبير – بقسم اللغة العربية وآدابها-الجزائر 1996 – 1997

[62]. Abderrahmane Hadj Saleh : Linguistique Arabe et Linguistique Générale ،Essai de Méthodologie et Epistémologie- Du Imal- Arabiya

رابعا: المجـــلات

[63]. بن لعلام مخلوف- الأصول المقدرة غير المستعملة في النحو العربي – مجلة التبيين – العدد (22)- 2004

[64]. عبد الرحمن الحاج صالح- الجملة في كتاب سيبويه - مجلة المبرز- الجزائر- العدد(2)- 1983

[65]. عبد الرحمن الحاج صالح- المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي - مقال ألقاه في منظمة اليونسكو- بالرباط - ط1 - 1991

[66]. عبد الرحمن الحاج صالح - النظرية الخليلية الحديثة - مفاهيمها الأساسية - سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية - الجزائر- العدد(4) - 2007

[67]. عبد الرحمن الحاج صالح- مدخل إلى علم اللسان الحديث - مجلة اللسانيات - الجزائر - العدد (4)

[68]. عبد القادر الفاسي الفهري - تعريب اللغة وتعريب الثقافة نحونظرية دلالية كافية - الملتقى الثالث في اللسانيات - كلية الآداب - والعلوم الإنسانية - الرباط -العدد 6 - 1986

[69]. مازن الوعر - اللساني والأدبي - مجلة الفكر العربي المعاصر - العدد (54 - 55)- 1988

[70]. مازن الوعر:اللساني والتنظير - الفكر العربي المعاصر- مركز الإنماء القومي - بيروت - العدد (54 - 55)- 1988

[71]. مازن الوعر: حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية - مجلة اللسانيات - تصدر عن معهد العلوم اللسانية والصوتية الجزائر- العدد (6) - 1982

[72]. محمد صاري- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة مجلة اللسانيات -الجزائر العدد 10 - 2006